منظمة العفو الدولية

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009
حالة حقوق الإنسان في العالم

09

© Amnesty International

في أغسطس/آب، ردمت إحدى الشركات الخاصة بحيرة بوينغ كاك في العاصمة الكمبودية بنوم بنه، دون أن يتم مسبقاً إبلاغ سكان المنطقة المتضررين، والبالغ عددهم أربعة آلاف عائلة، والذين شُردوا من ديارهم. وقد أُجلي آلاف الكمبوديين قسراً في غضون عام 2008، بسبب المنازعات على الأراضي ومشروعات التنمية.

المحتويات

ليست مجرد أزمة اقتصادية، بل هي أزمة لحقوق الإنسان/5

بقلم أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية

نظرة عامة على مناطق العالم/19

آسيا والمحيط الهادئ/21

إفريقيا/31

الأمريكيتان/41

أوروبا ووسط آسيا/51

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/61

عناوين منظمة العفو الدولية/72

الطبعة الأولى 2009

مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International

International Secretariat

Peter Benenson House

1 Easton Street

London WC1X 0DW

United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2009

رقم الوثيقة: AI Index: 10/002/2009

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الصور: جميع الصور الواردة في التقرير تظهر مقترنة ببيانات مصادرها الكاملة.

أشرف على الترجمة والمراجعة والتحرير والتنضيد والإخراج الفني: فريق تحرير اللغة العربية بالأمانة الدولية، منظمة العفو الدولية

جميع الحقوق محفوظة لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

www.amnesty.org/ar

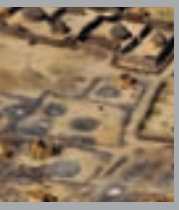

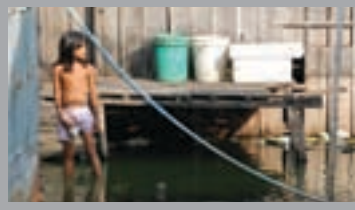

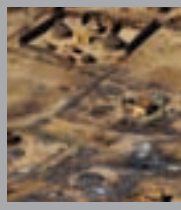

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009

استهلال

09

© Amnesty International

أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية في تشيو- تشيو، شيلي. وزعيم جماعة السكان الأصليين «أتاكمينو» يبين الأضرار التي لحقت بالأرض ووسائل العيش لجماعة السكان الأصليين المحلية بسبب نقص المياه والتلوث الناجم عن مناجم النحاس في المنطقة.

منظمة العفو الدولية
التقرير السنوي 2009

ليست مجرد أزمة اقتصادية، بل هي أزمة لحقوق الإنسان

أيرين خان

في سبتمبر/أيلول 2008، كنتُ في نيويورك للمشاركة في اجتماع رفيع المستوى عُقد في الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية الألفية، وهي الأهداف المتفق عليها دولياً لتقليص الفقر بحلول عام 2015. وقد تحدث المندوبون، الواحد تلو الآخر، عن الحاجة إلى تخصيص مزيد من الأموال للقضاء على الجوع، وتقليص عدد حالات الوفاة التي يمكن تفاديها في صفوف الأطفال الرضَّع والنساء الحوامل، وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي، وتعليم البنات. لقد كانت حياة وكرامة مليارات البشر مطروحة على بساط البحث؛ ولكن من دون توفر إرادة تُذكر لدعم الكلام بالمال. وعندما غادرتُ مبنى الأمم المتحدة، كانت أشرطة الأخبار تحمل نبأ مختلفاً تماماً من جانب آخر من منهاتن: وهو انهيار أحد أضخم المصارف الاستثمارية في «وول ستريت». وقد كان ذلك إشارة ساطعة إلى المجال الذي يتركز عليه اهتمام العالم وموارده في حقيقة الأمر. فقد أصبحت الحكومات الثرية والقوية، فجأة، قادرة على توفير مبالغ أضخم مرات عدة من المبالغ اللازمة للقضاء على الفقر والتي لم تستطع أن توفرها، وقامت بضخِّها بسخاء في المصارف الفاشلة، وقدمت رزم المساعدات لتنشيط الاقتصادات التي كان قد أُطلق لها العنان لسنوات عديدة وارتطمت الآن بالأرض.

وبحلول نهاية عام 2008، أصبح واضحاً أن عالم الطبقتين من الحرمان والشره – عالم إفقار الكثرة من الناس لإشباع جشع القلة – أخذ في الانهيار والسقوط إلى قاع الهاوية.

وكما في تغير المناخ، كذلك هي الحال في الركود الاقتصادي العالمي: فالأغنياء مسؤولون عن معظم الأعمال المدمرة، ولكن الفقراء هم الذين يكابدون أسوأ عواقبها. وفي الوقت الذي لا يسلم أحد من عضة الركود، فإن ويلات البلدان الغنية لا تُذكر مقارنةً بالكوارث التي تحلُّ بالبلدان الفقيرة. فمن العمال المهاجرين في الصين إلى عمال المناجم في كاتنغا بجمهورية الكونغو الديمقراطية يشعر الناس الذين يحاولون يائسين انتشال أنفسهم من براثن الفقر بأن كواهلهم تنوء بالأوزار. ويتوقع البنك الدولي أن يقع 53 مليون شخص آخر تحت نير الفقر إضافةً إلى الـ 150 مليوناً الذين ضربتهم أزمة الغذاء في العام الماضي، مما أدى إلى شطب مكتسبات العقد الأخير برمته. وتشير أرقام منظمة العمل الدولية إلى أن بين 18 و 51 مليون شخص يمكن أن يفقدوا وظائفهم. كما يؤدي الارتفاع الجنوني لأسعار الغذاء إلى مزيد من الجوع والمرض، وأن تؤدي عمليات الإجلاء القسري والإغلاق إلى مزيد من التشرد والكرب.

وفي حين أن من السابق لأوانه التنبؤ بالأثر الكامل للإسراف الذي حدث في السنوات الأخيرة على أوضاع حقوق الإنسان، فإن من الواضح أن الثمن الذي ستدفعه حقوق الإنسان، وعواقب الأزمة الاقتصادية المترتبة عليها، ستلقي بظلال طويلة الأمد. ومن الواضح أيضاً أن الحكومات لم تتخلَّ عن أنظمتها الاقتصادية والمالية لقوى السوق فحسب، وإنما عجزت بشكل مطبق عن حماية حقوق الإنسان وحياة البشر ووسائل عيشهم.

ويعاني بلايين البشر من انعدام الأمن والعدل والكرامة؛ وهذه أزمة في حقوق الإنسان.

وتتعلق الأزمة بنقص الغذاء والماء والوظائف والأرض والسكن، وبتنامي انعدام المساواة، وانعدام الأمن، وكراهية الأجانب، والعنصرية والعنف والقمع. وهذه جميعاً تشكل أزمة عالمية تستلزم حلولاً عالمية تقوم على أساس التعاون الدولي وحقوق الإنسان وحكم القانون. ومن المؤسف أن الحكومات القوية تركز على العواقب المالية الاقتصادية الضيقة في بلدانها وتتجاهل الأزمة العالمية الأوسع. وحتى إذا فكرت باتخاذ إجراءات دولية، فإنها تحصرها في الجوانب المالية والاقتصادية، وبالتالي فإنها إنما تعيد إنتاج أخطاء الماضي نفسها.

إن العالم بحاجة إلى نوع مختلف من القيادة، ونوع مختلف من السياسة والاقتصاد – نوع يعمل للجميع وليس للأقلية ذات الامتيازات. إننا بحاجة إلى قيادة من هذا النوع، قادرة على نقل الدول من الاهتمام بالمصالح الذاتية الوطنية

الضيقة إلى التعاون المتعدد الأطراف، كي تكون الحلول مشتركة وشاملة ومستدامة وتراعي احترام حقوق الإنسان. ولذا فإن التحالفات بين الحكومات والمؤسسات، التي تقوم على توقعات التحسن المالي على حساب الفئات الأشد تهميشاً يجب أن تُحل، كما أن تحالفات المصالح التي تحمي الحكومات من المحاسبة على الانتهاكات التي ترتكبها يجب أن تنتهي.

لانعدام المساواة وجوه عدة

يشير العديد من الخبراء إلى ملايين البشر الذين انتُشلوا من ربقة الفقر بفضل النمو الاقتصادي، ولكن الحقيقة هي أن أعداداً أكبر من هؤلاء تُركت عالقة في براثنه، وأن المكتسبات كانت هشة – مثلما أظهرت الأزمة الاقتصادية الأخيرة – وثمن حقوق الإنسان كان باهظاً جداً. وغالباً ما أُزيحت حقوق الإنسان إلى المقعد الخلفي مع قيام طاغوت العولمة المنفلت من عقاله بدفع العالم إلى حالة هيجان في النمو في السنوات الأخيرة. فكانت العواقب واضحة: تنامي انعدام المساواة والحرمان والتهميش وانعدام الأمن؛ وقمع أصوات المحتجين مع تطاول وإفلات الجناة من العقاب؛ وبقاء الجهات المسؤولة عن الانتهاكات– الحكومات والشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية – غير نادمة وغير خاضعة للمحاسبة على تلك الانتهاكات. وثمة علامات متنامية على الاضطرابات السياسية وأعمال العنف التي تضاف إلى حالة انعدام الأمن في العالم الموجودة أصلاً بسبب النـزاعات المميتة التي يبدو أن المجتمع الدولي غير قادر على حلها أو غير راغب في ذلك. بعبارة أخرى، إننا نجلس على برميل بارود من انعدام المساواة وانعدام العدالة وانعدام الأمن، وهو على وشك الانفجار.

إن العالم بحاجة إلى نوع مختلف من القيادة ونوع مختلف من السياسة والاقتصاد ... نوع يعمل لمصلحة الجميع وليس للأقلية ذات الامتيازات.

وعلى الرغم من استمرار النمو الاقتصادي في العديد من بلدان أفريقيا، فإن ملايين البشر هناك مازالوا تحت خط الفقر، يصارعون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتعتبر أمريكا اللاتينية المنطقة الأشد معاناة من انعدام المساواة في العالم، حيث السكان الأصليون وغيرهم من أفراد المجتمعات المهمشة في المناطق الريفية والحضرية محرومون من حقهم في الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتعليم والسكن الملائم؛ على الرغم من النمو الكبير في اقتصاداتها الوطنية. وتنطلق الهند كعملاق آسيوي قوي، ولكنها لم تتصدَّ بعد لحالة الحرمان التي يكابدها فقراء المدن أو المجتمعات المهمشة في المناطق الريفية. وتصبح الفجوة في مستويات المعيشة في الصين بين العمال الريفيين والمهاجرين وبين الطبقات الحضرية الموسرة أكثر اتساعاً ووضوحاً.

إن أغلبية سكان العالم اليوم تقطن في المناطق الحضرية، ويعيش أكثر من مليار نسمة من بين هؤلاء في مدن الصفيح الفقيرة، أي أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص من سكان المدن يعيش في مسكن غير ملائم لا تتوفر فيه الخدمات الأساسية، وتحت التهديد اليومي لحالة انعدام الأمن وحوادث العنف والإجلاء القسري. دعوني أعطي مثالاً واحداً على ذلك: فثمة نحو 150,000 كمبودي يعيشون في ظل خطر الإجلاء القسري في أعقاب نشوب النزاعات على الأرض

والاستيلاء على الأراضي والمشاريع الزراعية – الصناعية وإعادة تطوير المناطق الحضرية.

ولم يقتصر انعدام المساواة، كمنتَج ثانوي للعولمة، على السكان الذين يعيشون في البلدان النامية. فقد أظهر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2008، أن «النمو الاقتصادي الذي حدث في العقود الأخيرة قد عاد بالفائدة على الأغنياء أكثر من الفقراء» في البلدان الصناعية. واحتلت الولايات المتحدة، وهي أغنى بلد في العالم، المرتبة السابعة والعشرين من أصل الدول الثلاثين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث استحكام الفقر وتزايد التفاوت في الدخل.

ومن فقراء المدن في أحياء الصفيح في ريو دي جانيرو بالبرازيل إلى طوائف «الروما» في البلدان الأوروبية، تقف الحقيقة المُرة بأن العديد من البشر يقاسون الفقر بسبب سياسات التمييز، الظاهرة والمستترة، والتهميش والإقصاء التي تمارسها الدولة أو تتغاضى عنها، مع تواطؤ الشركات أو الفاعلين الخاصين. وليست محض صدفة أن العديد من فقراء العالم هم من النساء والمهاجرين والأقليات الدينية أو العرقية. وليست محض صدفة أن وفيات الأمهات عند الولادة مازالت تشكل واحدة من أشد القتَلة فتكاً في عصرنا هذا، مع أن إنفاق الحد الأدنى من الأموال على الرعاية الطارئة في مجال الولادة من شأنه أن ينقذ أرواح مئات الآلاف من النساء في سن الحمل.

ولعل في حالة مجتمعات السكان الأصليين مثالاً واضحاً على التواطؤ بين مصالح الشركات والدول لحرمان الناس من أراضيهم ومصادرهم الطبيعية. ففي بوليفيا، تعيش أعداد كبيرة من عائلات مجتمع «غواراني» للسكان الأصليين في منطقة تشاكو في ظروف وصفتها لجنة الدول الأمريكية بأنها أعمال سخرة أشبه بالاسترقاق. وعقب زيارته إلى البرازيل في أغسطس/آب 2008، انتقد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالسكان الأصليين «استمرار التمييز الذي يقوم عليه وضع السياسات وتقديم الخدمات وإقرار العدالة» للسكان الأصليين في البلاد.

وتمتد سمة انعدام المساواة لتشمل نظام العدالة نفسه. وفي مسعى لتعزيز اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار من جانب الشركات الأجنبية والفاعلين الخاصين، قامت المؤسسات المالية الدولية بتمويل الإصلاحات القانونية في القطاع التجاري في عدد من البلدان النامية. بيد أنه لم تُبذل مساع مماثلة لضمان قدرة الفقراء على تأكيد حقوقهم وطلب الإنصاف، عن طريق المحاكم، على الانتهاكات التي ترتكبها الحكومات أو الشركات. ووفقاً للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء، فإن نحو ثلثي سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى سُبل العدالة بصورة حقيقية.

لانعدام الأمن أشكال عدة

من المرجح أن تزداد أعداد الأشخاص الذين يعيشون تحت نير الفقر ويتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان مع تضافر عدة عوامل في مناخ الركود الاقتصادي. فأولاً، أدت سياسات التكييف الهيكلي التي دامت ثلاثة عقود، بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى إفراغ شبكات الضمان الاجتماعي في البلدان النامية والمتطورة على السواء. وكانت سياسات التكييف الهيكلي قد صُممت لخلق ظروف داخل الدول من شأنها أن تدعم اقتصاد السوق وتفتح الأسواق الوطنية أمام التجارة الدولية. وأدت إلى إضعاف الدولة إلى الحد الأدنى، حيث تخلَّت الحكومات عن التزاماتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة السوق. وبالإضافة إلى الدعوة إلى تحرير الاقتصاد، فإن سياسات التكييف الهيكلي دفعت باتجاه خصخصة الخدمات العامة، وإلغاء تقنين علاقات العمل وتقليص شبكات الضمان الاجتماعي. وغالباً ما أدى ارتفاع تكاليف خدمات التعليم والرعاية الصحية، الناجم عن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى وضع هذه الخدمات بعيداً عن متناول الفئات الأشد فقراً. والآن، مع فوضى الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة، أخذ العديد من الأشخاص يواجهون فقدان تأمينهم الاجتماعي، وليس دخلهم فحسب، من دون وجود شبكات ضمان تساعدهم في الأوقات العصيبة.

وثانياً، إن انعدام الأمن الغذائي العالمي، على الرغم من خطورته، يكاد لا يحظى باهتمام يُذكر من جانب المجتمع الدولي. ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن نحو مليار إنسان يكابدون الجوع وسوء التغذية. وشهدت معدلات الجوع ارتفاعاً حاداً نتيجة لنقص الغذاء الناجم عن عقود من خفض الاستثمار في الزراعة، والسياسات الخاصة بالتجارة التي شجعت على إغراق السوق، وما ترتب على ذلك من تدمير للمزارعين المحليين، وتغير المناخ الذي أدى إلى نقص المياه بصورة متزايدة وإفقار الأرض، وزيادة الضغط السكاني، وارتفاع تكاليف الطاقة والاندفاع نحو الوقود الحيوي.

وفي العديد من الأماكن تفاقمت أزمة الغذاء بسبب التمييز والتلاعب بعملية توزيع الغذاء، ومنع وصول المساعدات الإنسانية الضرورية للغاية، وانعدام الأمن والنـزاع المسلح، مما يؤدي إلى تدمير إمكانات الزراعة، أو يحرم الناس من الحصول على الموارد التي يحتاجونها لإنتاج الغذاء أو شرائه. ففي زمبابوي، حيث كان خمسة ملايين إنسان بحاجة إلى مساعدات غذائية بحلول نهاية عام 2008، استخدمت الحكومة المواد الغذائية كسلاح ضد معارضيها السياسيين. وفي كوريا الشمالية، وضعت السلطات قيوداً على المساعدات الغذائية بشكل متعمد لقمع الناس وإدامة جوعهم. وأسفرت أساليب «الأرض المحروقة»، التي استخدمتها القوات المسلحة السودانية ومليشيا الجنجويد المدعومة من الحكومة لمكافحة التمرد، إلى تدمير وسائل المعيشة، فضلاً عن إزهاق أرواح العديد من الأشخاص في دارفور. وحُرم المدنيون النازحون العالقون في شمال سري لنكا، بسبب النـزاع الدائر هناك ، من المساعدات

© Private

التكدس في مركز باماندزي لاحتجاز المهاجرين في مايوتي (وهي منطقة تابعة لفرنسا)، ديسمبر/ كانون الأول 2008. وقد أعربت «اللجنة المعنية بحقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة عن القلق بشأن الأوضاع في مراكز الاحتجاز الفرنسية.

الغذائية وغيرها من المساعدات الإنسانية لأن الجماعة المسلحة المعروفة باسم «نمور تحرير تاميل عيلام» لم تسمح للسكان بالمغادرة، ولأن القوات المسلحة السريلانكية لم تسمح بدخول منظمات الإغاثة بحرية تامة. ولعل إحدى أبشع حالات الحرمان من الحق في الحصول على الغذاء، في عام 2008، تمثلت في رفض سلطات ميانمار وصول المساعدات الدولية إلى 2.4 مليون إنسان ممن هم بحاجة ماسة للغاية إليها في «سايكلون نرجيس» لمدة ثلاثة أسابيع، في الوقت الذي عمدت الحكومة إلى تحويل مواردها من أجل إجراء استفتاء مشوب بالمثالب على دستور تشوبه مثالب أكثر.

ويضاف إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية تسريح مئات الآلاف من العمال المهاجرين أو الأجانب. كما تتباطأ الاقتصادات الموجهة نحو التصدير، وتطلُّ سياسة الحماية الاقتصادية برأسها. وتعتبر حوالات العمال الأجانب، التي تصل قيمتها إلى 200 مليار دولار أمريكي سنوياً – ما يعادل عدة أضعاف المستوى العالمي لمساعدات التنمية فيما وراء البحار – مصدراً مهماً للدخل بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط، من قبيل بنغلاديش والفلبين وكينيا والمكسيك. ولذا فإن تناقص الحوالات يعني تناقص العوائد لهذه الحكومات وانخفاض المبالغ النقدية التي تُنفق على السلع والخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن هبوط معدلات تصدير القوى العاملة يؤدي إلى ترك مزيد من الشباب العاطلين عن العمل في قراهم في حالة من خيبة الأمل والغضب، ويجعلهم فريسة سهلة للتطرف والعنف.

في هذه الأثناء، وحتى مع انكماش أسواق العمل، يستمر ضغط الهجرة في الازدياد، وتلجأ البلدان المستقبِلة للمهاجرين إلى استخدام أساليب أقسى لإبقائهم بعيدين عنها. ففي يونيو/حزيران 2008، قمتُ بزيارة إلى المقبرة العامة في تناريف في جزر الكناري، حيث تنطق القبور المجهولة بشهادات صامتة عن فشل المهاجرين الأفارقة في دخول أسبانيا. ففي عام 2008 وحده، شقَّ 67,000 شخص طريقهم في عمليات عبور مهلِكة للبحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، حيث غرق عدد غير معروف منهم في تلك العمليات. أما الذين نجحوا في العبور، فإنهم يعيشون حياتهم في الظل من دون أوراق هوية، وهم عرضة للاستغلال وإساءة المعاملة، وتحت التهديد الدائم بالترحيل، الذي تسبقه فترة اعتقال طويلة؛ وذلك نتيجة توجهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بعمليات الإعادة لعام 2008.

ووقَّع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كإسبانيا، اتفاقيات ثنائية مع بلدان أفريقية تقضي بإعادة المهاجرين أو منعهم من المغادرة في المقام الأول. وترى بلدان من قبيل موريتانيا في هذه الاتفاقيات رخصة للاعتقال التعسفي والاحتجاز في ظروف سيئة والترحيل بشكل غير قانوني لأعداد كبيرة من الأجانب الموجودين على أراضيها، من دون توفر أدلة على نيتهم بمغادرة موريتانيا بصورة غير قانونية؛ وحتى لو كانت لديهم هكذا نوايا، فإن مغادرة موريتانيا بصورة غير قانونية لا تعتبر جريمة.

ومع دفع المزيد من الناس نحو ظروف محفوفة بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى، تزداد التوترات الاجتماعية. ولعل أحد أسوأ حوادث العنف الناجمة عن العنصرية وكراهية الأجانب، في عام 2008، هو الذي وقع في جنوب أفريقيا في مايو/أيار، عندما قُتل 60 شخصاً وجُرح 600 آخرون، ونزح عشرات الآلاف من الأشخاص، حتى مع دخول عشرات آلاف غيرهم إلى البلاد طلباً للجوء وهرباً من العنف السياسي والحرمان في زمبابوي المجاورة. ومع أن التحقيقات الرسمية فشلت في تحديد أسباب الهجمات، فإنه يُعتقد على نطاق واسع أن دوافعها كانت كراهية الأجانب، والتنافس على الوظائف والسكن والخدمات الاجتماعية التي أسهم الفساد في تفاقمها.

إن التعافي الاقتصادي يعتمد على الاستقرار السياسي. ومع ذلك فإن زعماء العالم أنفسهم الذين يتهافتون على تقديم رزم حوافز لإنعاش الاقتصاد العالمي، ظلوا يتجاهلون النـزاعات المميتة الدائرة في شتى أنحاء العالم، والتي تخلق انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، وتعمِّق الفقر وتعرِّض الاستقرار الإقليمي للخطر. وعندما يمتزج النـزاع المسلح الطويل الأجل مع آثار الركود الاقتصادي العالمي، فإن العواقب يمكن أن تكون مميتة.

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة المحاصر والذي دمرته الهجمات العسكرية باتت مروعة. كما أن النتائج السياسية والاقتصادية للنـزاع الدائر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تُحدث أصداء تتجاوز محيطها الجغرافي المباشر.

وتدور النـزاعات في دارفور والصومال في مناطق ذات أنظمة بيئية هشة، حيث يشكل ازدياد الضغط على مصادر المياه والقدرة على توفير الغذاء الضروري لبقاء السكان، سبباً ونتيجةً معاً لاستمرار الحروب. كما أن عمليات النـزوح الضخمة التي ولَّدتها هذه الحروب أدت إلى توليد ضغوط هائلة على البلدان المجاورة التي يتعين عليها الآن أن تواجه العواقب الإضافية للأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنافس الجشع والفساد والمصالح الاقتصادية مع سياسة القوى الإقليمية على إفقار الناس وزجِّهم في مصيدة حلقة عنف جهنمية مستمرة. وتجد هذه الدولة، التي تتمتع بثروات طبيعية هائلة، أن الجهود من أجل إعادة البناء والتعافي تتراجع بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية في أعقاب الهبوط الاقتصادي.

وفي أفغانستان، أدى تفشي انعدام الأمن إلى تقييد قدرة السكان الذين يعيشون هناك على الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم المدرسي، وخاصةً النساء والفتيات منهم. وقد تسربت حالة انعدام الأمن عبر الحدود إلى باكستان المجاورة، التي تعاني أصلاً من عجز الحكومة عن احترام حقوق

الإنسان ومعالجة الفقر والبطالة في صفوف الشباب، ويدفع البلاد إلى دوامة العنف المتطرف.

وإذا كان ثمة درس واحد ينبغي أن نتعلمه من الأزمة الاقتصادية، فهو أن الحدود الدولية لا تعصمنا من الأذى. إذ أن إيجاد حلول لأسوأ نزاعات العالم وللتهديد المتزايد الذي يمثله العنف المتطرف من خلال المزيد من احترام حقوق الإنسان يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الصورة الأكبر لوضع الاقتصاد العالمي على قدميه.

من الركود إلى القمع

إننا نواجه خطراً كبيراً من أن يؤدي تزايد الفقر وبؤس الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى انعدام الاستقرار السياسي والعنف الجماعي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ربما ينتهي بنا المطاف إلى وضع يكون فيه الركود مصحوباً بمزيد من القمع، حيث تعمد الحكومات المحاصرة – ولاسيما الحكومات ذات النـزعة الاستبدادية – إلى شن حملة قمعية قاسية ضد المعارضة والنقد وفضح الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية على الملأ.

في عام 2008 حاولنا التنبؤ بما ينتظرنا في عام 2009 وما بعده. وعندما خرج الناس إلى الشوارع احتجاجاً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية والظروف الاقتصادية المزرية، تم التعامل مع تلك الاحتجاجات، وحتى السلمية منها، بصورة قاسية في العديد من البلدان. ففي تونس أُخمدت الإضرابات والمظاهرات بالقوة، مما أسفر عن مقتل شخصين وجرح عدد آخر، ومحاكمة أكثر من 200 شخص من المنظِّمين المزعومين، تُوِّج بعضها بإصدار أحكام بالسجن مدداً طويلة على عدد منهم. وفي زمبابوي، تعرض المعارضون السياسيون ونشطاء حقوق الإنسان وممثلو النقابات العمالية للهجوم والاختطاف والاعتقال والقتل مع إفلات الجناة من العقاب. وفي الكاميرون، إثر اندلاع مظاهرات عنيفة، قُتل بالرصاص قرابة 100 شخص من المتظاهرين، بينما سُجن عدد أكبر.

في أوقات الشدائد الاقتصادية والتوترات السياسية، تكون ثمة حاجة إلى الانفتاح والتسامح، لكي يتم توجيه مشاعر عدم الرضا وعدم الاقتناع نحو الحوار البناء والبحث عن الحلول. ومع ذلك، فإنه في هذه الظروف بالضبط تنكمش المساحة المتاحة للمجتمع المدني في العديد من البلدان. إذ يتعرض نشطاء حقوق الإنسان والصحفيون والمحامون والنقابيون وغيرهم من قادة المجتمع المدني للمضايقة والتهديد والاعتداء والملاحقة القضائية من دون مبررات، أو للقتل مع إفلات الجناة من العقاب في سائر أنحاء العالم.

ومن المرجح أن يتم تشديد الرقابة على وسائل الإعلام مع محاولة الحكومات خنق الانتقادات لسياساتها، وهو أمر يُضاف إلى التهديدات التي يواجهها الصحفيون أصلاً في العديد من البلدان. وتتمتع سري لنكا بأحد أسوأ السجلات في هذا المجال، حيث قُتل 14 صحفياً منذ عام 2006. وشددت إيران القيود

على حرية استخدام الشبكة الدولية، بينما قامت كل من سوريا ومصر بحبس المدونين. وعمدت الصين إلى تخفيف السيطرة على وسائل الإعلام في فترة التحضير لدورة الألعاب الأولمبية في بكين، ولكنها سرعان ما عادت إلى عادتها القديمة بإسكات منتقديها وترهيبهم. وحظرت الحكومة الماليزية جريدتين معارضتين بارزتين خوفاً من الانتقادات في فترة التحضير للانتخابات.

ولم تؤد الأسواق المفتوحة بالضرورة إلى مجتمعات مفتوحة. فقد تجرأت الحكومة الروسية، بفضل قوتها الاقتصادية المستمدة من ارتفاع أسعار النفط والغاز، على تبني موقف قومي واستبدادي في السنوات الأخيرة على نحو متزايد، وعملت جاهدةً على تآكل حرية التعبير ومهاجمة منتقديها. ومع تعرض الاقتصاد الروسي للمشاكل بسبب هبوط أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم، ومع انتشار التذمر الاجتماعي على نطاق واسع، فقد أصبحت الاتجاهات الاستبدادية أكثر وضوحاً وعلنية.

ولا تزال الصين تقمع بقسوة أولئك الذين ينتقدون سياساتها وممارساتها الرسمية. والنتيجة أنه لا يتم التصدي للفساد الرسمي والممارسات السيئة للشركات إلا بعد أن يصبح من المتعذر إخفاء الفضيحة وبعد وقوع الكثير من الضرر، مثلما أظهر ذعر وباء «سارز» / انفلونزا الطيور، أو وباء فيروس نقص المناعة المكتسب / الأيدز قبل بضع سنوات، أو الفضيحة التي انفجرت مؤخراً والمتعلقة بوجود الميلامين في منتجات مسحوق الحليب. وكان رد فعل الصينيين قاسياً بإعدام أشخاص بارزين ممن وُجدوا مذنبين بتهمة الفساد؛ ولكنها لم تفعل شيئاً يُذكر لتغيير سلوك الشركات أو المسؤولين الرسميين في الصين.

إن بناء مواطنين متبصرين يتمتعون بالقدرة على المطالبة بالمساءلة هو خير ضمانة لأن تؤدي الحكومات والشركات واجباتها على أكمل وجه. وتعتبر الحرية من الأصول التي ينبغي المحافظة عليها وتشجيعها لا قمعها، في الوقت الذي تسعى الحكومات إلى تحفيز الاقتصاد.

نوع جديد من القيادة

يعتبر الحرمان وانعدام المساواة والظلم وانعدام الأمن والقمع من علامات الفقر. وهي تمثل بوضوح مشكلات في مجال حقوق الإنسان، ولا تخضع للمقاييس الاقتصادية وحدها. كما أنها تتطلب إرادة سياسية قوية ورداً شاملاً يدمج القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن إطار عام لحقوق الإنسان وحكم القانون. كما تقتضي عملاً جماعياً ونوعاً جديداً من القيادة.

لقد أحدثت العولمة الاقتصادية تحولاً في ميزان القوى الجيو- سياسية، ويتسلم جيل جديد من الدول، على شكل مجموعة العشرين G20، زمام قيادة العالم. وهذه المجموعة المؤلفة من الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة من جنوب الكرة الأرضية، إلى جانب روسيا

والولايات المتحدة والبلدان الغربية ذات الاقتصادات القائدة، تدعي أنها تشكل تمثيلاً أكثر دقة للقوة السياسية والنفوذ الاقتصادي في عالم اليوم. وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكن كي تصبح دول مجموعة العشرين قيادات عالمية حقاً، فإنها يجب أن تحترم القيم العالمية، وأن تواجه سجلاتها الملطخة بالانتهاكات وازدواجية معاييرها الخاصة بحقوق الإنسان.

حقاً، إن الإدارة الأمريكية الجديدة تشق طريقاً مختلفاً مميَّزاً في مجال حقوق الإنسان مقارنةً بإدارة بوش. فقرار الرئيس أوباما، في الساعات الثمانية والأربعين الأولى من توليه منصب الرئاسة، بإغلاق معسكر الاعتقال في غوانتنامو في غضون سنتين، ونبذ التعذيب بلا مواربة ووضع حد للاعتقالات السرية على أيدي وكالة المخابرات المركزية، كان قراراً يستحق الترحيب، مثلما كان قرار إدارته بالسعي إلى أن تنتخب الولايات المتحدة في مجلس حقوق الإنسان. بيد أنه من السابق لأوانه القول إن هذه الإدارة ستدعو الدول الصديقة لها، كإسرائيل والصين، إلى احترام حقوق الإنسان بنفس الصراحة والقوة اللتين تدعو بهما دولاً أخرى كإيران والسودان.

مجموعة العشرين يجب أن تحترم القيم العالمية وأن تواجه سجلاتها الملطخة بالانتهاكات وازدواجية معاييرها الخاصة بحقوق الإنسان.

ولا يزال التزام الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان يتسم بالمواربة. فعلى الرغم من موقفه الصلب تجاه قضايا، من قبيل عقوبة الإعدام وحرية التعبير وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أقل استعداداً للالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين والقضاء على العنصرية والتمييز داخل حدودها، أو الاعتراف بتواطؤها مع وكالة المخابرات المركزية في عمليات تسليم ونقل المعتقلين المشتبه في ضلوعهم بالإرهاب بصورة غير قانونية.

وتعتبر البرازيل والمكسيك من المؤيدين الأقوياء لحقوق الإنسان على المستوى الدولي، ولكنهما للأسف غالباً ما لا تمارسان داخل حدودهما ما تدعوان إليه في الخارج. ومنعت جنوب أفريقيا بشكل مستمر الضغوط الدولية على حكومة زمبابوي من أجل وضع حد للاضطهاد السياسي والتلاعب بالانتخابات. وتعتقل المملكة العربية السعودية آلاف الأشخاص الذين يُشتبه في أنهم إرهابيون من دون محاكمة، وتحتجز المعارضين السياسيين، وتفرض قيوداً قاسية على حقوق العمال المهاجرين والنساء. ولدى الصين نظام عدالة جنائية تشوبه المثالب، وتستخدم أشكالاً عقابية من الاعتقال الإداري بهدف إسكات منتقديها، وتُعتبر الدولة الأولى في تنفيذ عمليات الإعدام في العالم. وتسمح الحكومة الروسية بانتعاش عمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة والإعدام خارج نطاق القضاء في مناطق شمال القوقاز، وتهديد الأشخاص الذين يتجرؤون على انتقادها، مع إفلات الجناة من العقاب.

إن من واجب أولئك المتربعين على سدة العالم أن يضربوا مثلاً يُقتدى به في سلوكهم. وإن قيام مجموعة العشرين بإرسال إشارة واضحة مفادها أن

جميع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية تكتسي أهمية متساوية، يمكن أن يشكل بداية جيدة. ولطالما أنكرت الولايات المتحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي ليست دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما الصين، من ناحية أخرى، فهي ليست دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويتعين على الحكومتين الانضمام فوراً إلى هذين العهدين. كما يتعين على جميع الدول الأعضاء في مجموعة العشرين التصديق على البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2008. بيد أن الانضمام للمعاهدات الدولية ليس سوى خطوة واحدة على طريق ما ينبغي القيام به.

فرص جديدة للتغيير

لقد خلق الفقر- الذي تفاقم نتيجةً للأوضاع الاقتصادية - منصة مشتعلة للانطلاق منها لتغيير أوضاع حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، أشعلت الأزمة الاقتصادية فتيل تحول نموذجي من شأنه أن يتيح الفرص لإحداث تغيير منهجي.

فعلى مدى العقدين الماضيين، ما فتئت الدولة تتراجع عن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان أو تتنكر لها لمصلحة السوق، اعتقاداً منها بأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يحمل جميع السفن. ومع انحسار المد وثقب السفن وتسرب الماء إليها، بدأت الحكومات بتغيير مواقفها جذرياً والحديث عن بنية مالية عالمية جديدة ونظام حاكمية دولي جديد، تلعب فيه الدولة دوراً أقوى. وهذا الأمر يتيح فرصة لوقف تراجع الدولة عن المجال الاجتماعي، وإعادة رسم نموذج للدولة أكثر مراعاة لحقوق الإنسان من النموذج الذي ظل يصنع القرار الدولي على مدى السنوات العشرين الماضية. كما أنه يخلق إمكانية إعادة التفكير بدور المؤسسات المالية الدولية من حيث احترام حقوق الإنسان، ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحمايتها والإيفاء بها.

يتعين على الحكومات أن تستثمر في حقوق الإنسان كهدف مثلما تستثمر في النمو الاقتصادي.

ويتعين على الحكومات أن تستمر في الإيفاء بحقوق الإنسان مثلما تستمر في النمو الاقتصادي، وينبغي أن تعمد إلى توسيع نطاق الفرص الصحية والتعليمية ودعمها؛ ووضع حد للتمييز؛ وتمكين المرأة؛ ووضع معايير عالمية وأنظمة فعالة لمساءلة الشركات على انتهاكات حقوق الإنسان؛ وبناء مجتمعات مفتوحة يكون فيها مبدأ حكم القانون محترماً، والتماسك الاجتماعي قوياً، والفساد خاضعاً للتدقيق والمراقبة والحكومات خاضعة للمساءلة والمحاسبة. وينبغي ألا تصبح الأزمة الاقتصادية ذريعة للبلدان الأكثر غنى لخفض مساعداتها التنموية. بل إن المساعدات الدولية أصبحت اليوم، في ظروف الهبوط الاقتصادي، أكثر أهمية من ذي قبل، وذلك لمساعدة بعض البلدان الأشد فقراً على توفير الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والصرف الصحي والإسكان.

كما يتعين على الحكومات أن تعمل معاً على حل النـزاعات المميتة؛ إذ أن تجاهل أزمة ما للتركيز على أخرى إنما هو بمثابة وصفة أكيدة لتفاقم الأزمتين على السواء.

فهل تغتنم الحكومات هذه الفرص لتعزيز حقوق الإنسان؟ وهل تقبل الشركات والمؤسسات المالية الدولية مسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان وتلتزم بها؟ حتى الآن، لم تظهر حقوق الإنسان في عمليات التشخيص أو الوصفات المقترحة من قبل المجتمع الدولي.

ويُظهر التاريخ أن معظم النضالات من أجل التغييرات الكبرى – من قبيل إلغاء الرق أو تحرير المرأة – لم يبدأ كمبادرات من قبل الدول، وإنما كجهود للناس العاديين. فالنجاحات في مجال إقامة العدالة الدولية أو الحد من تجارة الأسلحة أو إلغاء عقوبة الإعدام أو مكافحة العنف ضد المرأة أو إدراج قضية الفقر العالمي والتغير المناخي في جدول الأعمال الدولي، إنما أُحرزت نتيجة للطاقات والإبداع والمثابرة التي تحلى بها ملايين النشطاء من سائر أنحاء الكوكب.

كما أننا «نطالب بالكرامة» لسجناء الفقر، كي يتمكنوا من تغيير حياتهم.

يجب أن نعود الآن إلى قوة الناس كي نمارس ضغوطاً على زعمائنا السياسيين. ولهذا السبب ستطلق منظمة العفو الدولية حملة جديدة في عام 2009، بالتعاون مع العديد من المنظمات المحلية والوطنية والدولية الشريكة. وتحت شعار «فلنطالب بالكرامة»، سنقوم بتعبئة الأشخاص من أجل المطالبة بمساءلة الفاعلين الوطنيين والدوليين على انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبب الفقر وتؤدي إلى تفاقمه. وسنطعن في القوانين والسياسات والممارسات التي تنطوي على تمييز، ونطالب باتخاذ تدابير ملموسة من أجل التغلب على العوامل التي تؤدي إلى إفقار الناس وتحافظ على ديمومة فقرهم. وسننقل أصوات الناس الذين يعيشون تحت نير الفقر إلى قلب الحوار الهادف إلى وضع حد للفقر، وسنصرُّ على السماح لهم بالمشاركة بشكل فعال في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

قبل نحو خمسين عاماً، رأت منظمة العفو الدولية النور عبر نداء من أجل إطلاق سراح سجناء الرأي. أما اليوم، فإننا «نطالب بالكرامة» لسجناء الفقر، كي يتمكنوا من تغيير حياتهم. وإنني على ثقة بأن جهودنا، بمساعدة ودعم ملايين الأعضاء والمؤازرين والشركاء في سائر أنحاء العالم، ستتكلل بالنجاح.

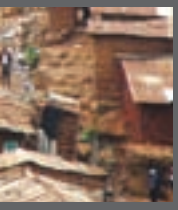

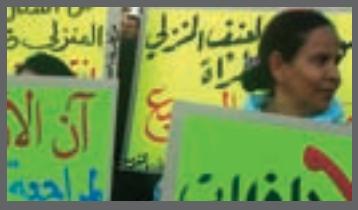

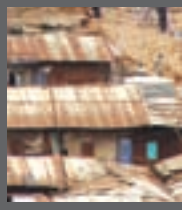

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009
نظرة عامة على مناطق العالم

09

مدنيون نازحون بحثاً عن الأمان في مقاطعة كيلونوكشي بولاية واني في سري لنكا، سبتمبر/ أيلول 2008. وقد شُرد عشرات الآلاف من السكان بسبب القتال، وأصبحوا يفتقرون إلى ما يكفي من الطعام والمأوى والمرافق الصحية والرعاية الطبية.

© Private

آسيا والمحيط الهادئ

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

في 20 مايو/أيار منعت السلطات في ميانمار الناجين من إعصار نرجس من الخروج إلى الشوارع للتسول بعد أن استبد بهم اليأس في بلدة كاوهمو، بالقرب من يانغون (رانغون سابقاً) كما عاقبت كل من حاول مساعدتهم، وبذلك حالت فعلياً دون تلقيهم أية مساعدة غير رسمية. وكان إعصار نرجس، قبل ذلك بما يقرب من ثلاثة أسابيع، قد أنزل الخراب بمنطقة شاسعة في جنوبي ميانمار، وتسبب في قتل عشرات الآلاف ونزوح مئات الآلاف من مساكنهم ومصادر رزقهم.

ولابد أن هذا الإعصار قد محا كذلك أية شكوك باقية بشأن قدرة سياسات القمع الحكومية على إلقاء السكان في وهدة الفقر، إذ أخذ العالم يشهد في فزع «مجلس الدولة للسلام والتنمية» الحاكم في ميانمار، وهو يرفض الاعتراف بالنطاق الهائل للكارثة ولا يكاد يقدم مساعدة تُذكر إلى الناجين من الإعصار الذين قدر عددهم بنحو 2.4 مليون شخص. واستمر المجلس الحاكم على امتداد ثلاثة أسابيع يرفض المساعدة الدولية ويعرقل الوصول إلى دلتا نهر أيياروادي بينما كان الناجون في أمسِّ الحاجة إلى الطعام والمأوى والأدوية. وبدلاً من تلبية هذه الحاجة، قام المجلس الحاكم، بعد انقضـاء أسبوع على هـبوب الإعصار وضحاياه لا يزالون يجاهدون في سبيل البقاء، بتحويل الموارد المهمة من إغاثة المتضررين بالكارثة إلى عقد استفتاء صوري حول الموافقة على دستور جديد تشوبه عيوب جوهرية. وهكذا فإن المجلس الحاكم بتعمده إعاقة تقديم المعونة المنقذة للأرواح وامتناعه كذلك عن تقديم المساعدة الكافية، قد انتهك حق مئات الآلاف في الحياة والطعام والصحة.

وفي بلدان شتى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعرض مئات الملايين للمعاناة من جراء سياسات حكومية يعجزون عن معارضتها أو يخافون ذلك. وسقط المزيد من الملايين في هوة الفقر عندما ارتفعت تكاليف الأغذية والوقود وغير ذلك من السلع، وهو ما تسببت فيه الأزمة المالية الدولية إلى حد ما. وحرمت الحكومات معظم هذه الشعوب من المشاركة في تدبير الاستجابة الملائمة لهذه الأزمات.

ولكن الأحداث المرتبطة بإعصار نرجس بلغت في شدتها حداً دفع البلدان المجاورة لميانمار من الأعضاء في «رابطة أمم جنوب شرق آسيا» (آسيان) بل ودفع الصين كذلك، وهي أبرز من يساند ميانمار على المستوى الدولي، إلى التدخل. فرغم أن حكومات هذه البلدان كانت تزعم من قبل أن مفهوم عالمية حقوق الإنسان الدولية يتعارض مع «القيم الآسيوية»، ويهدد السيادة الوطنية، وينكر أولوية التنمية الاقتصادية، فقد دعت «رابطة أمم جنوب شرق آسيا» السلطات في ميانمار علناً إلى فتح الطريق أمام المعونة، ثم لعبت دوراً في الوساطة بين المجلس الحاكم والمجتمع الدولي.

وكان مما لفت الأنظار إلى حد أبعد إقدامُ الصين على الاستجابة إلى النطاق

الهائل للكارثة (ورغبتها في حماية صورتها قبيل دورة الألعاب الأوليمبية في بكين عام 2008) بالخروج على موقفها الذي طالما استمسكت به وهو عدم التدخل في شئون الدول الأخرى ذات السيادة، ويبدو أنها قد استخدمت نفوذها الكبير في إقناع المجلس الحاكم في ميانمار بالتعاون وقبول العروض الدولية للمعونة.

وقد أدت دورة الألعاب الأوليمبية في بكين، وكذلك ما نجم عنها من زيادة حساسية الصين إزاء صورتها في أعين المجتمع الدولي، إلى إحياء الأمل في إدخالها تحسينات حقيقية ومستمرة في أحوال حقوق الإنسان بصفة عامة في الصين. بل لقد كان ذلك من الأسباب التي أوردتها اللجنة الأوليمبية الدولية لاختيارها بكين لإقامة دورة الألعاب الأوليمبية. ومع ذلك، فقد شهدت الفترة السابقة على الدورة ازدياد القمع في شتى أنحاء الصين، إذ أحكمت السلطات رقابتها على المدافعين عن حقوق الإنسان، من يمارسون الشعائر الدينية، والأقليات العرقية، والمحامين والصحفيين، فكانت السلطات الصينية تُجْلِي الآلاف من سكان بكين عن منازلهم وتعاقب كل من يجرؤ على الطعن في الإجراءات الحكومية.

وقد حظيت دورة الألعاب الأوليمبية، باعتبارها مناسبة رياضية، بالثناء الكبير على بهائها وروعتها، إذ أظهرت قدرة الحكومة على حشد موارد هائلة، وأثبتت ما كانت ترمي إليه، ألا وهو أن الصين أصبحت تشغل مكانها باعتبارها من دول العالم الكبرى. ولكن الدورة أظهرت أيضا أن البلد القادر على تقديم ذلك العرض الباهر لا يمكنه بعد الآن تقديم أية مبررات لعدم تلبية الحقوق الإنسانية لشعبه، ولاسيما حقوق عشرات الملايين من المواطنين الذين لم يُسمح لهم بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الهائلة في البلد.

الحرمان

كانت الحكومة الصينية على امتداد سنوات طويلة تعتمد في إنجاح سياساتها الاقتصادية، دون مبالغة، على سواعد نحو 150 مليوناً من العمال المهاجرين الذين نزح معظمهم من الريف للإقامة في الأحياء الفقيرة داخل المدن الصينية التي تنمو بسرعة. ولكن عندما انحسرت موجة الانتعاش المعماري المرتبط بدورة الألعاب الأوليمبية، وازداد تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، أصبح الملايين من العمال الصينيين يواجهون مستقبلاً قلقاً في أواخر عام 2008، فعادوا إلى قراهم، دون وعد باقتصاد يواصل النمو، مدركين مدى اختلاف حياتهم عن حياة الطبقات الوسطى التي يزداد ثراؤها في المدن الصينية. وكان من جراء التوترات الاجتماعية الناشئة عن هذه الهوة التي يزداد اتساعها، والوعي الناشئ بأوجه التفاوت ما بين الأغنياء والفقراء، وما بين سكان المدن وسكان الريف، أن اندلعت آلاف من مظاهرات الاحتجاج في شتى أنحاء الصين.

وتتسم منطقة آسيا والمحيط الهادئ عموماً بأنها تضم عدداً من أغنى مناطق العالم (في اليابان وكوريا الجنوبية والصين وأستراليا) جنباً إلى جنب مع أشد فئات السكان فقراً (في كوريا الشمالية وميانمار وأفغانستان وبنغلاديش ولاوس وبابوا غينيا الجديدة). وكان يبدو، على امتداد عام 2008، أن الاختلافات في رفاهية هذه الشعوب ترجع إلى السياسات الحكومية أكثر مما ترجع إلى توزيع الموارد الطبيعية.

وقد حاولت الهند، العملاق الآسيوي الآخر، تحقيق التقدم الاقتصادي مع حفاظها على الالتزام الصارم بالحقوق المدنية والسياسية داخل حدودها، ولكن السلطات الهندية لم تفلح في أن تكفل حقوق فقراء المدن، والجماعات التي سبق تهميشها في

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

الريف، بما في ذلك المزارعون المعدمون وأبناء جماعات «الأديفاسي» الذين يعارضون استغلال أراضيهم ومواردهم في المشروعات الصناعية. إذ تجاهلت السلطات في عدة ولايات هندية النصوص الدستورية القائمة التي تحدد بعض المناطق باعتبارها أراض مخصصة لجماعات «الأديفاسي» وخصصتها للتعدين وغيره من الأنشطة الصناعية. ففي ولاية أوريسا، وهي من أفقر الولايات الهندية، تزامنت المنافسة للحصول على الموارد المحدودة مع ضروب الكفاح السياسي بشأن حقوق جماعات «الأديفاسي» وحرية العقيدة الدينية والسياسات الإنمائية للحكومة. وكانت النتيجة اندلاع العنف الطائفي الذي مازال جارياً، وأدى إلى مقتل ما لا يقل عن 25 شخصاً ونزوح ما لا يقل عن 1500 شخص، معظمهم من المسيحيين الذين يواجهون الاضطهاد، وحرمان الآلاف من تلقي ما يكفي من الرعاية الصحية والتعليم والإسكان.

كما تعرضت جماعات السكان الأصليين في بنغلاديش للمعاناة من سياسات الحكومة. فبينما كان الصراع السياسي بين الحكومة الانتقالية التي يساندها الجيش والمخضرمين من الزعماء السياسيين يهيمن على عناوين الصحف، كانت الحكومة تواصل من وراء الستار دعمها المنتظم للمستوطنين البنغاليين الذين يستولون على الأراضي من أيدي طائفة «جوما» من السكان الأصليين، الذين يسكنون أصقاع تلال شيتاغونغ.

وفي أكتوبر / تشرين الأول، أصدر بنك التنمية الآسيوي تحذيراً يقول فيه باحتمال سقوط مليونين من أبناء كمبوديا في هوة الفقر بعد ارتفاع أسعار الأغذية والوقود وغير ذلك من السلع وسط الأزمة المالية العالمية. ويُضاف هذا الرقم إلى عدد الفقراء الحاليين الذي يبلغ 4.5 مليون شخص، أي نحو ثلث عدد السكان. وتعرض لخطر النزوح أكثر من أربعة آلاف أسرة في بنوم بنه، ممن يقيمون في المناطق المحيطة ببحيرة بيونغ كاك، ويقيم العديد منهم في مساكن متواضعة، بعد أن تحولت البحيرة إلى موقع لإلقاء القمامة. ولم يتلق السكان إخطاراً قبل الشروع في ردم البحيرة يوم 26 أغسطس / آب 2008، وكان المتظاهرون احتجاجاً على ذلك يتلقون تهديدات واسعة النطاق من السلطات المحلية والعاملين بالشركة التي تتولى الردم. وفي الوقت نفسه زادت شرطة بنوم بنه من حملاتها ليلاً على الذين يعيشون في فقر وعلى هامش المجتمع، وكانت تقبض بصورة تعسفية على العاملات بالدعارة والمشردين والمتسولين.

وفي كوريا الشمالية، تعرض الملايين للجوع على نطاق لم يشهده أحد طيلة عقد كامل من الزمان، وكان أشد المعرضين له من النساء والأطفال والمسنين. واستمر الآلاف في عبور الحدود إلى الصين، طلباً للطعام ولأسباب اقتصادية في المقام الأول. وكان الذين يُقبض عليهم ويُعادون قسراً إلى وطنهم يُرغمون على العمل بالسخرة، ويتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في معسكرات الاعتقال. ولم تتخذ حكومة كوريا الشمالية أية إجراءات لتصحيح الأوضاع، بل ولم تطلب المساعدة من كوريا الجنوبية، وهي من أكبر الدول المانحة للأرز والمخصبات الزراعية في السنوات السابقة، وذلك بسبب توتر العلاقات بين البلدين.

كنت شابة صغيرة عندما تعين علينا أن ننزح عن ديارنا للمرة الأولى، ثم أصبح عندي أطفال وأُجبرنا على النزوح مرة أخرى. وها أنا قد أصبحت جدَّة، ولم يتغير أي شيء.

سيدة تبلغ من العمر 63 عاماً، من النازحين داخلياً من مقاطعة كوتاباتو في الفلبين، أغسطس/آب 2008.

انعدام الأمن

لم تكن أية بلد من بلدان هذه المنطقة، رسمياً، في حالة حرب أثناء عام 2008، ولكن النزاعات الناشبة بين الحكومات وجماعات المعارضة المسلحة كانت تهدد عشرات

الآلاف في شتى أرجاء آسيا وتحول دون تمتع ملايين آخرين بالرعاية الصحية والتعليم والإسكان والغذاء. وكانت هذه النزاعات تقوم، في جانب منها على الأقل، على أسس عرقية، إذ كثيراً ما كانت إحدى الجماعات تحمل السلاح في وجه الأخرى طلباً للانتفاع بنصيب مساوٍ أو أكبر من الموارد المتاحة.

وبغض النظر عن سبب النزاع، فقد كان المدنيون والمهمشون منهم خصوصاً بسبب انتمائهم لأحد الجنسين، أو بسبب انتماءاتهم العرقية، أو بسبب الدين، أو الطائفة أو الطبقة الاجتماعية، هم الذين يتعرضون للتضرر من هذه النزاعات أكثر من غيرهم. وكثيراً ما كانت الأطراف المتحاربة تركز على السيطرة على السكان لا على مجرد اكتساب الأراضي.

وقد تعرض السكان في أفغانستان وباكستان وسري لنكا وميانمار وجنوبي تايلند وجنوبي الفلبين لأخطار كبيرة من القوات المسلحة، حكومية كانت أو غير حكومية، وهي التي كانت تسحق بأقدامها أبسط قوانين النزاع المسلح.

وكان الملايين من الأفغانيين المقيمين في جنوب أفغانستان وشرقها، الذين يتعرضون للإرهاب من جانب حركة «طالبان» وغيرها من الجماعات المتمردة، إلى جانب الميليشيات المحلية المتحالفة ظاهرياً مع الحكومة، يفتقرون إلى الأمن، وهو ما زاد من فرض القيود على حصولهم ما يحصلون عليهم، وهو قليل، من الغذاء والرعاية الصحية والتعليم في المدارس خصوصا للفتيات والنساء. وضرب العام المنصرم رقماً قياسياً آخر في عدد الضحايا بسبب العنف في أفغانستان، إذ قُتل نحو 1400 من المدنيين، كنتيجة مباشرة للقتال، كما فر عشرات الآلاف من ديارهم تحاشياً له، وقصد الكثيرون إلى حيث يجدون قدراً نسبياً من الأمن والرخاء في المدن الكبرى، مثل كابول وحيرات، منزوين في أحياء فقيرة جديدة. وكانت حركة «طالبان» وغيرها من الجماعات المناوئة للحكومة من وراء معظم الأضرار التي أصابت المدنيين، إلا إن القوات الدولية في أفغانستان التي يبلغ قوامها نحو 600 ألف فرد واصلت غاراتها الجوية وهجماتها الليلية التي أضرت بالمدنيين وممتلكاتهم، وهو الأمر الذي أدى إلى ما هو متوقع من غضبة شعبية عارمة.

وعجزت الحكومة الأفغانية ومؤيدوها الدوليون عن الحفاظ على سيادة القانون أو توفير الخدمات الأساسية لملايين الأفغانيين حتى في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وزادت حركة «طالبان» وغيرها من الجماعات المناهضة للحكومة من سيطرتها على ما يربو على ثلث مساحة البلد، وعادت إلى حرمان الفتيات من التعليم والرعاية الصحية، وفرض مفهومها الوحشي للعدالة الذي كثيراً ما تجسد في حالات الإعدام العلنية والجلد علناً. وكان من نتيجة ذلك أنه على الرغم من بعض المكاسب التي تحققت من حيث التحاق الأطفال بالمدارس والرعاية الصحية، فإن معظم الأفغانيين يعيشون أعماراً قصيرة ويكابدون فيها مكابدة شديدة. فلم يكن العمر المتوقع يتجاوز 42.9 سنة، كما ارتفع من جديد معدل وفيات الأمهات فأصبح من أعلى المستويات المسجلة على ظهر الأرض، ولم يكن متوسط الدخل السنوي للفرد يزيد عن 350 دولاراً، وهو من أقل المستويات في العالم كله.

وتجاوز انعدام الأمن حدود أفغانستان ليشمل مناطق كبيرة من باكستان، ولم يقتصر على المناطق القبلية المتاخمة لأفغانستان فحسب بل امتد بصورة متزايدة إلى مناطق أخرى في باكستان، إذ أخذ أفراد جماعات «طالبان» الباكستانية

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

يحتجزون الرهائن، ويستهدفون المدنيين ويقتلونهم، ويرتكبون أعمال العنف ضد النساء والفتيات. وبحلول آخر العام كانت جماعات «طالبان» الباكستانية قد وطدت سيطرتها على مساحات شاسعة من مناطق الحدود القَبَلية، وكذلك على منطقة وادي سوات، التي تقع خارج الأراضي القبلية ولا تبعد كثيراً عن إسلام أباد. وأغلقت جماعات «طالبان» عشرات من مدارس الفتيات والعيادات الصحية، وأي نشاط تجاري رأوا أنه لا ينم عن التقوى اللازمة، مثل محلات التسجيلات الموسيقية. ولم يكن مما يدعو للعجب إذن أن سكان المناطق القَبَلية في باكستان، وخصوصاً النساء والفتيات، يعيشون أعماراً أقصر من غيرهم في باكستان، ويتعرضون لمعدلات أعلى من حيث وفيات الأمهات والأطفال، ومعدلات أقل كثيراً من حيث التعليم.

وفي فبراير/شباط، تولت حكومةٌ مدنيةٌ منتخبةٌ جديدةٌ مقاليد السلطة في باكستان، وقطعت على نفسها وعوداً كثيرة بتحسين أحوال حقوق الإنسان في البلد. وأوفت حكومة الرئيس زرداري ببعض هذه الوعود، ولكن للأسف صادفها أيضاً في التصدي للأزمة المتنامية لانعدام الأمن مثلما صادف الحكومة العسكرية للجنرال برويز مشرف. فما إن حلت نهاية العام حتى كانت تكرر ببساطة حالة التأرجح الفاجع الذي اتسمت به الحكومة السابقة ما بين التخلي عن قطاعات كبيرة من مواطني باكستان بتركهم تحت رحمة الحكم الوحشي للجماعات المتمردة، أو اتباع سياسة إحراق الأخضر واليابس، أي معاقبة السكان المحليين دون التقليل إلى حد يُعْتَدُّ به من قدرة الجماعات المناهضة للحكومة على القتال.

ولقد تكرر في شتى أرجاء آسيا نسق وقوع المدنيين بين شقي الرحى، أي ما بين القوات المؤيدة للحكومة والقوات المناهضة لها، وكلاهما لا يكترث لرفاهيتهم. فالمعروف أن أحداث العنف ظلت تقع بصورة متقطعة وعلى امتداد قرن كامل في جنوب تايلند، وهي التي كان يتجلى فيها حرمان سكان المنطقة من حقوقهم، إذ ينتمي معظمهم عرقياً ولغوياً للملايو، ويدين معظمهم بالإسلام. وتعتبر تلك المنطقة من أفقر مناطق تايلند وأقلها نمواً، ولطالما قاوم سكانها الجهود التي تبذلها الحكومة المركزية البوذية في تايلند وتبذلها الأكثرية لإذابتهم فيها. ولجأت قوات المتمردين إلى أساليب وحشية مثل قطع رؤوس المواطنين البوذيين واستهدافهم بصور أخرى والعدوان على المدارس. ولكن الرد الأمني الحكومي على ذلك كان بالغ الشدة، فكان يشمل تعذيب المشتبه فيهم من المسلمين وإساءة معاملتهم، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع فضلاً عن تشريد السكان المحليين.

وكانت القوى المولدة للنزاع في جزيرة مندناو في جنوبي الفلبين شبيهة بذلك إلى حد ما. إذ كان سكان الجزيرة المسلمون، الذين يشعرون بحرمانهم من حقوقهم على أيدي سكان البلاد وقادتها الذين يدين معظمهم بالمسيحية، يعانون من انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية إلى حد كبير. كما أدى انهيار مفاوضات السلام بين الحكومة الفلبينية و«جبهة تحرير مورو الإسلامية» إلى استئناف أعمال العنف في أغسطس/آب، والتي ظلت مقترنةً بانتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي من الطرفين، بل ازداد عدد المدنيين المتضررين من ذلك التصاعد الأخير للقتال زيادة كبيرة، دون أن تبدو في الأفق نهاية له. ففي أعقاب الهجمات التي شنها أفراد «جبهة تحرير مورو الإسلامية» على المدنيين في المناطق التي يسودها المسيحيون، وأحياناً في مناطق يسكنها مسلمون ومسيحيون، في أغسطس/آب 2008، فر ما يربو على

القبض على شخص واحد هو بمثابة تهديد لمئات الآلاف من الناس، لترهيبهم من العودة للنضال مرة أخرى... وأعتقد أن ذلك نوع من الظلم للشعب الكمبودي.

أوين ساريم، مزارع ومن المدافعين عن حقوق الإنسان، في معرض حديثه عن القبض بصورة منظمة على النشطاء في مجال الدفاع عن حقوق الأراضي في كمبوديا، فبراير/شباط 2008.

610 آلاف شخص من قراهم هاربين من الهجمات المباشرة التي تشنها الجبهة وكذلك من القتال بين الجبهة وقوات الأمن. وعاد نحو 240 ألفاً منهم إلى ديارهم بعد ذلك، حين أعلن الجيش الفلبيني أن قراهم آمنة. ولكن الكثيرين عادوا ليجدوا أن منازلهم أُحرقت، وأن مواشيهم سُرقت، وأنهم مازالوا يعيشون في خوف. أما الذين لا يزالون نازحين ويبلغ عددهم نحو 370 ألف شخص، فيقيمون في مخيمات أو مع أقاربهم.

وفي ميانمار، ورغم أن سياسات الحكومة ألقت بسكان البلد كلهم في وهدة الفقر فإن «مجلس الدولة للسلام والتنمية» الحاكم كان يبدي العداء الشديد في معاملة طوائف الأقليات العرقية والدينية، والتي يبلغ عددها 135 طائفة وتمثل ما يقرب من ثلث العدد الكلي للسكان، إذ واصل جيش ميانمار عدوانه على المدنيين من طائفة كارين في ولاية كايين (كارين) ومقاطعة باغو (بيغو). ومنذ بداية العدوان الحكومي المستمر منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، تعرض ما يزيد على 140 ألف مدني من طائفة «كارين» للقتل والتعذيب والنزوح القسري والإيذاء الجنسي والإرغام على العمل، بما في ذلك القيام بأعمال خطرة تتعلق بالتدريبات العسكرية مثل تطهير حقول الألغام، أو تعرض بعضهم على نطاق واسع وبصورة منتظمة لانتهاك حقوقهم الإنسانية. وتُعتبر هذه الانتهاكات بمثابة جرائم ضد الإنسانية.

واندلع أحد «النزاعات المنسية» الأخرى في عام 2008 بين حكومة سري لنكا وحركة «نمور تحرير تاميل عيلام»، إذ طالما اشتكى السكان المنتمون إلى طائفة «التاميل» الكبيرة في الجزيرة من التمييز السياسي والاقتصادي الذي يتعرضون له على أيدي الأغلبية السينهالية الحاكمة. وكانت حركة «نمور تحرير تاميل عيلام» قد لجأت إلى أساليب وحشية مثل تفجير القنابل وسط المدنيين، وإرغام الأطفال على التجنيد في صفوف مقاتليهم، ابتغاء اقتطاع ولاية في شمال الجزيرة وشرقها تتمتع بالاستقلال بحكم الواقع الفعلي، على امتداد ما يقرب من عقد كامل. ولكن تلك المنطقة لم تكن بالملجأ الآمن للسكان من طائفة «التاميل»، إذ لم تكن حركة «نمور تحرير تاميل عيلام» تقبل أدنى معارضة. وباقتراب نهاية عام 2008 كانت حكومة سري لنكا توشك أن تقتحم تلك المنطقة المعزولة بسلسلة من الانتصارات الحربية. وقد فرَّ جميع السكان «التاميل» تقريباً في المنطقة الشمالية، والذين يُعرفون باسم «واني» ويربو عددهم على ربع مليون شخص، من ديارهم بحثاً عن السلامة. وتعرض عدد كبير من هؤلاء، إن لم يكن معظمهم، للنزوح عدة مرات بسبب القتال، كما حدث ذلك أيضاً في السنوات السابقة، وكان بعضهم ممن نجوا من دمار موجة المد البحري (تسونامي) الكاسحة التي اجتاحت أرضهم من المحيط الهندي في عام 2004.

ومنعت حكومة سري لنكا موظفي الإغاثة الدوليين والصحفيين من الدخول إلى منطقة القتال، لمساعدة الذين وقعوا بين شقي الرحى بين الجانبين أو ليشهدوا محنة هؤلاء. أما حركة «نمور تحرير تاميل عيلام» المحاصرة فاستغلت هؤلاء السكان باعتبارهم مصدراً جاهزاً للعمل بالسخرة، وللتجنيد في صفوفها، وباعتبارهم أيضاً درعاً واقياً في وجه قوات حكومة سري لنكا التي اقتربت.

الإقصاء

ظل التمييز العرقي يمثل ظاهرة مشتركة في شتى مجتمعات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أغنى هذه المجتمعات إلى أشدها فقراً، حتى ولو لم يؤد في ذاته إلى

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

نشوب النزاع المسلح. ففي فبراير/شباط، قدمت الحكومة الاسترالية اعتذاراً تاريخياً إلى «الأجيال المسروقة»، أي أفراد السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريز، الذين فُصلوا قسراً عن أُسرهم في طفولتهم بموجب قوانين وسياسات حكومية. ولكن الحكومة أعلنت أنها لن تُنْشئ صندوقاً خاصاً لدفع التعويضات لهم أو إنصافهم بأية صورة أخرى.

وفي نيبال، وهي أحدث جمهورية في العالم وتقع في ذيل قائمة البلدان النامية في هذا المنطقة، اجتهدت الحكومة للوفاء بما وعدت به من تحسين أحوال أبناء نيبال الذين كابدوا الحرمان الذي أقرته الدولة على مدى أجيال متعاقبة. وكان الماويون الذين يسيطرون على الحكومة قد بنوا جانباً كبيراً من شعبيتهم على الدفاع عن حقوق النساء والفئات العرقية الدنيا والفقراء. ومع ذلك، فقد واجهوا أعظم تحد لحكمهم من جانب جماعة «مدهيسي» العرقية التي ينتمي إليها عدد كبير من السكان المقيمين في الثلث الجنوبي غير الجبلي من البلد، والذين كانوا يرون أن الحكومة الجديدة لم تلتفت الالتفات الكافي لمظالمهم التي طال أمدها.

وفي الصين، كانت الأقليات العرقية الكبيرة في غربي البلاد، في المناطق التي يسكنها أبناء التبت، وفي المنطقة التي يدين معظم سكانها بالإسلام وهي منطقة شينجيانغ أوغور ذات الحكم الذاتي، لا تزال تعاني من التمييز المنتظم، فشهدت المنطقتان في عام 2008 عدداً من أسوأ القلاقل التي اندلعت في السنوات الأخيرة، فخرجت مظاهرات الاحتجاج التي قام بها الرهبان من أهالي التبت، يوم 10 مارس/آذار، وتلتها مظاهرات احتجاج أخرى قام بها رهبان آخرون لمطالبة الحكومة بإيقاف حملات التربية السياسية التي فرضتها، وتخفيف القيود على ممارسة الطقوس الدينية. وبدأت أحداث العنف عندما انضم أبناء التبت من غير الرهبان إلى المظاهرات، معربين عن مظالم طال عليها الأمد، من بينها استبعادهم من التمتع بثمار التنمية الاقتصادية وإضعاف ثقافة التبت والهوية العرقية لأبناء التبت من خلال سياسات حكومية. واعتدى بعض المتظاهرين على مهاجرين من طائفة «هان» وعلى أنشطتهم التجارية في لهاسا، ولكن المظاهرات استمرت بصورة سلمية في معظمها في شتى أنحاء التبت. وأخيرا قالت السلطات الصينية إن المتظاهرين الذين لجأوا إلى العنف قتلوا 21 شخصاً، وإنها أطلقت سراح ما يزيد عن ألف ممن اعتُقلوا أثناء المظاهرات. وفي الوقت نفسه، قالت منظمات لأهل التبت في الخارج إن ما يزيد على 100 من أبناء التبت قد قُتلوا، وإن عدة مئات من أبناء التبت كانوا لا يزالون معتقلين بحلول نهاية العام. وكان من الصعب تحديد الأعداد بدقة لأن السلطات أغلقت الباب في وجه أجهزة الإعلام والمراقبين المستقلين.

وفي منطقة شينجيانغ أوغور، أعلن وانغ لوكوان، أمين الحزب الشيوعي في منطقة شينجيانغ أوغور، يوم 14 أغسطس/آب، أن الكفاح ضد «الانفصاليين» المسلمين من طائفة «أوغور» هو كفاح «حياة أو موت». واستشهدت السلطات بسلسلة من أحداث العنف التي زعمت أن الإرهابيين ارتكبوها تبريراً لحملتها الشاملة عليهم، وواصلت فرض سيطرتها الشديدة على ممارسة الشعائر الدينية، وكان من بينها حظر أداء الصلوات في المساجد على جميع موظفي الحكومة والأطفال. وذكرت السلطات الصينية أنها اعتقلت ما يزيد على 1300 شخص في غضون العام بتهمة الإرهاب أو التطرف الديني أو غير ذلك من صور انتهاك قوانين أمن الدولة،

نحن معرضون للتهديد بصفة دائمة. نريد دعماً من الدولة، ونريد دعماً من الشرطة. عندما نتصل للإبلاغ عن حادثة عنف، نريد من الشرطة أن تتخذ إجراءً لا أن تتجاهلنا.

موهنا أنساواري، محامية مسلمة ومن المدافعات عن الحقوق الإنسانية للمرأة، نيبالغوني، نيبال. نوفمبر/تشرين الثاني 2008

وأن عدد الذين وُجهت إليهم التهمة رسمياً، أو غدوا يواجهون المحاكمة أو العقوبات التأديبية يبلغ 1154 شخصاً.

تكميم الأفواه

بانصرام العام وظهور آثار الهبوط في الاقتصاد العالمي التي تجلت في فقدان الوظائف ونقص الطعام، وانكماش الدخل اللازم للضروريات مثل الإسكان والتعليم والرعاية الصحية، زاد عدد المطالبين بمحاسبة حكوماتهم في شتى أرجاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.أما الحكومات فقد سعت إلى إخراس مواطنيها، بدلاً من أن تسعى لتلبية احتياجاتهم المواطنين. وكان من شأن هذا الاتجاه أن يفاقم من تشدد كثير من حكومات المنطقة في عدم التسامح مع حرية التعبير، وهو تشدد طال عليه الأمد، ويتبدى في أوضح صوره في كوريا الشمالية وميانمار، فهما البلدان اللذان يفرضان حظراً فعلياً مطلقا على حرية التعبير منذ سنوات.

وكانت الصين قد خففت القيود على حرية الصحافة مؤقتاً في الفترة التي سبقت إقامة دورة الألعاب الأوليمبية، فمنحت الصحفيين الأجانب حرية غير مسبوقة في الكتابة، ورفعت مؤقتاً القيود المفروضة على الوصول إلى بعض مواقع الإنترنت مثل موقع منظمة العفو الدولية وموقع «هيئة الإذاعة البريطانية» (بي. بي. سي.). ولكن بحلول نهاية العام، وارتفاع موجة السخط الشعبي، عادت السلطات الصينية إلى إسكات أصوات منتقديها وترهيبهم. فعلى سبيل المثال، بدأ الموقعون على ما يُسمى «ميثاق عام 2008»، الذي يدعو إلى اتخاذ إصلاحات قانونية وسياسية أساسية، يخضعون للفحص الدقيق من جانب الحكومة، كما تعرض بعض أفراد هذه المجموعة للمضايقة وسوء المعاملة. وكان واحد على الأقل من بين هؤلاء الموقعين، واسمه ليو زياوبو، لا يزال قيد الاعتقال التعسفي عند انصرام العام. وعندما بدأ عام 2009 كان موقع منظمة العفو الدولية على الإنترنت من بين المواقع الكثيرة التي حُظرت مجدداً.

وبالمثل، واصلت السلطات في فيتنام حملتها على مساندي «كتلة 8406»، وهي حركة تدعو إلى الديموقراطية منطلقة من قاعدتها على الإنترنت، وكذلك على الجماعات الأخرى غير المرخصة، والتي تدعو إلى تحقيق الديموقراطية وتلبية حقوق الإنسان. فقد اتُهم كثيرون، بموجب المادة 88 من قانون العقوبات التي تحظر «الدعاية المناهضة لجمهورية فيتنام الاشتراكية» أو بموجب القوانين التي تحظر «إساءة استخدام الحريات في الإضرار بمصالح الدولة».

ولم تكن الاعتداءات على حرية التعبير مقصورة على الدول الاشتراكية، إذ واصلت حكومة سنغافورة سوء استخدام قوانين السب والقذف في كتمان أفواه نقادها، فأدانت «مجلة الشرق الأقصى الاقتصادية» بتهمة التشهير برئيس الوزراء لي هسينج لي، كما رفعت قضية ضد الطبعة الآسيوية من «وول ستريت جورنال» في سبتمبر/أيلول بتهمة الطعن في استقلال القضاء. وكان نحو 19 شخصاً من المشاركين في حملة مناهضة الفقر يواجهون تهمة عقد اجتماعات علنية في الشوارع دون تصريح بذلك.

وفي تايلند، ازداد كثيراً عدد الأشخاص الذين اتهموا بإهانة الذات الملكية، بموجب القانون الذي يحظر أي قول أو فعل يشهر بالأسرة المالكة أو يسبها أو يهددها. وأعلنت الحكومة المؤقتة في فيجي، في أغسطس/آب، أنها بصدد إنشاء

محكمة لأجهزة الإعلام بغية وضع «تنظيم أقوى» لعمل هذه الأجهزة.

وفي سري لنكا، كان المناخ الذي تعمل فيه أجهزة الإعلام يتسم بالنشاط الزاخر ولكنه تعرض لنكسة كبرى بسبب استمرار موجة الهجوم على الصحفيين والإعلاميين. فقد قُتل دون وجه حق ما لا يقل عن 14 إعلامياً في سري لنكا منذ بداية عام 2006، وتعرض غيرهم للاعتقال التعسفي أو التعذيب، أو راحوا ضحية الاختفاء القسري أثناء وجودهم في الحجز لدى قوات الأمن، حسبما ورد. وقد دفعت التهديدات بالقتل ما يزيد على 20 صحفياً إلى مغادرة البلاد.

الخاتمة

في ظل الضغوط السياسية والاقتصادية المتزايدة، لجأ كثيرون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى الإطار الدولي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز جهودهم الرامية إلى ضمان قدر أكبر من الكرامة لهم ولغيرهم.

وبغض النظر عن تردد «رابطة أمم جنوب شرق آسيا» لفترة طويلة في الحديث عن حقوق الإنسان، فقد كان من شأن الجهود المحمودة التي بذلتها الرابطة في أعقاب إعصار نرجس أن تساعد المتضررين على تلقي مساعدات حيوية. وقد بدأ سريان «ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا» في نوفمبر/تشرين الثاني، عندما اكتمل تصديق جميع الدول العشر الأعضاء في الرابطة عليه. ويؤكد الميثاق على التزام الدول الأعضاء بحقوق الإنسان، ويتيح للرابطة فرصةً لم يسبق لها مثيل لإقامة هيئة قوية لحقوق الإنسان.

وفي ديسمبر/كانون الأول، أعلن البرلمانيون المشاركون في «مؤتمر البرلمانيين لدول المحيط الهادئ» بالإجماع عن تأييدهم للمبادرات الرامية إلى إنشاء آلية إقليمية معنية بحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ، وهي خطوة مهمة بالنسبة لجزر المحيط الهادئ ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها.

ويرجع الفضل في هاتين المبادرتين إلى نشطاء حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذين تصدروا صفوف الداعين إلى التغيير وبالرغم من القبضة الشديدة للحكومات، والتي تجعل المدافعين عن حقوق الإنسان عرضةً لأخطار جسام على المستوى الشخصي، فقد واصل أولئك المدافعون نشاطهم من أجل ضمان الحقوق لمن يعانون من الحرمان والانتهاكات. ففي كثير من المناطق، بدأ عدد متزايد من النشطاء ومنتقدي الحكومات في استخدام الإنترنت كوسيلة للتعبير عن الآراء المعارضة ولحشد التأييد. وفي الصين، تزايد استخدام الإنترنت بصورة هائلة، مما أتاح للأفراد تبادل المعلومات بشأن ما تفعله حكومتهم، بينما أتاح لمن هم أكثر جرأة وإقداماً، وإن كانوا قلة، فرصة الدعوة إلى الإصلاح. وبالمثل، لجأ نشطاء بواسل في فيتنام إلى استخدام المدونات على الإنترنت من أجل الدعوة إلى التغيير والمجاهرة بالآراء المعارضة. وفي ماليزيا وسنغافورة، اللتين يستمر فيهما قمع حرية التعبير بلا هوادة، أصبح أصحاب المدونات على الإنترنت مصدراً أساسياً للمعلومات والتحليلات المستقلة وللانتقادات، وإن تعين عليهم أن يدفعوا ثمن ذلك.

ويكمن وراء هذه الجهود جميعها المبدأ القائل إن من حق جميع البشر أن ينعموا بالكرامة وبحقوق الإنسان. وبالرغم من أن انتهاك هذا المبدأ كثيراً ما يقترن بالتشدق به، قد أظهرت أحداث عام 2008 أن هذا المبدأ قد ترسخ بين جماعات كثيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

الارتياح بالنسبة لنا هو أن يكون أحباؤنا بخير، وأن يقفوا أمامنا وقد تحرروا من سجنهم... أعتقد أن زوجي محتجز في مكان لا يبعد أكثر من ثلاثة كيلومترات عن بيتي، ومع ذلك فما زال يعاني صنوفاً من المعاملة لا يدري أحد عنها شيئاً.

أمينة مسعود جنجوا، زوجة مسعود جنجوا، وهو من ضحايا «الاختفاء»، باكستان، يوليو/تموز 2008.

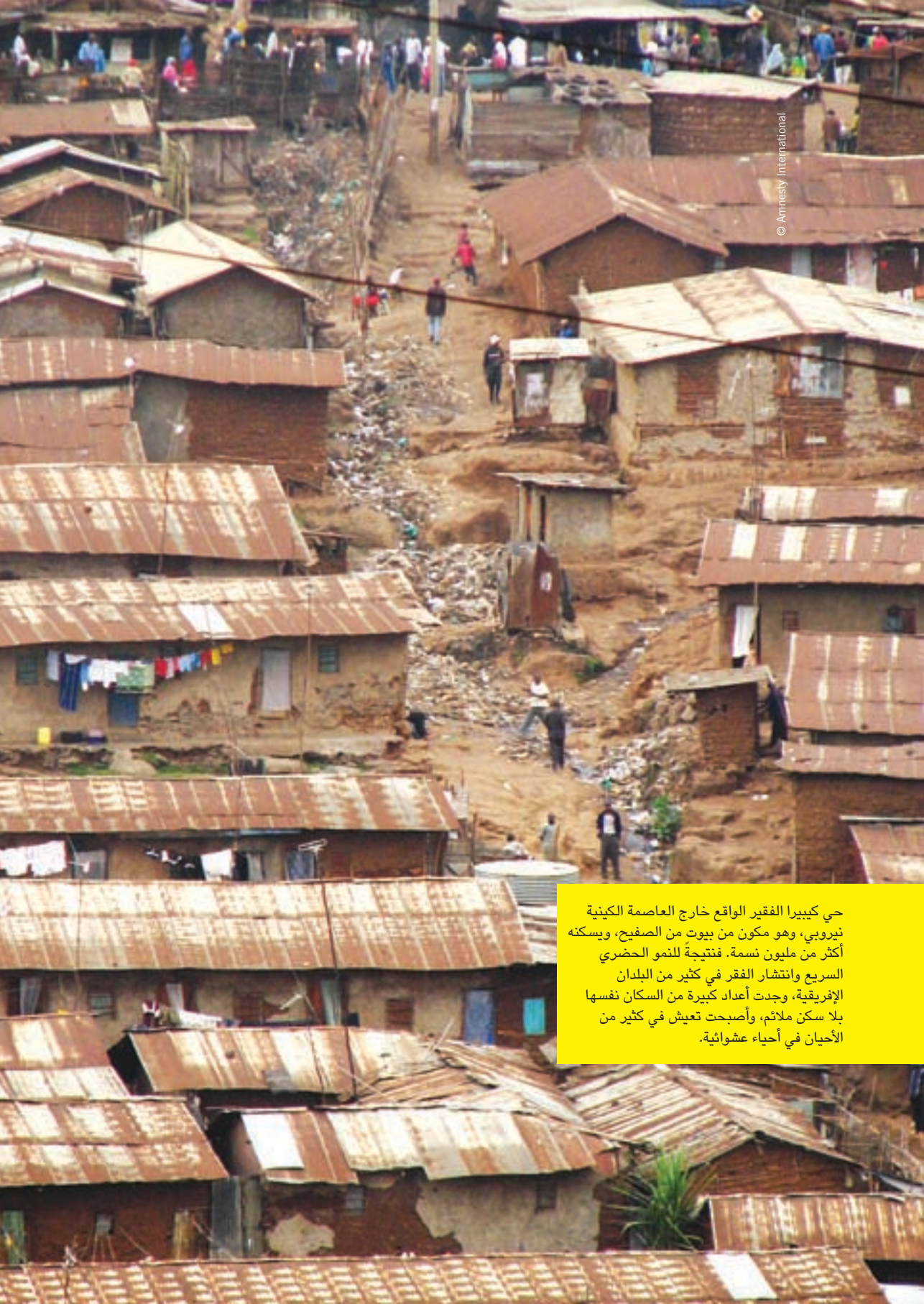

© Amnesty International

حي كيبيرا الفقير الواقع خارج العاصمة الكينية نيروبي، وهو مكون من بيوت من الصفيح، ويسكنه أكثر من مليون نسمة. فنتيجةً للنمو الحضري السريع وانتشار الفقر في كثير من البلدان الإفريقية، وجدت أعداد كبيرة من السكان نفسها بلا سكن ملائم، وأصبحت تعيش في كثير من الأحيان في أحياء عشوائية.

إفريقيا

نظرة عامة على مناطق العالم

إفريقيا

قطع جنودٌ يرتدون قبعات حمراء فوق رؤوسهم مسافة 300 كيلومتر شمالي كوناكري، عاصمة غينيا، حتى وصلوا إلى بلدة خوريرا، بالقرب من بوكيه، بحثاً عن كارامبا دراميه، أحد زعماء الشباب في البلدة، وما إن عثروا عليه حتى أطلق عليه أحد الجنود الرصاص. ومات كارامبا دراميه قبل أن يصل إلى المستشفى يوم 31 أكتوبر/تشرين الأول 2008.

وقد تعرض السكان في غينيا، مثلما تعرض السكان في عدد كبير من بلدان إفريقيا، للمعاناة الشديدة من ارتفاع أسعار الأغذية والسلع خلال العام. وتفجرت المظاهرات التي جنح بعضها إلى العنف، وكانت السلطات تعتقد أن كارامبا دراميه كان من بين من نظموا المظاهرات فقتلته.

وكان للأزمة الغذائية التي اتسم بها عام 2008 في إفريقيا تأثير هائل على فئات السكان المستضعفة، وخصوصاً من كان يعيش في فقر من قبل. واجتاحت المظاهرات أرجاء القارة احتجاجاً على مصاعب الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والارتفاع الشديد في تكاليف العيش. وبينما جنحت بعض المظاهرات إلى العنف، وهو ما أدى إلى تخريب الممتلكات الخاصة والعامة، فكثيراً ما استخدمت السلطات القوة المفرطة في قمع المظاهرات. فخرجت قوات الأمن وقتلت عدداً كبيراً ممن كانوا يطالبون بحقهم في مستوى معيشي معقول، بما في ذلك الحق في الطعام. وتعرض المتظاهرون للتعسف في اعتقالهم واحتجازهم، كما أُسيئت معاملة البعض في حجز الشرطة وصدرت عليهم أحكام بالسجن بعد محاكمات جائرة. ولم تقم السلطات في أغلب الأحيان بإجراء أي تحقيق يرمي إلى تحديد أعضاء قوات الأمن الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان في غضون التصدي للمظاهرات.

الحرمان

استمر حرمان الملايين في مختلف أرجاء القارة من تلبية حاجاتهم الأساسية على الرغم من مواصلة النمو الاقتصادي في عدد كبير من بلدان إفريقيا خلال الأعوام الماضية، فكان الأفراد يواجهون مشاق هائلة في سبيل ضمان أرزاقهم اليومية، وهي مشاق تفاقمت في حالات كثيرة بسبب التهميش أو القمع السياسي، ومحاولات تكميم أفواههم وسلبهم القوة.

وعلى الرغم من ذلك القمع، خرج المتظاهرون إلى الشوارع احتجاجاً على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتردية والارتفاع الشديد في تكاليف العيش، في عديد من البلدان، من بينها بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وساحل العاج وجمهورية غينيا ومالي وموزمبيق والسنغال والصومال وزمبابوي. وكان

المتظاهرون الذين، جنحوا إلى العنف أحياناً، عادةً ما يُواجهون بعنف أشد، بل وبقوة أكبر. ففي أواخر فبراير/شباط، قتلت قوات الأمن في الكاميرون عدداً قد يصل إلى 100 شخص، رَدّاً على عنف المظاهرات في شتى المدن احتجاجاً على تصاعد تكاليف العيش وانخفاض الأجور. وأُطلق الرصاص على رؤوس بعض القتلى من مسافة قريبة، على ما يبدو. وفي موزمبيق، قتلت الشرطة ثلاثة أشخاص وجرحت 30 آخرين، في فبراير/شباط، عند استخدام الذخيرة الحية ضد متظاهرين كانوا يحتجون على زيادة تكاليف النقل والمواصلات.

ونُظِّمت مسيرات في مالي احتجاجاً على ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وعلى الخطط الموضوعة لخصخصة إمدادات المياه في لير، في شمال غربي البلاد. وجُرح ما لا يقل عن ستة أشخاص في نوفمبر/تشرين الثاني، وتُوفي أحدهم في وقت لاحق بالمستشفى، عندما أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين. وفي بوركينا فاسو، ألقت قوات الأمن القبض على عدة مئات من الأشخاص بعد أن تحولت المظاهرات احتجاجاً على الغلاء في واغادوغو وبوبو- ديولاسو إلى أعمال عنف. وصدرت أحكام بالسجن على ما لا يقل عن 80 من المقبوض عليهم دون أن يُسمح لهم بالاستعانة بمحامين.

وفي زمبابوي، تعرض مئات من النشطاء الذين كانوا يتظاهرون ضد التدهور في الاقتصاد والبنية الأساسية الاجتماعية للاعتقال والاحتجاز دون تهمة. وقامت الشرطة بتفريق مظاهرات كثيرة، مستخدمة القوة المفرطة في حالات كثيرة. وواصلت الحكومة تلاعبها بتوفير الأغذية واستغلال ذلك بدوافع سياسية، رغم أن الأمم المتحدة قالت إنه، بحلول نهاية العام، كان نحو خمسة ملايين شخص في حاجة إلى المعونة الغذائية. وأصبح الآلاف، خصوصاً في الريف، من النازحين نتيجة أحداث العنف السياسي التي ترعاها الدولة، ولم يعودوا قادرين على الوصول إلى مخزونهم من المواد الغذائية، أو أراضيهم أو غير ذلك من سبل كسب الرزق.

واستمر الآلاف في الهجرة إلى بلدان أخرى أملاً في تحسين أحوال أسرهم، وخاض كثيرون منهم، بدافع من اليأس، غمار الرحلة عبر البحار واضعين أرواحهم تحت رحمة مهربين لا يعرفون الشفقة. فقد مات أثناء الترحال مئات ممن تركوا القرن الإفريقي عابرين خليج عدن في محاولة للوصول إلى اليمن. واعتُقل واحتُجز المئات بصورة تعسفية من المهاجرين في موريتانيا، وكان يُعتقد أنهم يقصدون الوصول إلى أوروبا، واحتجز عدد كبير منهم في ظروف غير إنسانية وأُسيئت معاملتهم قبل أن يُطردوا من موريتانيا، وكانوا في أحيان كثيرة لا يُرَحَّلون إلى أوطانهم الأصلية، ولا يُسمح لهم بالطعن في قرار الترحيل.

وأدى التوسع السريع في إنشاء المدن والفقر السائد في كثير من البلدان الإفريقية إلى أن وجد الكثيرون أنفسهم دون مسكن ملائم، وأصبحوا يقيمون في أحياء فقيرة، يتعرضون فيها إلى خطر الإجلاء القسري على أيدي السلطات، هذا إلى جانب أن العيش فيها كثيراً ما يعني حرمانهم من المرافق الأساسية ومن بينها المياه والمرافق الصحية. ففي مدينة لاغوس، في نيجيريا، أُجلي عديد من الأشخاص دون اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة ودون تلقي التعويضات أو مساكن بديلة. وفي تشاد، صدر مرسوم جمهوري أثناء سريان حالة الطوارئ، وكان يأمر بهدم آلاف المساكن في نجامينا بعد أن رأت السلطات أنها كانت قد بنيت على أراض حكومية

نظرة عامة على مناطق العالم
إفريقيا

دون تصريح بذلك، فأصبح عشرات الآلاف مشردين واضطروا إلى السعي للعثور على مساكن بديلة. وفي كينيا، كانت مئات الأسر التي تقيم بالقرب من نهر نيروبي يتهددها خطر الإجلاء القسري بعد أن أعلنت الحكومة أن المقيمين في المساكن العشوائية بالقرب من النهر يجب أن يتركوا تلك المناطق.

وظلت أحوال السجون في كثير من البلدان دون المعايير الدولية، وكثيراً ما كان ذلك يرتبط بالاكتظاظ. وعلى نحو ما هو معهود، كان أشد السجناء المتضررين ينتمون إلى أسر فقيرة لم تكن في كثير من الحالات تملك من الموارد ما يكفل للسجناء تلبية حاجاتهم الأساسية.

انعدام الأمن

أرغم النزاع المسلح وانعدام الأمن في عدة بلدان إفريقية مئات الآلاف على الفرار من ديارهم ومحاولة التمتع بالحماية الدولية خارج الحدود أو التمتع بأي شكل من أشكال الأمن داخل حدود بلادهم. وفي بعض من أسوأ النزاعات المسلحة التي مازالت ناشبة في القارة، تجاهلت القوات الحكومية والجماعات المسلحة تماماً كرامة السكان وسلامتهم الجسدية، إذ كان السكان المدنيون هدفاً معتاداً لهجمات الطرفين المشاركين في النزاع. واستمر انتشار الاغتصاب وغيره من صور العنف الجنسي، وكثيراً ما كان الأطفال يُجندون في صفوف المقاتلين، إلى جانب استهداف العاملين في مجال المساعدات الإنسانية. ونادراً ما كان مرتكبو هذه الجرائم، المؤثمة بموجب القانون الدولي، في إطار هذه النزاعات المسلحة، يُحاسبون على أفعالهم.

وازداد خلال عام 2008 الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة والبعثات الإقليمية لحفظ السلام في إفريقيا، ولكن ذلك لم يفلح في إحداث تأثير ملحوظ من حيث حماية السكان المدنيين. ويرجع هذا، في جانب منه، إلى نقص الموارد. فلم تحرز الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي، تقدما يُذكر في تسوية النزاعات المسلحة في السودان (دارفور) وتشاد، والصومال، وجمهورية الكونغو الديموقراطية (شمال كيفو).

وظل انتشار الأسلحة الصغيرة من العوامل المهمة التي تسهم في استمرار النزاعات المسلحة، واستمرار انتشار انتهاكات حقوق الإنسان. ولم تنجح قرارات حظر الأسلحة التي أصدرتها الأمم المتحدة. وقد حشد المجتمع الدولي موارد غير مسبوقة للقضاء على القرصنة قبالة ساحل الصومال وحماية مصالحه التجارية، ولكنه لم يبذل مثل هذا الجهد لمنع تدفق الأسلحة إلى الصومال، على الرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة. بل إنه لم يعمل بشكل فعال من أجل وقف انتشار انتهاكات القانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع، أو محاسبة مرتكبي هذه الجرائم المؤثمة بموجب القانون الدولي.

وانضم مئات الآلاف أيضاً إلى عداد النازحين نتيجة النزاع في الصومال. فقد أدى القتال في العاصمة مقديشو وحولها إلى مقتل 16 ألف شخص، إلى جانب أعداد غير موثقة من الجرحى، من بين السكان المدنيين منذ يناير/كانون الثاني 2007. وعجزت «الحكومة الاتحادية الانتقالية» عن إقامة سلطتها في المناطق الجنوبية من وسط الصومال واحتلت جماعات المعارضة المسلحة أراضيها. وكانت قدرة

حاقت بنا مُصيبتان لا مصيبة واحدة. فقد اضطررنا أولاً للفرار لأن مدينتنا كانت تتعرض للهجوم. والآن لا نجد مكاناً نعود إليه لأن الحكومة دمرت بيوتنا. فهل من نهاية لهذه المصائب؟

لاجئ تشادي، في مخيم مالتام، الكاميرون، مايو/أيار 2008

المنظمات الإنسانية محدودة على الوصول لتقديم معونة الطوارئ إلى من يحتاجون إليها ويقدر عددهم بنحو 3.2 مليون شخص. وكثيراً ما كان العاملون في مجال الإغاثة والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان يُستهدفون لأسباب سياسية وإجرامية.

وتصاعدت حدة النزاع المسلح من جديد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال النصف الأخير من عام 2008. وارتكب جميع أطراف النزاع انتهاكات شتى لحقوق الإنسان، من بينها قتل المدنيين واختطافهم، والاغتصاب وغيره من ضروب العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين. وفر مئات الآلاف من وجه القتال.

وازدادت حدة النزاع المسلح في دارفور على مدار العام دون أن يلوح حل سياسي في الأفق، فاستمرت الاعتداءات على المدنيين، إلى جانب الاغتصاب، والسلب والنهب وتدمير القرى. وظل الملايين من النازحين داخلياً، وعجزت المنظمات الإنسانية عن الوصول إلى مناطق شاسعة من دارفور، إذ أدت الاعتداءات على قوافلها إلى تفاقم حالة انعدام الأمن العامة. ونتيجة لهذا ظل الآلاف خارج نطاق معونة الطوارئ، والحماية من العنف، حتى في مواقع النزوح الداخلي. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في أغسطس/آب، إذ حاصرت السلطات مخيم كالما في جنوب دارفور وفتحت النار على من فيه، كما ورد أنها قصفته بالمدافع، فقتلت 47 شخصاً.

وفي مايو/أيار، شنت جماعة معارضة مسلحة تُدعى «حركة العدل والمساواة» هجوماً على أم درمان، على مشارف العاصمة الخرطوم. وفي أعقاب الهجوم، قامت السلطات السودانية باضطهاد كل من ترى أنه ينحدر من دارفور، فألقت القبض على المئات واحتجزتهم، وتعرض كثيرون للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة السيئة، كما وردت أنباء عن وقوع حالات إعدام خارج نطاق القضاء.

كما اندلع القتال في أبيي، في جنوب السودان، بين القوات المسلحة السودانية وقوات «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، وأدى إلى تخريب البلدة، وتشريد 50 ألف شخص، وإضافة ضغوط أخرى على اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب في السودان.

وتصاعدت التوترات من جديد بين تشاد والسودان خلال عام 2008، وخاصةً بعد الهجوم الذي شنته بعض جماعات المعارضة المسلحة التشادية على العاصمة نجامينا، في أوائل فبراير/شباط. وبعد يومين من القتال المكثف تمكنت قوات الحكومة التشادية من صد الهجوم. وفي أعقاب ذلك، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وقبضت على عناصر شتى من المعارضة، وراح أحدهم ضحية الاختفاء القسري. كما ترددت أنباء عن وقوع حالات إعدام خارج نطاق القضاء بعد ذلك الهجوم مباشرة. وفر من أحداث العنف في نجامينا عدد يقدر بنحو 50 ألف شخص، طلبوا اللجوء في الكاميرون المجاورة لتشاد.

ولم يكن النزاع المسلح هو المصدر الوحيد لانتشار انعدام الأمن في هذه المنطقة خلال عام 2008، إذ إن العنف السياسي الذي تلا الانتخابات قد لعب دوراً أيضاً في عدد من البلدان. ففي كينيا سقط أكثر من ألف قتيل نتيجة العنف السياسي ذي الدوافع العرقية وما ارتبط به من عمليات القتل التي ارتكبتها الشرطة بعد الانتخابات في 30 ديسمبر/كانون الأول 2007، وفر مئات الآلاف من مناطقهم

نظرة عامة على مناطق العالم
إفريقيا

الأصلية، وهرب بعضهم إلى البلدان المجاورة، مثل أوغندا. وفي زمبابوي، قُتل ما لا يقل عن 180 شخصاً وجُرح الآلاف نتيجة العنف السياسي الذي ترعاه الدولة قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وبعدها. واستمر الكثيرون في الفرار إلى البلدان المجاورة ولاسيما جنوب إفريقيا. ولم تقتصر أضرار العنف وانعدام الأمن في كل من كينيا وزمبابوي على تهديد أمن الناس على أجسادهم، بل تجاوزت ذلك إلى تقويض قدرتهم على كسب الرزق، إذ فقد الآلاف مساكنهم، ومؤنهم الغذائية، وانتفاعهم بالأراضي وغيرها من مصادر الدخل. وأصبح مئات الآلاف يعتمدون على المساعدة الإنسانية في تلبية حاجاتهم الأساسية نتيجة العنف السياسي.

كما أصبح مئات الآلاف، ممن فروا من الاعتداءات بدافع كراهية الأجانب في جنوب إفريقيا في مايو/أيار، يعتمدون على المساعدات الإنسانية، حيث اضطروا للفرار من ديارهم وفقد جميع ممتلكاتهم. وقُتل أكثر من 60 شخصاً وجُرح أكثر من 600، بعد أن تعرضوا للضرب والاعتداء الجنسي والقتل في مختلف المقاطعات، وكثيراً ما كان ذلك على أيدي أشخاص يقيمون معهم في المجتمع المحلي نفسه. وكانت «الاعتداءات بدافع كراهية الأجانب»، التي استهدفت أفراداً بسبب جنسيتهم أو لأنهم من المهاجرين، قد احتدمت بسبب الحرمان الذي يعيش في ظله عديد من أبناء جنوب إفريقيا إلى اليوم. وقد تقاعست التحقيقات الرسمية عن تقديم الجناة إلى ساحة العدالة أو إيضاح أسباب العنف.

كنت في البيت عندما جاء جندي شاب من «القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية»... ثم اغتصبني... قيل لي فيما بعد إنه عُوقب بالجلد، ولكنه ما زال في المخيم، وأنا أراه بصفة منتظمة. وهو يحاول، كلما رآني، أن يلهو معي. إنه يخيفني. وأنا أشعر بالقلق والغم. أود أن تُوجه لهم تهم، ولكن ماذا بوسعي في الواقع أن أفعل لجندي؟

فينانتي، مزارعة أرملة تبلغ من العمر 56 عاماً من إقليم بيني، وتعرضت للاغتصاب في 25 يناير/كانون الثاني 2008

الإقصاء

ما برحت جماعات كثيرة في المجتمعات الإفريقية تواجه التمييز والإقصاء من نطاق الحماية أو الحرمان من وسائل الإنصاف من الانتهاكات التي تعرضت لها. ففي أوغندا، مثلاً، ظل ضحايا الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان إبان النزاع المسلح في شمالي البلاد يعانون من الفقر المدقع والصدمات النفسية، محرومين من أي وسيلة إنصاف لأنفسهم.

وفي شتى أرجاء القارة الإفريقية كان الناس يعانون التمييز داخل الأسرة والمجتمع، إما بسبب النوع أو الإصابة بالفيروس المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وهي من الحالات التي كان الفقر يؤدي إلى تفاقمها. ففي جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، بلغ عدد حاملي الفيروس نحو 5.7 ملايين نسمة، وظلت الفقيرات الريفيات يواجهن عقبات في الحصول على الخدمات الصحية اللازمة لعلاج مرض الإيدز أو الفيروس المسبب له نظراً لعدم قدرتهن على التوجه إلى المراكز الصحية، التي تبعد عنهم مسافات طويلة، أو تحمل تكاليف السفر. كما كان من شأن وصمة العار الاجتماعية والتمييز بسبب النوع أن يؤثرا على قدرة النساء على حماية أنفسهن من عدوى الفيروس والانتفاع بالرعاية الصحية وبالدعم.

كما ظلت المرأة تتعرض للتمييز ضدها في مجتمعات شتى بسبب القوانين القائمة على الأعراف والنظم التقليدية. فكانت تلك الأعراف عند بعض الجماعات العرقية في ناميبيا تتضمن التمييز ضد النساء والفتيات، خصوصا قوانين الزواج والميراث.

وفي بلدان عدَّة، وبالأخص تنزانيا، كان الأشخاص المُهْقُ (أو من يُطلق عليهم عموماً اسم «عدو الشمس») يُقتلون عمداً، في أحداث يُعتقد أنها نوع من الطقوس.

ورغم إدانة الحكومة التنزانية لذلك لم يُحاكم أحد بتهمة ارتكابها خلال عام 2008، رغم القبض على عدد من الأشخاص.

وتعرض أشخاص للاضطهاد بسبب ميولهم الجنسية (المفترضة) في عدد من البلدان، من بينها الكاميرون وغامبيا ونيجيريا ورواندا والسنغال وأوغندا. وفي بلدان عدَّة كانت العلاقات الجنسية المثلية تُعتبر جرائم جنائية.

ويفتقر النظام القضائي إلى الاستقلال في بلدان إفريقية كثيرة. وبالإضافة إلى ذلك، كان النظام القضائي في كثير من الأحيان يفتقر إلى الموارد اللازمة، ويتسم بضعف أجهزته وقلة عدد العاملين به، وهو ما كان يتسبب في فترات تأخير بالغة الطول في نظر القضايا الجنائية. وأما من لا يتمتعون بالموارد المالية الكافية فيجدون التعامل مع النظام القضائي كابوساً مفزعاً.

فالفقراء في نيجيريا، مثلاً، يواجهون عقبات عديدة في سبيل تحقيق محاكمة عادلة في خلال فترة زمنية مقبولة. وعلى الرغم من بعض الجهود التي بُذلت لتوفير المساعدة القانونية، فإنها لم تكن على الإطلاق كافيةً لتوكيل المحامين لجميع من يحتاجون إليهم ولا يملكون دفع أتعاب المحامي، حتى في القضايا التي يُحكم فيها بالإعدام. وكان الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في نيجيريا عام 2008، ويربو عددهم على 700، يشتركون في شيء واحد هو الفقر.

ومع ذلك، فقد أصدرت محكمة العدل المشتركة المنبثقة عن «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا» حكماً تاريخياً تأمر فيه حكومة النيجر بدفع التعويضات إلى امرأة ظلت عقداً من الزمن خاضعة للرق الأسري والجنسي، استناداً إلى أن السلطات لم تنفذ القوانين السارية التي تحظر الاسترقاق.

تكميم الأفواه

واصلت بعض الحكومات فرض القيود، دونما مبرر، على الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية عقد الاجتماعات السلمية، ومع ذلك فإن جهود الحكومات للرقابة على الإعلام كان يقابلها أيضا تزايد أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تشارك بعضها البعض عملها، إلى جانب أجهزة الإعلام المستقلة التي ازدادت قوة.

وكثيراً ما لجأت الحكومات إلى إصدار التشريعات وغيرها من النظم لكي تستخدمها في تقييد عمل هيئات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام. ففي إثيوبيا، أعدت السلطات مشروع قانون يجرِّم أنشطة حقوق الإنسان ويتيح للسلطات مستوى مفرط من الرقابة على منظمات المجتمع المدني. وفي سوازيلند، خلَّف القانون الجديد المعروف باسم «قانون قمع الإرهاب»، بما يتضمنه من تعريف فضفاض للإرهاب على نحو غير معقول، أثراً ضاراً على أنشطة منظمات المجتمع المدني، كما مثل انتهاكاً للحق في حرية التعبير وحرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات. وفي تشاد، ظل المرسوم الجمهوري الذي يحد من حرية الصحافة ساري المفعول، حتى بعد إلغاء حالة الطوارئ. وفي السودان، تعززت الرقابة على المنافذ الإعلامية التي يملكها الأشخاص. وفي رواندا، استمر تحديد المساحة المتاحة للعاملين في أجهزة الإعلام المستقلة، ومن بينهم الصحفيون الأجانب. وفي كينيا، أصدر البرلمان قانوناً خاصاً بأجهزة الإعلام، وفي أوغندا كانت السلطات تعكف

على صياغة تشريع جديد، وهذان القانونان يزيدان من تقييد حرية الصحافة. وفي النيجر، فرضت الحكومة تعتيماً إعلامياً على النزاع في شمال البلاد، وحظرت على الصحفيين السفر إلى تلك المنطقة.

وفي بلدان عديدة، من بينها أنغولا والكاميرون وتشاد وغينيا الاستوائية وغامبيا والنيجر ونيجيريا والسنغال والسودان وتنزانيا وتوغو، أمرت السلطات بإيقاف بعض المنافذ الإعلامية بسبب عدم موافقتها على الموضوعات الصحفية، كما كان من المعتاد أن يتعرض الصحفيون للقبض عليهم وأن تُوجه إليهم أحياناً تهم جنائية دونما سبب سوى قيامهم بعملهم.

وتعرض عدد من المعارضين السياسيين للقبض عليهم واحتجازهم بصورة تعسفية في بوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وتشاد، وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وغامبيا وموريتانيا وجمهورية الكونغو وسوازيلند وزمبابوي. وفي بعض الحالات، تعرض أعضاء في المعارضة السياسية للاختفاء قسراً أو القتل دون وجه حق. وفي بلدان أخرى، مثل إريتريا، كانت المساحة المتاحة للمعارضة السياسية وحرية التعبير والمجتمع المدني معدومةً.

وظل المدافعون عن حقوق الإنسان عرضةً للخطر في بلدان شتى، وكثيراً ما تعرضوا للمضايقة، وأحياناً ما تعرضوا للقبض عليهم بسبب دفاعهم عن حقوقهم وحقوق الآخرين. وكان الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان يضطرون بصورة منتظمة إلى الفرار من أوطانهم بسبب الأخطار الأمنية.

وفي زمبابوي، قُبض على عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي النقابات وأعضاء المعارضة السياسية، واختُطف بعضهم وقُتلوا على أيدي قوات الأمن الحكومية وأفراد غير رسميين يعملون لصالح السلطات. كما قُبض على بعض المدافعين عن حقوق الإنسان في الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والسودان. وفي بعض الحالات، تعرض المعتقلون للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة. وفي عدد من البلدان أغلقت السلطات بعض منظمات المجتمع المدني، أو هددتها بالإغلاق.

المساءلة

من الواضح أن انتهاكات حقوق الإنسان سوف تستمر على نطاق واسع ما لم تعمل الحكومات بشكل جاد على التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب. ففي الوقت الراهن، يمكن لمن ينتهكون حقوق سواهم أن يواصلوا انتهاكاتهم دون رادع. وأحياناً ما تلجأ الحكومات، في أعقاب الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، إلى تشكيل لجان التحقيق أو غيرها من هيئات التحري، ولكن الغرض منها في حالات كثيرة هو إرضاء الرأي العام أكثر من نشدان الحقيقة ومحاسبة المذنبين.

ففي تشاد، نشرت اللجنة الوطنية للتحقيق في مئات من جرائم القتل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، التي وقعت في فبراير/شباط 2008، تقريرها في سبتمبر/أيلول، ولكن الحكومة لم تتخذ أي إجراء لتنفيذ توصياتها. أما لجنة التحقيق التي شُكلت في جمهورية غينيا للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في عام 2006 وعام 2007، فلم تقم بإجراء أية تحقيقات. وفي ليبيريا، اختتمت «لجنة الحقيقة والمصالحة» جلساتها العلنية، ولكن النتائج التي توصلت

نظرة عامة على مناطق العالم

إفريقيا

أريد أن أحصل على تعويض عما لحق بي من إصابات. أريد أن أتحدث إلى الجناة الذين اعتدوا عليَّ، وأن أعرف حقيقة الدافع للاعتداء عليَّ بالضرب. وأريد أيضاً أن يُقدم الجناة إلى ساحة العدالة.

لين، سيدة تبلغ من العمر 86 عاماً، ومن ضحايا العنف ذي الدوافع السياسية، أغسطس/آب 2008

إليها لم تكن قد أُعلنت بحلول نهاية العام. وكانت كينيا قد شكلت لجنة تحقيق للنظر في أحداث العنف التي تلت الانتخابات، ونشرت النتائج التي انتهت إليها في أكتوبر/ تشرين الأول. وعلى الرغم من أن الحكومة كانت قد تعهدت بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، فقد انتهى العام دون أن تضع خطة عمل شاملة لهذا الغرض.

ومن الأمور التي تدعو للأسف أن بعض الحكومات كثيراً ما تستخدم لجان التحقيق أو لجان الحقيقة والمصالحة كبديل للتحقيقات القضائية، التي تُعد عنصراً أساسياً لتحديد المسؤولية الجنائية للأفراد.

وواصلت «المحكمة الجنائية الدولية» نظر عدد من القضايا في إفريقيا، وكان من شأن الطلب الذي تقدم به المدعي العام في المحكمة، من أجل إصدار أمر بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية، أن يؤدي إلى جهود ترمي إلى تقويض عمل «المحكمة الجنائية الدولية»، وهي جهود بذلتها دول وهيئات إقليمية شتى، من بينها الاتحاد الإفريقي. فقد طلب الاتحاد الإفريقي، مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من مجلس الأمن الدولي تأجيل نظر القضية. وبمبادرة من رواندا اعتمد الاتحاد الإفريقي قراراً ينتقد فيه ما أسماه سوء استعمال الولاية القضائية العالمية.

وبينما واصلت «المحكمة الجنائية الدولية» نظر عدد من القضايا في إفريقيا، فإنها لا تستطيع رفع الدعوى القضائية إلا على عدد محدود من الأفراد. فمن الجوهري أن تقوم السلطات القضائية الوطنية أيضاً بالتحقيق ورفع الدعوى على المشتبه في ارتكابهم جرائم مؤثمة بموجب القانون الدولي، وبحيث تستند في ذلك أيضاً إلى الولاية القضائية العالمية. ومما يؤسف له أن السنغال لم تحرز تقدماً يُذكر في قضية الرئيس التشادي السابق حسين حبري، وكان من وراء ذلك أيضا افتقارها إلى الإرادة السياسية اللازمة للشروع في التحقيقات الجادة.

ومما يُعتبر تطوراً إيجابياً، اعتماد الاتحاد الإفريقي البروتوكول الخاص بالنظام الأساسي «للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان»، في يوليو/ تموز. وتستطيع المحكمة، حين تبدأ العمل، أن تساهم في وضع حد للإفلات من العقاب في إفريقيا إذا وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على السماح لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بمخاطبة المحكمة مباشرة طلباً لإنصاف فعال.

الخاتمة

لا تزال هناك فجوة شاسعة بين الأقوال الرنانة للحكومات الإفريقية التي تزعم حمايتها واحترامها لحقوق الإنسان، والواقع اليومي الذي تمثل انتهاكات حقوق الإنسان النمط المعتاد فيه.

وفي عام 2008 خرج أبناء إفريقيا المحرومون من حقوقهم إلى الشوارع، وكثيرا ماً جنحت مظاهرات الاحتجاج إلى العنف، انطلاقاً من استياء تغذوه التوجهات الحكومية لقمع المعارضة والاحتجاج. ومن المحتمل أن تستمر هذه المظاهرات، إذ إن من يعيشون في فقر مدقع قد ازدادت أعدادهم زيادة هائلة، وما أقل من أُتيحت له الفرصة منهم للتحرر من ربقة الفقر. وقد تفاقمت أحوالهم المتردية بسبب تقاعس حكومات المنطقة عن توفير المرافق الأساسية، وضمان

احترام سيادة القانون، والتصدي للفساد، وقبول المساءلة أمام شعوبهم. وبازدياد حلكة آفاق الاقتصاد على مستوى العالم يكمن الأمل في استمرار حيوية منظمات المجتمع المدني عبر القارة كلها، وتصميم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يبدون استعدادهم لتحدي المصالح الراسخة، على الرغم مما يواجهونه من أخطار.

نظرة عامة على مناطق العالم

إفريقيا

كل شيء واضح وضوح الشمس لكل ذي عينين. فمتى يرى المجتمع الدولي ما يحدث في الصومال؟

عبد الله ألاس جمال، صومالي من المدافعين عن حقوق الإنسان، ويعيش حالياً في الخارج، يوليو/تموز 2008

© AP/PA Photo/Eduardo Verdugo

نساء يقفن في طابور خارج أحد المراكز الصحية في منطقة هوانكافيلكا الريفية في بيرو. ويُعتبر معدل وفيات الأمهات لدى الولادة في بيرو من أعلى المعدلات في المنطقة. ويزيد المعدل بشكل غير متناسب في أوساط الفقراء وتجمعات السكان الأصليين في المناطق الريفية.

الأمريكيتان

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

كانت جماعتان من طائفة «إنخيت» من السكان الأصليين، وهما جماعة «ياكيا أخا» وجماعة «سوهوياماخا» في إقليم «باخو شاكو» في باراغواي، تقيمان على مدى ما يزيد عن 15 سنة بجانب الطريق الذي يربط ولاية كولورادو الأمريكية بمدينة كونثبسيون الشيلية، وأصدرت «محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان» أحكاماً لصالحهما ولكنهما لا تزالان مستبعدتين عن أراضيهما. وهكذا حُرم أبناء الجماعتين من السبل التقليدية لكسب الرزق ومن أسلوب الحياة التقليدي لهم، وأصبحوا يفتقرون إلى ما يكفيهم من الرعاية الصحية والمرافق الصحية، ويعتمدون على الإمدادات الغذائية غير المنتظمة من جانب الحكومة، ويواجهون بذلك حاضراً يفتقر إلى الأمن ومستقبلا مجهولاً.

ولطالما تعرضت الشعوب الأصلية في الأمريكيتين للتهميش والتمييز، من أقصى أصقاع المنطقة القطبية الشمالية إلى أقصى أطراف تييرا ديل فويغو في الجنوب. فلقد حُرمت هذه الشعوب من المشاركة في القرارات التي يمتد تأثيرها إلى أراضيها وحياتها وأرزاقها، وهي تتأثر أكثر من غيرها من الشعوب بالفقر، ولو كانت تعيش في مناطق غنية بالمعادن وغيرها من الموارد الطبيعية، ولا يزال الكثير منها محروماً من التمتع بالاعتراف الدستوري. وأما حقوقها في أراضي أجدادها فإما أن تلقى التجاهل أو تُعامل بأساليب لا توفر الحماية الكافية للتقاليد الاقتصادية والثقافية الأصلية. وكثيراً ما تتعرض هذه الشعوب للمضايقة والعنف في غضون استخراج الموارد الطبيعية وأنشطة الغابات والصناعات الزراعية وغيرها من مشروعات التنمية في أراضيها الأصلية، إذ تقوم الشركات الجبارة والمصالح الفردية بخرق القوانين الوطنية والمحلية في سبيل الربح، ومن شأن هذه الدورة الراسخة والمتكررة من الحرمان والنبذ الاجتماعي أن تزيد من تعريض السكان الأصليين، والنساء خصوصاً، لخطر الاعتداء، وأن تساعد على ضمان إفلات من يضطهدونهم من المساءلة إلا فيما ندر.

وفي مواجهة هذه التركة الثقيلة من الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان، حشدت الشعوب الأصلية جهودها في شتى أرجاء المنطقة حتى يسمع الناس صوتها، وهكذا أصبحت مطالبتها باحترام حقوقها في أراضيها، وباحترام هويتها الثقافية، وحقها في عدم التعرض للتمييز بل وحقها في التمتع بجميع حقوق الإنسان، من المطالب التي يزداد إدراجها في صلب الحديث عن حقوق الإنسان في المنطقة، والواقع أنها تكسبه قوة وحيوية جديدة.

فقد تمكنت جماعتا «ياكيا أخا» و«سوهو ياماخا» من تقديم قضيتهما إلى محكمة إقليمية، وساعدهما في ذلك عدد من المنظمات غير الحكومية. ويتجلى في

هذا زيادة التعاون والتنسيق بين حركتي الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان في هذه المنطقة، وهو ما يتيح للمدافعين والمناضلين والنشطاء أن يستمدوا القوة والمساندة والإلهام من خبرات بعضهم البعض ونجاحاتهم.

انعدام الأمن

كان عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إطار النزاع المسلح الداخلي في كولومبيا، بما في ذلك أحداث القتل والاختفاء القسري، يرمي إلى إجلاء التجمعات المدنية عن المناطق ذات الأهمية الاقتصادية أو الاستراتيجية، إذ إن جماعات كثيرة من السكان الأصليين تعيش في مناطق غنية بالموارد المعدنية وغيرها من الموارد، وفي أراضٍ تملكها قانوناً وبصورة جماعية. وكثيراً ما تتعرض أمثال هذه الجماعات للاعتداء في محاولة لإرغامها على الفرار حتى تنفتح المنطقة أمام التنمية الاقتصادية على نطاق واسع. أما الجماعات التي تناضل في مواجهة مثل هذه التنمية فتُتَّهم بأنها «مخربة»، وهي تهمة عادةً ما تتلوها هجمات شبه عسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جماعات حرب العصابات كثيراً ما توجه التهديدات وتقتل أفراداً من مجتمعات السكان الأصليين، متهمة إياهم بأنهم منحازون إلى صفوف الأعداء. ولكن الشعوب الأصلية في كولومبيا لجأت إلى الكفاح الإيجابي المتزايد دفاعاً عن حقوقها الإنسانية. ففي الشهور الأخيرة من عام 2008، قام الآلاف من أفراد الشعوب الأصلية بتنظيم مظاهرات احتجاج واسعة النطاق في شتى بقاع البلاد، بلغت أوجها بمسيرة إلى العاصمة بوغوتا في نوفمبر/تشرين الثاني، احتجاجاً على استمرار انتهاك حقوق الإنسان ودعماً لحقوقهم في أراضيهم.

وفي المكسيك، تقدم أفراد جماعة «هويزوبا»، في ولاية تشيهواهوا الشمالية والتي تضم شعبين أصليين هما شعب «بيما» وشعب «راراموري»، بطلب يقضي بأن تلتزم إحدى شركات التعدين العاملة في أراضي تلك الجماعات بالاتفاقات المبرمة معها. وتعرض الذين ساندوا مظاهرات الاحتجاج للتهديدات فضلاً عن عمليات الشرطة لتفريق المظاهرات.

وفي شيلي، اقترن استمرار التوسع في صناعة استخراج المعادن وصناعة منتجات الغابات ببطء التقدم في تسوية المطالب الخاصة بحقوق الأراضي، وهو ما أدى بدوره إلى استمرار إثارة التوترات ما بين السلطات والشعوب الأصلية، خصوصاً جماعة «مابوتشي». وقد شهد عام 2008 تطورا يثير القلق، إذ حاول أحد رجال النيابة الإقليمية تطبيق أحد قوانين مناهضة الإرهاب ضد المتظاهرين الذين يؤيدون مطالب جماعة «مابوتشي». وكانت الحكومة قد قدمت تأكيدات متكررة بأن ذلك القانون الذي يرجع إلى عهد الحكومة العسكرية بقيادة الجنرال أوغستو بينوشيه، يجب ألا يُستخدم ضد الشعوب الأصلية التي تسعى للاعتراف بحقوقها.

وفي بوليفيا، استمر رسوخ النزعة العنصرية والتمييز، وكانت محاولات الحكومة التي يرأسها الرئيس إيفو مورالیس لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وغيرها من القطاعات الاجتماعية المهمشة في بوليفيا تواجه معارضةً من جانب الأقوياء من العائلات المالكة للأراضي ونخبة رجال الأعمال، إذ كانوا يخشون أن يفقدوا الامتيازات التي طالما تمتعوا بها. وتفجرت التوترات التي أفضت إلى

أعمال عنف بلغت ذروتها بمقتل 19 فلاحاً فقيراً في مقاطعة باندو، في سبتمبر/أيلول. وقام «اتحاد أمم أمريكا الجنوبية»، وكذلك محامي المظالم، بإجراء تحقيقات أثبتت أن المسؤولين المحليين كانوا ضالعين بصورة مباشرة في أحداث القتل، وأن الشرطة تقاعست عن حماية المظاهرات التي شارك فيها أفراد من السكان الأصليين والفلاحين الفقراء.

ومع ذلك، فإن بعض الدول تبدي استعداداً متزايداً للاعتراف بالمطالب المشروعة للشعوب الأصلية، ولاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيقها. فعلى سبيل المثال، أصدرت المحكمة العليا في البرازيل حكماً يقضي بالاعتراف بالحقوق الدستورية في أراضي الأجداد التي تتمتع بها بعض الشعوب الأصلية وهي شعوب «ماكوخي»، و«وابيخانا»، و«إنغاريكو»، و«توريبانغ»، و«باتامونا»، وكان ذلك الحكم بمثابة ختام لمعركة استمرت ثلاثين عاماً، وشاع النظر إليه باعتباره نصراً تاريخياً لحقوق الشعوب الأصلية في ولاية رابوزا سيرا ديل سول. بيد أن هذه التطورات الإيجابية ظلت هي الاستثناء، وما برح كثير من الشعوب الأصلية تناضل من أجل حقوقها في أراضيها.

وفي نيكاراغوا، اعترفت الحكومة أخيراً بحقوق الأراضي الخاصة بجماعة «أواس تيفيي»، وكانت بذلك تلتزم بقرار أصدرته «محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان» عام 2001. وفي سورينام، نجح شعب «ساراماكا»، وأفراده من نسل بعض العبيد الإفريقيين الذين هربوا وأنشأوا مستوطنات داخل الغابات المطيرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، في الحصول على حكم لصالحه أصدرته «محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان». وفيما يتعلق بامتيازات قطع الأخشاب وأنشطة التعدين في أراضي شعب «ساراماكا»، قالت المحكمة في حكمها «إن الدولة انتهكت حق الملكية انتهاكاً أضر بأفراد شعب ساراماكا».

العنف ضد النساء والفتيات

واصلت الجماعات النسائية مطالبتها باتخاذ إجراءات بصدد حالات القتل التي يتزايد عددها في المنطقة، وكانت جثث عدد كبير من القتيلات عليها دلائل التعذيب، ولاسيما العنف الجنسي. ومع ذلك فإن استجابة كثير من الحكومات، وبخاصة في أمريكا الوسطى، كانت قاصرة إلى حد يثير الأسى، كما لم يتم إجراء التحقيقات على النحو الواجب إلا في عدد بالغ الضآلة من حالات القتل.

والملاحظ أن معظم دول المنطقة، باستثناء بارز هو هايتي وبعض بلدان البحر الكاريبي الأخرى، لديها قوانين ترمي إلى زيادة احترام حقوق المرأة، وبصفة خاصة حقها في عدم التعرض للعنف في محيط الأسرة وفي المجتمع وفي مكان العمل. ومع ذلك لم يكن هناك سوى تقدم محدود لمنع العنف ضد النساء والفتيات ومعاقبة مرتكبيه. ففي نيكاراغوا، على سبيل المثال، كانت فرق الشرطة المتخصصة في التحقيق في أحداث العنف ضد المرأة بسبب نوعها، لا تزال تعاني من قلة الموارد. وفي فنزويلا، لم يتم تقديم برامج التدريب المتخصص للموظفين المكلفين بتنفيذ القانون الذين يتصدون للعنف في محيط الأسرة.

وكانت نيكاراغوا وهايتي تتميزان في هذه المنطقة بأنهما البلدان اللذان كان فيهما ما يزيد على 50 بالمئة من ضحايا الإيذاء الجنسي في الثامنة عشرة من

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

الاغتصاب يجعل المرأة... بلا حقوق، ومنبوذة من المجتمع. أشعر الآن، في الحي الذي أعيش فيه، وكأنني أتعرض للاغتصاب كل يوم. فهناك من يذكرني، كل يوم، بأنني اغتُصبت، وأنني لا أساوي شيئاً، وبأنه يجب عليَّ أن أدفن وجهي في التراب، وأنني يجب أن ألزم الصمت ولا أنبس ببنت شفة.

روز (ليس هذا اسمها الحقيقي)، في مقابلة مع منظمة العفو الدولية في هايتي، مارس/آذار 2008

أعمارهن أو أصغر من ذلك. وفي الغالبية الساحقة من هذه الحالات كان مرتكبو الإيذاء رجالاً بالغين يشغل عدد كبير منهم مناصب ذات مسؤولية أو سلطة. وكان الإيذاء الجنسي للفتيات، اللاتي كان بعضهن صغيرات لا يتعدين التاسعة أو العاشرة من أعمارهن، يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالفقر والحرمان والنبذ الاجتماعي، وهو الأمر الذي يعرض الفتيات لخطر الاستغلال الجنسي باعتباره الوسيلة الوحيدة للبقاء. وعلى الرغم من انتشار هذه المشكلة، فإن الوصمة المرتبطة بالعنف الجنسي حكمت على الكثيرات من الضحايا بالصمت.

وإزاء المستويات المرتفعة للعنف الجنسي تبرز ظاهرة تثير قلقاً عميقاً وهي استمرار نيكاراغوا، وكذلك شيلي والسلفادور، في فرض الحظر على الإجهاض مهما تكن الظروف، حتى في الحالات التي يكون الحمل فيها نتيجة اغتصاب أو حين يُعتبر استمرار الحمل خطراً على صحة المرأة أو الفتاة. وقد وردت أنباء عن جهود بذلتها جماعات ضغط دينية في بيرو وإكوادور لإصدار حظر مماثل على الإجهاض. وفي أوروغواي، وعلى الرغم من التأييد الشعبي الواسع لإلغاء تجريم الإجهاض، رفض رئيس الجمهورية تاباري فازكويز الإصلاحات المقترحة، مستخدماً حقه في النقض استناداً إلى معتقداته الدينية الشخصية. وعلى العكس من ذلك، صَوَّتَ قضاة المحكمة العليا في المكسيك لصالح السماح بإصدار تشريع يلغي تجريم الإجهاض في منطقة مدينة المكسيك.

وفي خمس بلدان في منطقة الأمريكيتين، أولت الحكومة الأولوية لتخفيض وفيات الأمهات بحلول عام 2015، وقد هبطت معدلات وفاة الأمهات على المستوى الوطني (ولا تتوافر البيانات المصنفة وفقاً للشرائح المختلفة للأمهات) في أربع منها، هي بوليفيا والبرازيل والمكسيك وبيرو، لكنها لم تنخفض في هايتي حيث اقتصرت حالات الولادة التي ساعد فيها متخصصون على نسبة 26 بالمئة من المجموع الكلي في عام 2008.

الحرمان

بذل عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي جهوداً في العقد الأخير للحد من الفقر. ومع ذلك، ورغم إحراز بعض التقدم، كان ما يزيد على 70 مليون فرد لا يزالون يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، وظلت مستويات التفاوت والاختلاف ما بين الثروات مرتفعة. وطبقاً لما ذكره «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، فإن أمريكا اللاتينية لا تزال أشد مناطق العالم تفاوتاً في مستويات الثراء.

وفي كثير من البلدان، لا تزال الجماعات المهمَّشة والمعدمة في الريف وفي المدن محرومةً من الحق في الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتعليم والمسكن الملائم. وقد تتفاقم أحوالها الراهنة الحرجة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفيما يتعلق بمؤشرات الثروة، تدل الأرقام التي نشرها «صندوق الأمم المتحدة للسكان» على أن حكومتي الجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا جعلتهما من بين البلدان التي تتسم بأقل مستوى للإنفاق على الرعاية الصحية العامة، إذ لم تتجاوز نسبة الإنفاق في الأولى 1.7 بالمئة وفي الثانية 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا يتناقض تناقضاً شديداً مع كوبا التي تنفق نسبة 6.9 في المئة من الناتج

المحلي الإجمالي على الصحة والولايات المتحدة الأمريكية التي تنفق 7.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة. وعلى الرغم من ارتفاع الرقم الأخير، فقد ظل الآلاف في الولايات المتحدة محرومين من التأمين الصحي، بحيث كان من الصعب على كثير من الفقراء والمهمشين التمتع بالرعاية الصحية اللازمة.

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

عقوبة الإعدام

ألغت معظم بلدان المنطقة عقوبة الإعدام إما بنص القانون أو من الناحية العملية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعتبر استثناءً بارزاً في تلك المنطقة، فإن عقوبة الإعدام لا تزال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرمان، إذ إن الغالبية العظمى للمحكوم عليهم بالإعدام وينتظرون تنفيذ العقوبة، ويربو عددهم على ثلاثة آلاف شخص، هم ممن أعجزهم الفقر عن توكيل محامين من اختيارهم.

وفي إبريل/نيسان، أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة قراراً يقضي بأن تنفيذ الإعدام بالحقن بمادة قاتلة لا يمثل خرقاً للدستور الأمريكي. وقد استُؤنف تنفيذ أحكام الإعدام في مايو/أيار بعد فترة توقف امتدت طيلة سبعة أشهر. وبحلول نهاية العام كان قد أُعدم 37 سجيناً، وبذلك ارتفع حالات الإعدام إلى 1136 منذ أن استأنفت الولايات المتحدة الإعدام بموجب أحكام قضائية في عام 1977.

ويتميز قرار المحكمة العليا المذكور بالرأي المستقل الذي أبداه القاضي جون بول ستيفنز، الذي ظل من قضاة المحكمة منذ ديسمبر/كانون الأول 1975، وشهد من ثم الحقبة «الحديثة» كلها لعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، إذ كتب يقول إن خبرته هدته إلى نتيجة مفادها أن «فرض عقوبة الإعدام يمثل إزهاقاً للروح بلا داعٍ وبلا غاية، ولا يكاد يساهم إلا مساهمة هامشية في تحقيق أية أغراض واضحة أو عامة. والعقوبة التي لا تعود على الدولة إلا بمثل هذا المردود التافه تُعتبر بوضوح عقوبة مفرطة وقاسية وشاذة». وأضاف قائلاً إن التمييز العنصري ظل «يلعب دوراً غير مقبول في القضايا التي يُحكم فيها بالإعدام».

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول، نفذت حكومة جزر سانت كيتس ونفيس حكماً بالإعدام فكان أول حكم يُنفذ في البلدان الناطقة بالإنجليزية في البحر الكاريبي منذ عام 2000، إذ شُنق تشارلز إلروي لابلاس يوم 19 ديسمبر/كانون الأول، فأنهي بذلك فترة الامتناع عن تنفيذ أحكام الإعدام التي استمرت عشر سنوات، وكان قد أُدين بتهمة القتل العمد في عام 2006، ورُفض الاستئناف الذي رفعه في أكتوبر/تشرين الأول 2008 بسبب رفعه بعد الموعد المحدد.

الإقصاء

كانت ظلال الأزمة المتفاقمة في الأمن العام والعواقب السلبية للتنمية تخيِّم على الاتجاه نحو زيادة الاستقرار السياسي الذي شهدته السنوات العشر السابقة.

وقد ارتفعت مستويات الانتهاكات على أيدي الشرطة وأحداث العنف المرتكبة في غضون الجرائم وعلى أيدي العصابات في المناطق التي غابت عنها سلطة الدولة إلى حد كبير، فسمحت للعصابات الإجرامية بالهيمنة على جانب كبير من حياة المجتمع. ففي البرازيل، على سبيل المثال، استمر حرمان كثير من المجتمعات المحلية الفقيرة في المدن من المرافق والخدمات الأساسية، وكان دور الدولة يكاد

هناك، في الجزء الغني من المدينة، يختلف الأمر. هم يعتقدون أنه يجب على الشرطة فعلاً أن تداهم البيوت، وأن تقتل، وأن تقضي على كل شيء تدب فيه الحياة هنا. إنهم لا يدركون أن هذا مجتمع فيه بشر يعملون وأطفال يتعلمون.

لوسيا كابرال، مجمع كومبلكسو أليماو، الذي يضم عدداً من المجتمعات المحرومة اجتماعياً، البرازيل، إبريل/نيسان 2008

ينحصر في حملات دورية للشرطة بالأسلوب الحربي. واتسمت هذه العمليات، التي شارك فيها مئات الضباط والجنود في المركبات المصفحة والطائرات المروحية، بالإفراط في استخدام القوة، والإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وإيذاء الأهالي. ففي جامايكا، وقعت معظم أعمال القتل على أيدي الشرطة، والكثير منها دون وجه حق، في الأحياء الداخلية الفقيرة في المدن.

وشهدت المكسيك تصاعداً للعنف الذي يرتكبه المجرمون، فنشرت الحكومة أعداداً كبيرة من العسكريين إلى جانب رجال الشرطة للتصدي للجريمة. ولم يدرك إلا عدد محدود من الحكومات العلاقة القائمة ما بين ارتفاع موجة الجرائم والمخالفات التي يرتكبها موظفو الدولة. ومع ذلك، فقد اعترف بعض الوزراء في بعض البلدان علناً في عام 2008 أن مستوى عمل الشرطة قد انخفض إلى ما دون المعايير الوطنية والدولية. كما أقرت كل من المكسيك، والجمهورية الدومينيكية، وترينيداد وتوباغو بحالات القصور البارزة في قوات الشرطة لديها، وبقدرتها المحدودة على توفير مستويات معقولة من الحماية والتنفيذ الفعال للقانون في عديد من المجتمعات المحلية نتيجة ذلك القصور. وبالرغم من ذلك، لم تكن الخطوات التي اتُخذت، لفصل المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان أو أُدينوا بالفساد، متناسبةً مع جسامة المشكلة، كما داهمتها العراقيل الإجرائية والإدارية.

وشارك عدد بالغ الكثرة من الحكومات في تفاقم سوء مستوى عمل الشرطة، بسبب تجاهلها لأنباء التعذيب أو القتل دون وجه حق، بل لقد سعى بعضها لتبرير أمثال تلك الانتهاكات قائلين إنها لازمة في المناخ الراهن للأمن العام. وكانت اللجان المستقلة الموكلة بالتحقيق في الشكاوى من الشرطة، أو مكاتب محامي مظالم الشرطة، من الهيئات التي لا تزال مقصورة إلى حد كبير على الولايات المتحدة وكندا. وفي البلدان الأخرى القليلة التي أُنشئت فيها هذه الهيئات، ظل عملها غير فعال إلى حد كبير.

وفي بعض البلدان، مثل غواتيمالا والبرازيل، ظهرت أدلة جديدة في غضون العام عن تورط بعض أفراد الشرطة الحاليين أو السابقين في قتل من يُشتبه في ارتكابه جريمة ما، أو العصابات الإجرامية المتنافسة. ففي بيرنامبوكو، في البرازيل، عُزيت نسبة 70 بالمئة من جميع حالات القتل في عام 2008 إلى فرق القتل أو ما يُسمى جماعات الإبادة، والتي تتكون في معظم الحالات من العاملين في الحكومة، وخاصةً الشرطة. وفي غواتيمالا، كان قتل المئات من صغار السن يذكر الكثيرين بحملات التطهير الاجتماعي في التسعينيات، والتي تعرض خلالها أطفال الشوارع المشتبه في أنهم من صغار اللصوص للتعذيب والقتل. وكان قيام الشرطة وغيرها باستهداف جماعات من الشبان والصبيان في المجتمعات الفقيرة استناداً إلى مظهرهم وسنهم فقط من العوامل التي عمقت مشاعر النبذ من التيار الرئيسي للمجتمع.

وفي بعض الحالات كانت الاستهانة بأرواح البشر في الجماعات المنبوذة صادمةً للمشاعر إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال، لقي عشرات من الشبان حتفهم في سواتشا، القريبة من بوغوتا عاصمة كولومبيا، على أيدي بعض العسكريين الذين كانوا يطمعون في المكافآت التي تقدمها الحكومة عمن يقتلونه من أفراد «حرب العصابات».

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

«الحرب على الإرهاب»

استمر القلق بشأن معاملة الأجانب الذين تحتجزهم القوات الأمريكية في إطار ما يُسمى «الحرب على الإرهاب»، إذ كان عدد من الرجال يربو على 200 محتجزين في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو في كوبا. ومع ذلك فقد شهد عام 2008 بعض التقدم في معارضة محاولات الحكومة لاستبعاد هؤلاء المعتقلين من سبل الحماية التي يكفلها القانون. ففي يونيو/حزيران، صدر حكم تاريخي حين رفضت المحكمة العليا الأمريكية الحجج التي ساقتها الحكومة على وجوب حرمان المحتجزين في غوانتنامو من حق المثول في المحكمة استناداً إلى أنهم من غير مواطني الولايات المتحدة الذين أُسروا واحتُجزوا خارج الأراضي السيادية لها. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أبدت منظمة العفو الدولية ترحيبها بما أعلنه الرئيس المنتخب باراك أوباما من إعادة الالتزام باتخاذ إجراء مبكر فور توليه مهام منصبه في يناير/كانون الثاني 2009 لإغلاق معتقل غوانتنامو، ولضمان عدم لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام التعذيب.

تكميم الأفواه

ظل المدافعون عن حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية في طليعة من يبذلون جهوداً لإسماع العالم أصوات الضحايا، وكثيراً ما كان ذلك برغم المساعي المتصلة لتكميم أفواههم. ففي يومي 4 فبراير/شباط و20 يوليو/تموز، خرج الملايين في كولومبيا وفي جميع أنحاء العالم للاحتجاج على عمليات الاختطاف التي تقوم بها «القوات المسلحة الثورية» في كولومبيا. وكان الآلاف قد خرجوا في مسيرات في شوارع كولومبيا في يوم 6 مارس/آذار مطالبين بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن والجماعات شبه العسكرية. وبعد أربعة أشهر، قُتل جون فريدي كوريا فالا، العضو في «الحركة الوطنية لضحايا جرائم الدولة»، التي كانت قد نظمت مسيرة شهر مارس/آذار، برصاص أربعة من المسلحين يستقلون دراجات نارية. كما قُتل عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا وهندوراس بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان.

وواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في بلدان أخرى كثيرة ردود أفعال معادية من السلطات. ففي فنزويلا، على سبيل المثال، طردت السلطات مدير فرع منظمة «هيومن رايتس ووتش» في الأمريكيتين في سبتمبر/أيلول، وأعقبت ذلك بطوفان من البيانات العلنية التي تتهم فيها المنظمات غير الحكومية المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان بأنهم «ممالئون للولايات المتحدة» و«معادون للثورة البوليفية» و«غير وطنيين».

ولجأت بعض الحكومات إلى إساءة استخدام نظام العدالة الجنائية ابتغاء إحباط جهود المدافعين عن حقوق الإنسان. ففي المكسيك، على سبيل المثال، اعتقلت السلطات خمسة زعماء من السكان الأصليين، ينتمون إلى منظمة شعب ميفاء الأصلي، في ولاية غويريرو، في إبريل/نيسان، ووجهت إليهم تهمة القتل العمد. وعلى الرغم من القرار الاتحادي الصادر يوم 20 أكتوبر/تشرين الأول الذي يقضي بانعدام الأدلة ضد أربعة منهم، ورغم شهادات الشهود بأن الخامس كان في مكان يختلف عن مكان وقوع الجريمة أثناء ارتكابها، فقد كان الخمسة لا يزالون محتجزين بحلول نهاية عام 2008.

> التعليم مهم، حتى يتسنى لأطفالنا أن يتقنوا المهارات، وأن يتعلموا استخدام الإنترنت، وأن تُتاح لهم الفرص نفسها التي تُتاح لأبناء باراغواي الآخرين، وبذلك يكف الناس عن القول بأن السكان الأصليين أغبياء وجهلة.

فلورنتين هارا، من مجتمع سا هوياماكسا للسكان الأصليين، باراغواي، نوفمبر/تشرين الثاني 2008

وفي نيكاراغوا، كانت تسع نساء من المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن إقامة الدعوى القضائية عليهن بتهمة الضلوع في قضية حصول فتاة من نيكاراغوا في التاسعة من عمرها على الحق قانوناً في الإجهاض بعد أن تعرضت للاغتصاب في عام 2003. وعلى الرغم من ضلوع عدد كبير من المهنيين والمسؤولين في قضية هذه الفتاة، فقد اقتصرت الدعوى القضائية على المدافعات عن حقوق الإنسان بسبب ما عُرف عنهن سابقاً من الدعوة إلى الصحة الجنسية وحقوق المرأة.

وكان المدافعون من دعاة حقوق الجماعات التي لا تحظى منذ أمد بعيد إلا بموقع على هامش المجتمع، مثل الشعوب الأصلية والجماعات المنحدرة من أصول إفريقية وذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر، يتعرضون للأخطار بصفة خاصة. ففي هندوراس، مثلا، تعرض بعض زعماء جماعة «غاريغونا» المنحدرة من أصول إفريقية في قرية سان خوان تيلا للتهديد وأرغموا على التوقيع على صك التنازل عن أرض الجماعة لشركة خاصة تحت تهديد السلاح. وفي إكوادور، كانت إستر لانديتا، وهي من كبار المنادين بالحفاظ على البيئة ودعاة حقوق المرأة، هدفاً للتهديد والترهيب بشكل متواصل بسبب الدور الأساسي الذي تنهض به في الإفصاح عن بواعث قلق المجتمع المحلي من العواقب السلبية التي يمكن أن تنشأ من أنشطة التعدين غير المنتظمة في مقاطعة غواياس.

وربما كانت صور قمع المدافعين عن حقوق الإنسان وترهيبهم تختلف من مكان إلى آخر في المنطقة، ولكن جانباً منها ظل ثابتاً ويثير القلق، ففي معظم الحالات التي بحثتها منظمة العفو الدولية لم يُقدم مرتكبو الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

ومع ذلك فقد شهد عام 2008 اقتراب العدالة عدة خطوات في عدد من البلدان من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذين طال تكميم أفواههم في ظل نظم الحكم العسكرية في السبعينيات والثمانينيات.

ففي باراغواي، قدم الرئيس لوغو اعتذاراً علنياً لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في عهد الحكومة العسكرية للجنرال ألفريدو ستروسنر. وفي ديسمبر/ كانون الأول، نشرت «لجنة الحقيقة والعدالة» تقريرها وتوصياتها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في فترة الحكم العسكري (1954–1989) وفترة الانتقال إلى الديموقراطية، وحددت هوية أكثر من 20 ألفاً من الضحايا، وأوصت بأن تتولى النيابة العامة التحقيق في جميع الحالات.

وفي أوروغواي، استُدعي عشرات من ضباط الجيش السابقين للشهادة ضد الجنرال غريغوريو ألفاريز، الذي كان يرأس الحكومة العسكرية في الفترة من 1981 إلى 1985، وخوان لارسيبو، وهو ضابط بحري متقاعد اتُّهم بإخفاء ما يزيد على 30 شخصاً قسراً.

وفي الأرجنتين، صدر حكم يُعتبر الأول من نوعه، إذ أُدين شخصان وحُكم عليهما بالسجن بسبب «الاستيلاء» على ابنة زوجين راحا ضحية الاختفاء القسري عام 1977. وفي إبريل/ نيسان حُكم على الضابط السابق في الجيش، الذي كان قد سرق الطفلة وأعطاها للزوجين، بالسجن عشر سنوات.

وفي السلفادور، أقامت منظمتان لحقوق الإنسان دعوى في إحدى المحاكم الإسبانية ضد الرئيس السابق للسلفادور، ألفريدو كريستياني (1989–1994)،

وضد 14 ضابطاً في الجيش فيما يتعلق بمقتل ستة قساوسة يسوعيين، ومدبرة منزلهم وابنتها في عام 1989.

وتُعتبر البرازيل من البلدان القليلة في المنطقة التي لم تواجه إلى الآن ما خلفته انتهاكات الماضي من ندوب. والواقع أن تجاهل الدولة في البرازيل لمن كابدوا التعذيب وغيره من ضروب الانتهاكات يعني أنها لم تقتصر على عدم احترام الحقوق الإنسانية لأولئك الضحايا بل سمحت أيضاً تلك الانتهاكات.

واحتفلت المكسيك بإحياء الذكرى السنوية الأربعين لمذبحة الطلاب في ميدان تلاتيلوكو، بمدينة المكسيك، ولكن ذلك لم يصاحبه إحراز تقدم في إحالة المذنبين للعدالة.

وتحقق بعض التقدم في حالات أخرى بشأن محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الأحدث عهداً. ففي كولومبيا، طردت الحكومة عشرات من أفراد القوات المسلحة، كان بينهم بعض كبار الضباط، بسبب ما زُعم عن ضلوعهم في إعدام بعض المدنيين خارج نطاق القضاء. وفي بوليفيا، كانت السرعة غير المسبوقة التي تحرك بها المجتمع الدولي لضمان إجراء التحقيق في مقتل 19 فلاحاً فقيراً، في سبتمبر/أيلول، باعثاً على الأمل في إحالة المذنبين إلى العدالة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، تقدمت حكومة بوليفيا بطلب إلى حكومة الولايات المتحدة تنشد فيه تسليم الرئيس السابق غونزالو سانشيز دي لوزادا ووزيرين سابقين بتهمة الضلوع في جريمة الإبادة الجماعية، بسبب دورهم في مقتل 67 شخصاً أثناء المظاهرات التي جرت في مدينة إل ألتو عام 2003.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية انتهت إحدى لجان مجلس الشيوخ، بعد التحقيق الذي قامت به على امتداد 18 شهراً بخصوص معاملة المعتقلين الذين تحتجزهم الدولة، إلى أن كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية قد «طلبوا معلومات تتعلق باستخدام أساليب عدوانية، وأعادوا تفسير القانون بما يضفي عليها مظهراً قانونياً، وصرحوا باستخدامها ضد المعتقلين». وكان من بين ما انتهت إليه اللجنة المذكورة أن التصريح الذي أصدره دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع السابق، باستخدام الأساليب العدوانية في غوانتنامو «كان سبباً مباشراً لإيذاء المعتقلين هناك» وأنه أسهم في إيذاء المعتقلين الذين تحتجزهم السلطات الأمريكية في أفغانستان والعراق.

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

الخاتمة

يواصل المدافعون عن حقوق الإنسان في شتى أرجاء المنطقة جهودهم في سبيل عالم يستطيع فيه كل فرد أن يتمتع بالكرامة في حياته، ويسوده احترام جميع حقوق الإنسان. وفي سبيل هذه الغاية كثيراً ما يُضطر هؤلاء المدافعون إلى تحدي النُّخَب الاجتماعية والاقتصادية القوية، وكذلك القصور والتواطؤ من جانب الحكومات التي تتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها.

الحكومة الكندية وشركات النفط... تواصل بلا هوادة تدمير أرضنا وطريقتنا في الحياة. وقد يبدو في بعض الأحيان أننا هُزمنا أو أننا عاجزون، ولكني أؤكد لكم أننا لسنا كذلك. فما دام هناك على الأرض أحياء من أبناء شعب «لوبيكون»، فسوف نواصل النضال من أجل علاقات عادلة وصحيحة مع الحكومة ومع الشركات على حد سواء.

سينثيا توملينسون، من أبناء شعب «لوبيكرون كري» من السكان الأصليين، ألبيرتا، كندا، إبريل/نيسان 2008

© Amnesty International

أحد المباني التي تعرضت للقصف في مدينة غوري، 29 سبتمبر/أيلول 2008. وقد أدت الحرب التي دامت خمسة أيام بين جورجيا وروسيا، وما تلاها من أعمال نهب وتخريب القرى الجورجية، إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمنازل، وإلى تشريد ما يقرب من 200 ألف شخص.

أوروبا ووسط آسيا

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

اندلعت الحرب في بداية أغسطس/آب 2008 بين دولتين أوروبيتين لأول مرة منذ ما يقرب من عقد كامل. فمنذ الصراعات التي شهدتها التسعينيات الأولى من القرن العشرين وأوروبا تتمتع بقدر كبير من الاستقرار من حيث اقتصادها وأمنها وتكريس سيادة القانون، ولكن هذه الأحداث قد بينت إلى أي مدى يمكن أن تنهار الافتراضات الأمنية التي ارتكزت عليها أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، وكيف يمكن أن يدفع المدنيون وتدفع حقوقهم الإنسانية ثمن انهيار هذه الافتراضات، على نحو ما حدث كثيراً.

وقد أدى الصراع الذي استمر خمسة أيام بين جورجيا وروسيا حول منطقة أوسيتيا الجنوبية المتنازع عليها إلى مقتل مئات المدنيين، وإصابة الآلاف بجروح، كما أدى عندما بلغ نزوحه إلى نزوح ما يقرب من 200 ألف شخص. وكانت العمليات العسكرية بين الطرفين، وما تلاها من نهب وسلب وإشعال الحرائق، سبباً في إحداث أضرار كبيرة بمنازل المدنيين في جنوب أوسيتيا والمناطق المتاخمة لها، إذ استُخدمت فيها القنابل العنقودية المدمرة لأرواح المدنيين ومصادر رزقهم في وقت إلقائها وبعد انتهاء القتال.

وبحلول نهاية العام كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد بينت أيضاً كيف وجد الاستقرار المفترض للهيكل الاقتصادي للمنطقة من يطعن فيه، إذ كانت عدة دول أوروبية في حاجة إلى التدخل من جانب صندوق النقد الدولي لتدعيم اقتصادها، وسط مخاوف أوسع نطاقاً من أن يؤدي الهبوط الاقتصادي إلى دفع مزيد من الناس، ولاسيما أصبحوا مستضعفين من جراء الصراع أو التمييز أو انعدام الأمن، إلى المزيد من الفقر.

الحرمان

ظل الفقراء في شتى أرجاء أوروبا، وعلى امتداد عام 2008، محرومين من تلبية الكثير من حاجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، ظلت أوروبا منطقة تتمتع بثراء نسبي في إطار العالم، ومع ذلك فقد كان الملايين من سكانها يعانون بسبب عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها بتوفير التعليم والرعاية الصحية والمسكن الآمن وسبل الرزق المكفولة للجميع على قدم المساواة. وعلى امتداد المنطقة ظلت الفجوة تزداد اتساعاً بين الأغنياء والفقراء، وكان التمتع بحقوق الإنسان يختلف اختلافاً واضحاً بين المقيمين على جانبي هذه الفجوة. وعلى غرار ما كان عليه الحال بالنسبة للجماعات المختلفة داخل البلدان، كان الفقر والبطالة في طاجيكستان، مثلاً، يصيبان النساء بأضرار أكبر من غيرهن، ويجعلان المرأة أكثر تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان.

وعندما كانت الأحداث الخارجية أو أشكال سوء الإدارة على المستوى المحلي تؤدي إلى حالات نقص معينة، كان أفقر الفقراء أول من يشعر بها وأشد من يعانيها. ففي ألبانيا، على سبيل المثال، كان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويمثلون أكثر من 18 بالمئة من السكان، يعانون معاناة بالغة الحدة من الموارد المحدودة للبلد في مجال التعليم والمياه النظيفة والصحة والرعاية الاجتماعية. وكان شتاء هذا العام من أقسى فصول الشتاء التي شهدها وسط آسيا منذ عدة عقود، فأصاب البنية الأساسية الحيوية بالشلل، وجعل مناطق شاسعة من المنطقة تواجه حالات النقص في الطاقة والأغذية، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى إصدار مناشدات الطوارئ لمساعدة طاجيكستان وقرغيزستان.

انعدام الأمن

على غرار ما شهدته الأعوام الماضية، كانت كلمة «الأمن» هي الشعار الذي يُستخدم في رسم السياسات والممارسات التي أتت بالعكس، مثل تقويض حقوق الإنسان باسم محاربة الإرهاب، وتغطية الانتهاكات بالإفلات من العقاب، وتدعيم الحواجز المقامة ضد من يسعون للفرار من وجه الاضطهاد أو العنف أو الفقر. وفي بعض الحالات، كانت تلك السياسات تؤدي أيضاً، بصورة غير مباشرة، إلى إذكاء ضرام التمييز، وزيادة الوصمة التي أُلصقت بالسكان المسلمين المهاجرين في أوروبا، على سبيل المثال، وهم الذين يُعتبرون من أفقر جاليات بلدان أوروبا الغربية.

واستمر عزوف الإرادة السياسية عن الكشف عن حقيقة عمليات «النقل الاستثنائي»، أي نقل أشخاص بشكل غير قانوني من بلد إلى آخر، على الرغم من توافر الأدلة التي تثبت تواطؤ الدول الأوروبية دون أدنى شك. وتجلت بوضوح، في فبراير/شباط، ضرورة إجراء تحقيقات وافية مستقلة بشأن المشاركة في الرحلات الجوية الخاصة بعمليات «النقل الاستثنائي»، عندما اعترفت المملكة المتحدة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت، على العكس من التأكيدات المتكررة، قد استخدمت جزيرة دييغو غارثيا التابعة لبريطانيا مرتين على الأقل في عام 2002 في نقل المعتقلين، وذلك في إطار برنامجها الخاص بعمليات «النقل الاستثنائي» والاحتجاز السري.

وكانت بعض الدول مثل إسبانيا وإيطاليا والدانمرك وألمانيا والمملكة المتحدة على استعداد بالسماح بتقديم «تأكيدات دبلوماسية» غير قابلة للتنفيذ، كذريعة لترحيل المشتبه في أنهم من الإرهابيين إلى بلدان يتعرضون فيها حقيقةً لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ففي تركيا، كانت أحكام الإدانة الصادرة بموجب قوانين مناهضة الإرهاب كثيراً ما تستند إلى أدلة غير موضوعية أو غير موثوق بها. كما إن السرية التي يحاط بها تنفيذ إجراءات مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة أدت إلى إجراءات قضائية جائرة.

وفي فبراير/شباط، صدر حكم تاريخي يُعتبر مؤشراً على نوع القيادة المنشودة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، إذ أعادت «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» تأكيد الحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة. ويقضي الحكم بمنع الدول من إرسال أي شخص، بمن فيهم المشتبه في أنهم إرهابيون أو من يُزعم أنهم يمثلون خطراً على

الأمن القومي أو الأمرين معاً، إلى بلدان يتوافر فيها ما يدعو إلى الاعتقاد بأنهم سوف يتعرضون لأمثال هذه الانتهاكات.

وكثيراً ما كان ضحايا التعذيب، ممن يُستهدفون بسبب انتمائهم العنصري أو بسبب هويتهم وبغرض انتزاع اعترافات في كثير من الأحيان، يتعرضون للخذلان في ظل النظم القضائية التي لا تخضع للمحاسبة من كُلِّفوا بضمان الأمن وسيادة القانون. وكان من بين العقبات التي تعوق المساءلة عدم إتاحة فرصة الاتصال بالمحامين على وجه السرعة، وتقاعس أعضاء النيابة عن متابعة التحقيقات متابعةً نشطة، وخوف الضحايا من الثأر منهم، والعقوبات الخفيفة التي تفرض على المدانين من أفراد الشرطة، وعدم وجود نظم مستقلة تتمتع بالموارد اللازمة لرصد الشكاوى. وأدت مثل هذه المثالب في بعض البلدان، مثل إسبانيا وأوزبكستان وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وتركيا وروسيا وفرنسا وكازاخستان واليونان، إلى ترسيخ مناخ الإفلات من العقاب.

وفي شتى أرجاء المنطقة عانت المرأة من انعدام أمنها الشخصي، إذ تقاعست الدولة عن حمايتها من العنف الذي تتعرض له في محيط الأسرة ومن شريك حياتها الحميم. وكان ذلك من صور الانتهاكات الشائعة على امتداد المنطقة ولكل الأعمار والفئات الاجتماعية، وكان يتجلى في تعرض المرأة لضروب شتى من التعدي لفظياً ونفسياً عليها، وللعنف البدني والجنسي، والسيطرة الاقتصادية بل والقتل العمد. وكانت ترتيبات الحماية تتسم بوجود فجوات بها، كما كانت القوانين القائمة التي تحظر مثل ذلك العنف لا تُنَفذ التنفيذ الكامل في حالات كثيرة، وظلت الموارد ناقصة بصورة مؤسفة في كثير من الأحيان، بما في ذلك الموارد اللازمة لتدبير المأوى وتدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين الصادرة في هذا الشأن. وقرر مجلس أوروبا، في ديسمبر/كانون الأول، وضع معاهدة أو أكثر من معاهدة واحدة لتحديد المعايير الملزمة لمنع وقوع العنف ضد المرأة، والعنف ضدها في محيط الأسرة، وحمايتها ومقاضاة مرتكب العنف.

وكثيراً ما كانت الجماعات المهمشة أيضاً تواجه العقبات التي تسد طريقها إلى الانتصاف أو إلى الحماية، وعلى نحو ما هو معتاد كانت جماعات معينة، مثل أفراد طائفة «الروما»، والمهاجرين والنساء والفقراء، هي التي تعاني أكثر من غيرها من انعدام الأمن.

وازدهرت أحوال البعض نتيجة انعدام الأمن المذكور، بل لقد كسبوا الأموال في أوروبا وعبرها من اتجارهم بالبشر، إذ كانوا يستغلون حاجة الفقراء إلى الطعام، والفساد، ونقص التعليم، والتفكك الاجتماعي، في إرغام الرجال والنساء والأطفال على العمل بالمنازل والمزارع والصناعات المختلفة وإنشاء المباني والمطاعم والبغاء.

وتمثلت إحدى الخطوات الرئيسية على طريق حماية حقوق هؤلاء الأفراد في دخول «اتفاقية مجلس أوروبا لمناهضة الاتجار بالبشر» حيز التنفيذ في فبراير/شباط. وبحلول نهاية العام كانت 20 دولة من الدول الأعضاء البالغ عددها 47 قد صادقت على تلك المعاهدة، وكانت 20 دولة أخرى قد وقعتها. وأصبح الواجب على الدول الآن تنفيذ بنودها، وما تنص عليه من أشكال الحماية، حتى يصبح هذا الشكل «الحديث» من أشكال تجارة الرقيق نسياً منسياً في الأعوام المقبلة.

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

للأسف، فإن الإفراج عني ليس دليلاً على حدوث تقدم في وضع حقوق الإنسان في أوزبكستان. فبعد خمسة أيام من الإفراج عني، قُبض على الصحفي وداعية حقوق الإنسان صلاح الدين عبد الرحمنوف، وبعد شهر قُبض على زميل آخر، هو أكظم تورغونوف. وفي أول أكتوبر/تشرين الأول، حُكم على الرجلين بالسجن 10 سنوات. وأنا على يقين من أن عدد ضحايا النظام ممن قُبض عليهم هو أكبر عشر مرات أو أكثر من العدد المعلن.

معتبر طاجيبابيف، التي أُطلق سراحها في 2 يونيو/حزيران، من كلمة ألقتها أثناء تسلمها جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان"، نوفمبر/تشرين الثاني 2008

اللاجئون والمهاجرون

ظلت المنطقة تتسم بنمط متسق من انتهاكات حقوق الإنسان، وهو يتصل بقيام الدول باعتراض سبل المواطنين الأجانب واعتقالهم وطردهم، ومن بينهم من ينشدون الحماية الدولية. ففي بعض البلدان، مثل إيطاليا وتركيا ومالطة واليونان، كانت الحكومات تحرم هؤلاء من إجراءات طلب اللجوء التي تُعتبر مصدر أمن لهم. وفي بلدان أخرى خفضت الحكومات مستوى الحماية المتاحة لطالبي اللجوء العراقيين، وقامت بترحيل بعضهم. وكانت أوكرانيا وتركيا وروسيا من بين الدول التي أعادت طالبي اللجوء بالقوة إلى بلدان يتعرضون فيها لخطر ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وقالت «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة إن عدد الذين نجحوا في القيام بالرحلة الخطرة عبر البحر إلى أوروبا في عام 2008 بلغ 67 ألف شخص، مات مئات منهم في أثناء العبور، ومن المحال التأكد من الرقم الدقيق. وطلبت الأغلبية العظمى منهم اللجوء، ومُنح ما يربو على نصف هؤلاء الحماية الدولية. ومع ذلك فإن رد الفعل الذي كان يميز المنطقة بصفة عامة إزاء هذه الموجات الضخمة المختلطة من المهاجرين بصورة غير رسمية ظل يتسم بالقمع.

وفي خطوة مخيبة للآمال إلى حد بعيد اعتمد الاتحاد الأوروبي توجيهات معينة بشأن إعادة المهاجرين بصورة غير قانونية، تضع حداً أقصى بالغ الطول لفترة اعتقال طالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين بصورة غير قانونية تصل إلى 18 شهراً وتخاطر هذه التوجيهات بتخفيض المعايير القائمة داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتجعله نموذجاً سيئاً أمام مناطق العالم الأخرى.

الإقصاء والتمييز

وتعرض عدد كبير من طالبي اللجوء والمهاجرين للتمييز والإقصاء من التمتع بالخدمات المتاحة وفرص العمل، فعاشوا في فقر مدقع. وكان طالبو اللجوء الذين ترفض طلباتهم في بعض البلدان، مثل سويسرا، يُستبعدون من مظلة الرعاية الاجتماعية، وهو ما أدى إلى تهميشهم وعوزهم الشديد. وظل المهاجرون في ألمانيا يعانون من القيود المفروضة على تمتعهم بالرعاية الصحية والإنصاف القضائي في حالات انتهاك حقوق العمل الخاصة بهم، وكان تمتع أطفال المهاجرين بفرص التعليم محدوداً.

وقامت بلدان كثيرة باعتقال المهاجرين وطالبي اللجوء بانتظام واحتجازهم في أماكن غير ملائمة. وأعربت «اللجنة المعنية بحقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء الأحوال السائدة في معتقلات المهاجرين في فرنسا، إذ كانت تعاني من التكدس الشديد وانخفاض مستوى النظافة. ولم تكن هولندا تلجأ كثيراً إلى بدائل للاعتقال، حتى بالنسبة للصغار الذين لا يصحبهم أحد، ولضحايا الاتجار بالبشر، أو ضحايا التعذيب. وقالت «اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب» إن سياسة مالطة التي تقضي باعتقال جميع المهاجرين وطالبي اللجوء ترتبط بارتفاع مد العنصرية والتعصب في الجزيرة.

وكان آخرون يواجهون التمييز والإقصاء بسبب أوضاعهم القانونية، أو عدم تمتعهم بصفة قانونية، ومن بينهم النازحون من جراء الصراع في يوغوسلافيا

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

السابقة والاتحاد السوفيتي السابق، إذ فُرضت القيود على ألوان شتى من الحقوق أو حُرموا من التمتع بها أصلاً، وهو ما كان يرتبط بقضايا التسجيل والإقامة. ومثّل استمرار العمل في بعض المناطق بالنظام القديم الذي كان قائماً في الاتحاد السوفيتي، ويُسمى «بروبيسكا»، أي تسجيل المواطن في مكان إقامته الدائم، فرصةً لتكاثر الفساد والاستغلال، إذ كان يمكن التغلب على الكثير من القيود القانونية بدفع رشوة ما. وكانت نتيجة هذا، بطبيعة الحال، أن من لا يتمتعون بالثراء اللازم لدفع الرشا قد استُبعدوا من مظلة ذلك النظام المشؤوم.

وما برح كثير من العائدين من أفراد الأقليات إلى بعض مناطق يوغوسلافيا السابقة يواجهون التمييز في التمتع بعدد من الخدمات، وفي العثور على العمل، بما في ذلك التوظف في المؤسسات العامة، وفي استعادة أملاكهم أو حقوق الحيازة بالإيجار. واستمر في تركمانستان تطبيق سياسة التحقق من الأصول التركمانية للأشخاص حتى الجيل الثالث، وتسبب ذلك في فرض القيود على الفرص المتاحة للعمل والتعليم العالي أمام الأقليات العرقية.

وساعد مناخ العنصرية والتعصب في بلدان عديدة على مواصلة إقصاء بعض الأشخاص من المجتمع أو الحكومة، وأفرخ المزيد من التمييز.

وكان المهاجرون، وأفراد طائفة «الروما»، واليهود، والمسلمون من بين من تعرضوا لجرائم الكراهية على أيدي الأفراد أو الجماعات المتطرفة. وكثيراً ما كان العجز عن إدراك خطورة الجرائم ذات الدوافع العنصرية والافتقار إلى الإرادة السياسية يؤديان إلى إفلات مرتكبيها من العقاب. وفي أعقاب ازدياد حدة المشاعر المعادية لطائفة «الروما» ووقوع عدد من أحداث العنف في عدة بلدان أوروبية، مثل الجمهورية التشيكية والمجر، قال «مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنصرية»، في نوفمبر/تشرين الثاني، «إن هذه الأفعال تكشف عن مشكلات خطيرة وعميقة الجذور بشأن العنصرية والتمييز ضد طائفة الروما في قلب أوروبا الحديثة، ولابد من التصدي لهذه المشكلات بأقوى الأساليب ومن خلال سيادة القانون».

وربما كان أنصع مثال على التمييز المنتظم والمؤسسي في المنطقة ذلك الذي تتعرض له طائفة «الروما»، إذ ظلوا مستبعدين إلى حد بعيد من الحياة العامة في جميع البلدان. وكانت أسر «الروما» تعجز عن التمتع الكامل بخدمات الإسكان والتعليم والعمل والصحة، وكان عدد كبير منها يعيش في أماكن بمثابة أحياء الأقليات المنفصلة، في عزلة مادية عن قطاعات المجتمع الأخرى، دون التمتع في حالات كثيرة إلا بقدر محدود، أو عدم التمتع على الإطلاق، بإمدادات المياه أو الكهرباء، أو المرافق الصحية، أو الطرق الممهدة، أو غير ذلك من العناصر الجوهرية للبنية الأساسية. وكان الإجلاء القسري لأفراد طائفة «الروما» في بعض البلدان، مثل إيطاليا، سبباً في ازدياد ترديهم في الفقر. وظل بعض أفراد طائفة «الروما» نازحين في مخيمات في شمال كوسوفو، حيث تضررت صحتهم بشدة من التلوث بالرصاص.

ولم تقم السلطات في بعض البلدان بتحقيق الاندماج الكامل لأطفال طائفة «الروما» في النظام التعليمي، وكانت تقبل أو تشجع الانفصال بتخصيص مدارس لأبناء «الروما» وحدهم، وتلحقهم بمدارس أو فصول دراسية خاصة للتلاميذ الذين

> أعرف أن هناك كثيراً من الأطفال من «الروما» (الغجر) يعتقدون أن المدرسة الخاصة سهلة للغاية. بعض التلاميذ هناك يتسمون بالذكاء الشديد، ولكنهم لسبب أو لآخر يدرسون في هذه المدرسة... لا أحب هذه المدرسة، لأنني لا أتعلم الكثير فيها. فما درسته في الصف السابع في المدرسة الخاصة هو نفسه ما تعلمته في الصف الثالث في المدرسة العادية.

طفل من طائفة «الروما»، يبلغ من العمر 14 عاماً، وأمضى ستة أشهر في المدرسة الخاصة في بافلوفيتش ناد يوم، بسبب خطأ «إداري».

يعانون من الضعف العقلي، حيث تقتصر الدراسة على مناهج دراسية محدودة. وتقول إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، وهي منظمة «أنقذوا الأطفال»، إن نسبة لا تزيد عن 20 إلى 30 بالمئة من أطفال «الروما» في البوسنة والهرسك كانوا تلاميذ في المدارس الابتدائية، وأما نسبة الذين يلتحقون بالتعليم في المرحلة السابقة للمدرسة فلم تكن تزيد عن 0.5 إلى 3 بالمئة.

وكانت أحوال الإسكان المتواضعة، والعزلة المادية والثقافية، والفقر، وانعدام وسائل الانتقال من العوامل التي أدت أيضاً إلى إعاقة أطفال «الروما» عن الالتحاق بالمدارس. وكان رسم الصور النمطية لهم يلقي بظلال كئيبة على آفاق مستقبلهم ويؤدي إلى المزيد من حرمانهم من الحقوق.

وتقاعست السلطات الألبانية من جديد عن تنفيذ القوانين التي تنص على إيلاء الأولوية في الإسكان لليتامى الذين يتمون مرحلة التعليم الثانوي أو يبلغون سن الرشد. وظل نحو 300 من هؤلاء البالغين الذين تيتموا في طفولتهم يقيمون معاً في مساكن متداعية لا تفي بحاجاتهم، وهي أحوال أدت إلى تفاقم ما يعانونه من نبذ اجتماعي. ولما كانت مؤهلاتهم محدودة، فقد ظلوا عاطلين في حالات كثيرة، أو يقومون بأعمال العارضة بأجور زهيدة، ويعيشون عيش الكفاف على الحد الأدنى من المعونة الذي تقدمه الدولة.

تكميم الأفواه

كانت مناطق شاسعة في هذه المنطقة على مر الأجيال تمثل مناراً، بشتى الصور، لحرية التعبير والحكم القائم على المشاركة. واستطاع المدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية ونشطاء المجتمعات المحلية إحراز نجاحات كثيرة في أوروبا ووسط آسيا في عقود متوالية. ولكن ازدياد انعدام الأمن وإعادة تشكيل التكتلات الدولية في المنطقة أديا إلى تقليص المساحة المتاحة للأصوات المستقلة والمجتمع المدني في عام 2008 في بعض المناطق. وفي البلدان التي كانت المساحة المتاحة للمعارضة محدودة أصلاً، ظل الذين يحاولون كشف الانتهاكات، أو الإفصاح عن آراء بديلة، أو محاسبة الحكومات أو سواها، عاجزين عن إسماع صوتهم للآخرين، أو تعرضوا لتكميم أفواههم. وظلت حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات عرضةً للهجوم، كما كان حال المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم.

ففي تركيا، ظلت آراء المعارضين تُواجه بالإحالة للمحاكمة أو بالترهيب. وكان عمل المدافعين عن حقوق الإنسان يعوقه رفع القضايا دون مبرر. كما تعرض بعض البارزين من المدافعين عن حقوق الإنسان للتحقيقات الجنائية المنتظمة معهم، وتعرض غيرهم للتهديدات المرسلة من أفراد مجهولين أو جماعات مجهولة نتيجة نشاطهم. كما كانت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان تتعرض أيضاً لإجراءات الفحص الإداري المبالغ فيها لعملها، وكانت المحاكم تبالغ في الأمر بإغلاق مواقع الإنترنت. وفُرض الحظر على بعض المظاهرات دون سبب مشروع، وأما ما كان يجري منها دون الحصول على تصريح وخصوصاً في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا التي يسكنها الأكراد، فقد كانت الشرطة تقوم بتفريقها باستخدام القوة المفرطة، وكثيراً ما كان ذلك دون محاولة استخدام الوسائل السلمية لفضها.

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

وفي بيلاروس، واصلت الحكومة فرض الرقابة المفرطة على المجتمع المدني، فلم تسمح بحرية تكوين الجمعيات أو حرية التعبير. وازدادت رقابة الدولة على أجهزة الإعلام، واستمرت القيود المفروضة على أجهزة الإعلام، واستمرت القيود المفروضة على أجهزة الإعلام المستقلة. وحظرت الحكومة عقد بعض الحفلات العامة، وفرضت الغرامات على المتظاهرين السلميين، إلى جانب حبسهم فترات قصيرة. وتعرض نشطاء المجتمع المدني والصحفيون للمضايقة.

ولم تشهد أوزبكستان تحسناً يُذكر في مجال حرية التعبير وحرية التجمع. واستمر استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء والصحفيين المستقلين بسبب العمل الذي يقومون به، على الرغم مما تزعمه السلطات بعكس ذلك. وظل ما لا يقل عن 10 من المدافعين عن حقوق الإنسان في السجن في ذلك البلد، في ظروف قاسية وغير إنسانية ومهينة، بعد صدور الأحكام عليهم بالسجن لمدد طويلة إثر محاكمات جائرة. ولم تكن تتاح لهم إلا فرص محدودة لمقابل أقاربهم والاتصال بممثليهم القانونيين، كما ورد أنهم تعرضوا للتعذيب أو لضروب أخرى من سوء المعاملة. وورد أن بعضهم يعاني من أمراض خطيرة في محبسه.

وشرعت السلطات في تركمانستان في حملة جديدة من القمع ضد نشطاء المجتمع المدني والصحفيين المستقلين، كما ظل من ينشر أنباء أنشطة المعارضة من الصحفيين المستقلين وأجهزة الإعلام المستقلة في أرمينيا وأذربيجان عرضة للمضايقة.

وكانت قوانين السب والقذف والتشريعات الصادرة لمحاربة التطرف تُستخدم في روسيا لإسكات أصوات المعارضين وتكميم أفواه الصحفيين ودعاة حقوق الإنسان. وكانت السلطات تستهدف المستقلين من الصحفيين وأجهزة الإعلام والمنظمات غير الحكومية لنشر أنباء انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة شمال القوقاز غير المستقرة. وفي هذا الجو الذي يزداد فيه التشدد في رفض الآراء المستقلة، تعرض عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصري جماعات المعارضة للتهم الجنائية بسبب تعبيرهم عن آراء مخالفة لآراء الحكومة أو انتقادهم للسلطات الحكومية.

وما برح ممثلو الجماعات الدينية أو العقائد الدينية التي لا تنضوي في الهياكل المصرح بها رسمياً، أو من ينتمون إلى جماعات غير تقليدية، يتعرضون للمضايقة في أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان.

وواصلت السلطات في عدد من البلدان إشاعة أجواء من التعصب ضد جماعات ذوي الميول المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر حتى تزداد صعوبة إسماع أصواتهم للآخرين وحماية حقوقهم. وكانت السلطات تقيم العقبات في وجه الحفلات العامة، وتمتنع عن توفير الحماية الكافية للمشاركين فيها، واستخدم بعض كبار السياسيين لغة تعبر صراحة عن كراهية ذوي الميول الجنسية المثلية. وحُظرت بعض الحفلات العامة المؤيدة لتلك الجماعات في بيلاروس وليتوانيا ومولدوفا. واضطُر من نظموا أول حفل من هذا النوع في البوسنة والهرسك إلى إنهائه قبل موعده بسبب التهديدات التي تلقوها بقتلهم والتهديد بالاعتداء على المشاركين. وكان الاحتفال يجري في جو من التخويف، إذ شن بعض السياسيين ووسائل الإعلام حملة كراهية لذوي الميول المثلية الجنسية. وفي تركيا، استمر التمييز

تحمَّلت تعديه عليَّ بالضرب على مدى 14 عاماً، لأن هذا هو المتوقع في أرمينيا. فعلى المرأة في الأسرة الأرمينية أن تتحمل كل شيء، وعليها بعد ذلك أن تلزم الصمت.

د. م.، إحدى ضحايا العنف في محيط الأسرة، يريفان، أرمينيا، 2008.

القائم على الميل الجنسي أو النوع، كما استمرت الادعاءات عن تعرض المتحولين للجنس الآخر لصنوف من العنف على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون. كما أمرت إحدى المحاكم بإغلاق منظمة تؤيد حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر، باعتبار أن أهداف المنظمة «تتنافى مع القيم الأخلاقية والبناء الأسري»

الخاتمة

على الرغم من التطورات التي تدعو إلى القلق وتمنع التلبية الكاملة لحقوق الإنسان لجميع أبناء أوروبا ووسط آسيا، فقد شهد عام 2008 بعض الخطوات الإيجابية التي لابد من البناء عليها في الأعوام المقبلة. ففي إطار الاتجاه الإيجابي المستمر، انضمت أوزبكستان إلى جيرانها الذين ألغوا عقوبة الإعدام، فأصبحت بيلاروس هي البلد الوحيد الذي يطبق هذه العقوبة، لا في أوروبا وحسب بل في شتى أرجاء منطقة وسط آسيا أيضاً.

وظل كثير من مرتكبي الانتهاكات في تلك المنطقة يفلتون من قبضة العدالة، ولكن القبض على زعيم صرب البوسنة السابق رادوفان كارازيتش وتسليمه إلى مؤسسات العدالة الدولية كان يمثل، كما سبق أن ذكرنا، خطوة مهمة على طريق التصدي للذين أفلتوا من العقاب على جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. ويتمثل التحدي حالياً في تكرار ذلك على المستوى المحلي، حيث لا تبذل المحاكم المحلية الجهود الكافية أو الكاملة، وهو ما كان في حالات كثيرة سبباً أو دافعاً للاستمرار في الإفلات من العقاب في دول البلقان التي خلفت يوغوسلافيا السابقة.

وكانت أوروبا تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة لحماية حقوق الإنسان في المنطقة. إذ لم يقم الاتحاد الأوروبي ولم تقم الدول الأعضاء فيه باتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها داخل أراضيها وخارجها.

ولابد من إنشاء نظم مساءلة أقوى لضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان، وهكذا فإن على الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع مجلس أوروبا، أن يتحمل مسؤوليته في الكفاح ضد التمييز والفقر وانعدام الأمن.

أما الهيئات التابعة لمجلس أوروبا، وآليات الرصد التي يستخدمها، فقد برزت باعتبارها مناراً لحماية حقوق الإنسان. وفي سبتمبر/أيلول، أصدرت «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» الحكم الذي وصل بعدد الأحكام التي أصدرتها إلى عشرة آلاف، وفي نوفمبر/تشرين الثاني، احتفلت المحكمة بمرور 10 سنوات كاملة على إنشائها باعتبارها محكمة متفرغة. ومع ذلك، استمرت المناقشات حول أسلوب النظر في العدد المتزايد من القضايا التي ما زالت قيد النظر في المحكمة.

وانتهي العام بانتصار آخر للمساءلة، إذ أثبت كيف تحقق ضروب كفاح الأفراد النجاح في إسماع أصواتهم للآخرين، وفي حمل الغير على أخذ أصواتهم في اعتباره، وإدراج هذه الأصوات في القضية. ففي 25 ديسمبر/كانون الأول، اعترفت حكومة الجبل الأسود رسمياً بمسؤوليتها عن «ترحيل» اللاجئين البوسنيين في 1992، وكان أقارب هؤلاء اللاجئين قد رفعوا قضايا على الحكومة، مطالبين بالتعويضات عن اختفاء ذويهم، ولكن الحكومة استأنفت كل حكم أصدرته المحاكم

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

بدفع التعويضات إلى الأقارب، أي إنها في الواقع أحبطت حق الضحايا في تحقيق الإنصاف والحصول على التعويضات. ومع ذلك، ففي ديسمبر/كانون الأول أخبرت الحكومة المحامين الموكلين عن أسر الضحايا أنها سوف تقدم التعويضات عن جميع الأشخاص الذين تضرروا من الاختفاء القسري وعددهم 193 شخصاً، من بينهم تسعة كُتبت لهم النجاة من معسكر الاعتقال الذي أقامه جيش صرب البوسنة في فوكا، و28 من أفراد أسرهم، و156 امرأة وطفلا، وآباء وأشقاء 83 رجلاً قتلتهم القوات المسلحة لصرب البوسنة بعد أن تسلمتهم من شرطة الجبل الأسود التي تسببت في اختفائهم القسري.

وتلقت منظمة العفو الدولية رسالةً من دراغان وتيا بريلفيتش، المحاميين الموكلين عن أسر الضحايا البالغ عددهم 45، قالا فيه: «تشعر جميع الأسر أنها قد تخففت من عبء ثقيل الوطأة، يتمثل في إنكار الدولة لحقوقها على امتداد 16 عاماً، كما تشعر آخر الأمر بتحقيق بعض العدالة. لقد أُزيحت علامة على الطريق ونتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي بالنسبة لجميع ضحايا جرائم الحرب في الجبل الأسود وسائر المنطقة... ونحن ندرك خير إدراك أنه كان من المحال على جميع هؤلاء المكلومين الشجعان من نساء وأطفال ورجال أن يشهدوا حلول هذا اليوم لولا مساندتكم».

ما فعله «مهرجان الكبرياء» هو أنه دفع بذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر في بلغاريا إلى صدارة الاهتمام العام، حيث أثار المهرجان مناقشات عامة حول... معنى «التقبل». كان هناك مناخ من التخويف والكراهية من جانب القوميين، وتهديدات بأنهم سوف يقتلوننا، وأنهم أعدوا قنابل مسننة لإلقائها علينا، وما إلى ذلك... كنا نرتعد من الخوف... ونبتهل ألا يحدث ذلك. وبالرغم من هذا الخوف، فإن هناك أشياء لا يُمكن أن تُنسى: هناك الإحساس بروح الجماعة، بالتضامن، وباهتمام الإعلاميين الذين كانوا منتشرين في كل مكان.

ألكسينيا غينشيفا، مديرة منظمة «بيغو غيمني» البلغارية المعنية بذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر.

زحفت أعداد من النساء من عدة مدن وبلدات في المغرب إلى العاصمة الرباط للاحتفال «باليوم العالمي للمرأة»، في مارس/آذار 2008. وبالرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتُخذت على مدار العام، فما زال هناك الكثير الذي يتعين على السلطات القيام به من أجل التصدي للتمييز والعنف ضد المرأة.

© www.resistingwomen.net/Ali Fkir

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نظرة عامة على مناطق العالم
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في 27 ديسمبر/كانون الأول، وبينما كان عام 2008 يوشك أن يطوي صفحته، شنت الطائرات النفاثة الإسرائيلية غارات قصفت فيها قطاع غزة حيث يعيش 1.5 مليون فلسطيني، مكدسين في بقعة من أشد بقاع الأرض كثافة سكانية. وفي الأسابيع الثلاثة التالية، قُتل 1400 فلسطيني، كان من بينهم ما لا يقل عن حوالي 300 طفل، كما جُرح حوالي 5000. وتكررت الحالات التي انتهكت فيها إسرائيل قوانين الحرب، كان من بينها حالات العدوان المباشر على المدنيين والمباني المدنية، والهجمات التي استهدفت المقاتلين الفلسطينيين ولكنها حصدت عدداً هائلاً من القتلى والجرحى المدنيين.

وقالت إسرائيل إنها شنت تلك الهجمات حتى تمنع حركة «حماس» وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية من إطلاق الصواريخ على البلدات والقرى في جنوب إسرائيل. وفي غضون عام 2008 سقط سبعة قتلى من المدنيين الإسرائيليين نتيجة إطلاق هذه الصواريخ دون تمييز، وهي في معظمها صواريخ تُصنع في المنازل، وكذلك في الهجمات الأخرى التي شنها فلسطينيون من غزة. كما قُتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين خلال الصراع الذي استمر ثلاثة أسابيع وبدأ في 27 ديسمبر/كانون الأول.

وكان هذا الصراع المفاجئ قد أتى في أعقاب فترة امتدت 18 شهراً فرض فيها الجيش الإسرائيلي خلالها حصاراً مستمراً على سكان غزة، ومنع بشكل شبه تام انتقال البشر والبضائع إلى داخل قطاع غزة ومنه إلى الخارج، فأذكى ضرام كارثة إنسانية متفاقمة. وأدى الحصار إلى خنق الحياة الاقتصادية، وأجبر أعداداً متزايدة من الفلسطينيين على الاعتماد على المعونة الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي، بل إن إسرائيل منعت المصابين بأمراض عُضَالٍ من مغادرة القطاع للحصول على الرعاية الطبية التي تعجز عن تقديمها مستشفيات غزة التي تفتقر إلى الموارد والأدوية اللازمة.

وكانت هذه الجولة الأخيرة من سفك الدماء بمثابة تأكيد لاشتداد حالة انعدام الأمن في المنطقة، وعدم مراعاة القوات العسكرية لدى الجانبين لما تقضي به مبادئ القانون الإنساني الدولي من واجبات أساسية وجوهرية مثل التمييز ومراعاة التناسب في الرد. كما أكدت هذه الجولة عجز الجانبين وعجز المجتمع الدولي عن حل الصراع المرير الذي طال أمده، وإحلال السلام والعدل والأمن في المنطقة، وتمكين جميع من فيها من العيش في ظل الكرامة التي تُعتبر من حقوقهم الإنسانية.

انعدام الأمن

وقد أسهم الصراع المتواصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى جانب وجود القوات الأمريكية في العراق، وبواعث القلق بشأن المقاصد النووية لإيران، والانقسام الواضح بين الإسلاميين والعلمانيين، والتوتر الناشئ بين التقاليد الثقافية والطموحات الشعبية النامية، في خلق مناخ انعدام الأمن السياسي في شتى أرجاء المنطقة. ويُضاف إلى هذا ما جاء به عام 2008 من ازدياد الإحساس بانعدام الأمن اقتصادياً واجتماعياً عندما أحكمت الأزمة المالية العالمية قبضتها وبدأ تضرر الفقراء أو من يعيشون على شفا الفقر من ارتفاع أسعار الأغذية. وتجلى ذلك في تفجر حالات الإضراب وغيره من صور الاحتجاج من جانب العمال في القطاعين الخاص والعام، على نحو ما حدث في مصر، وعلى نحو ما شهدته تونس من القلاقل التي استمرت شهوراً في منطقة قفصة الغنية بالفوسفات. وفي هذين البلدين وفي غيرهما يعيش كثير من الناس في فقر مدقع، إذ يعيشون على الهامش سواء كانوا من فقراء الريف أو من المقيمين في الأحياء الفقيرة التي تعاني من التكدس الشديد داخل المدن، وكلهم ضحايا في واقع الأمر لمظاهر التفاوت الجسيمة في التمتع بالحقوق الأساسية، مثل إتاحة ما يليق بهم من سُكْنَى ومأوى، ورعاية صحية وتعليم، وفرص العمل وتأمين مستقبل حياة أفضل تعمرها حقوق الإنسان لأنفسهم وأسرهم.

وفي العراق، استمرت الحرب التي تضاءلت أنباؤها حالياً، وواصلت تكدير حياة الملايين، على الرغم من انخفاض عدد الهجمات على المدنيين، وهو انخفاض محمود. إلا إن حالة الصراع شبه المستمرة في البلد حالت دون سعي الكثيرين لكسب الرزق، وتوفير مستقبل مأمون لأسرهم. وكان عدد يربو على مليونين لا يزالون من النازحين داخليا في العراق، إلى جانب مليونين آخرين من اللاجئين خارج العراق، ومعظمهم في سوريا والأردن. وتواصل النزعات الطائفية الدينية والعرقية المتسمة بالعنف إحداث الفُرقة في المجتمعات المحلية والإضرار بالحياة اليومية. وقد شنت الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة هجمات انتحارية وغيرها من الهجمات بالقنابل، وكثيراً ما كانت تستهدف أماكن معينة مثل الأسواق المزدحمة. وفي غضون ذلك لا تزال القوات الأمريكية تعتقل آلاف العراقيين دون تهمة أو محاكمة، وقد مضى على بعضهم ما يزيد على خمس سنوات. كما اعتقلت قوات الحكومة العراقية آلافاً أخرى، وتعرض كثيرون منهم للتعذيب، وصدرت على البعض أحكام الإعدام عقاباً على ما زُعم أنها جرائم إرهاب، وكثيراً ما كان ذلك في أعقاب محاكمات تتسم بالجور الشديد، حتى في حالات بعض من نُفذت فيهم أحكام الإعدام. وكان من المقرر تسليم جميع المعتقلين لدى القوات الأمريكية إلى الحكومة العراقية في نهاية عام 2008، بموجب اتفاق مشترك بين الولايات المتحدة والعراق. وهو اتفاق لا يتضمن أية ضمانات لحقوق الإنسان.

واستخدمت السلطات عقوبة الإعدام على نطاق واسع في إيران والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن، وإن بدت بوادر ازدياد النفور من هذه العقوبة بين دول عربية أخرى، وهو أمر يستحق الترحيب. وتجلت هذه البوادر في أوضح صورها في ديسمبر/كانون الأول، عندما قررت ثماني دول عربية عدم التصويت ضد قرار مهم أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وتدعو فيه لوقف تنفيذ أحكام الإعدام مؤقتاً في شتى أنحاء العالم، وهو ما ساعد على اعتماد القرار بأغلبية كبيرة. وتتزايد مخالفة

السلطات في إيران وفي المملكة العربية السعودية لآراء المجتمع الدولي العريض، وهو الأمر الذي تبدى في مواصلة السلطات الإيرانية مع أقلية ضئيلة من الدول إعدام المجرمين الذين لم يبلغوا سن الرشد، وفي النظام القضائي السعودي الذي أدى فيه التمييز إلى إعدام عدد غير متناسب من المواطنين الأجانب الفقراء.

نظرة عامة على مناطق العالم

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

العنف ضد النساء والفتيات

وكانت المرأة تواجه درجة أكبر من انعدام الأمن بسبب التمييز ضدها في نصوص القانون وفي الواقع العملي، إلى جانب ما تتعرض له من عنف من جانب أقاربها الذكور في حالات كثيرة. وتبدت أشد حالات هذا العنف حدة فيما يُسمى «جرائم الشرف»، والتي قُتلت في إطارها نساء في الأردن والسلطة الفلسطينية وسوريا والعراق. وكانت الأجنبيات العاملات في المنازل يتعرضن بصفة خاصة للإيذاء الجنسي وغيره من صور الإيذاء على أيدي مستخدميهن، إذ كثيراً ما كُنَّ يفتقرن إلى الحماية وفقاً لقوانين العمل. وشهدت الأردن ولبنان حالات تُوفيت فيها بعض العاملات بالمنازل في ظروف مريبة، وسط ما تردد من تكهنات بأن بعضهن قد قتل، أو سقط فمات أثناء محاولة الفرار من أماكن العمل، أو لجأ إلى الانتحار في غمرة اليأس. وكانت كثرة وقوع حالات موت النساء حرقاً في إقليم كردستان شمالي العراق، إما انتحاراً أو على أيدي غيرهن، توحي بهذا الواقع نفسه.

وشهدت دول أخرى تطورات إيجابية يتجلى فيها ازدياد تقدير الحكومات للمرأة، إدراكاً منها بأنه لا ينبغي استمرار قصر مكانة المرأة على صورة ما من صور الطبقة الثانية. إذ حظرت السلطات المصرية عادة ختان الإناث (تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية)، كما أدخلت السلطات في عُمان وفي قطر تعديلات في القانون لمساواة المرأة بالرجل في شتى شؤون الإسكان والتعويض، وانضمت تونس إلى معاهدة دولية أساسية حول حقوق المرأة، وأنشأت «خطاً للطوارئ» للنساء اللاتي يواجهن العنف في محيط الأسرة.

طالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرون غير القانونيين

تجلت حالة انعدام الأمن في أشد صورها بين طوائف اللاجئين وطالبي اللجوء الذين ظلوا محرومين من المكانة الرسمية أو الموطن الدائم، وكان الكثير منهم قد قضى في ظل الفقر عقوداً طويلة ينتظر ذلك.

فقد كان آلاف العراقيين يعيشون عيش الكفاف في الأردن وسوريا ولبنان، وغيرها من البلدان، ويعانون فقراً متزايداً وقنوطاً متفاقماً، ويواجهون خطر الترحيل إن هم التحقوا بأي عمل مقابل أجر. وفي العراق، طلبت الحكومة رحيل ثلاثة آلاف مهاجر إيراني طال مقامهم في مخيم الأشرف، رغم من أنه يبدو من المستبعد أن يفتح أي بلد ذراعيه لهم، ورغم أنهم يتعرضون لخطر داهم لو أُعيدوا قسراً إلى إيران. وكان نحو 80 لاجئاً عراقياً، ممن فروا من وطنهم في عام 1991 إبان حرب الخليج الأولى، قد قضوا عاماً آخر في محبسهم داخل مخيم تحيط به الأسوار ويخضع للحراسة، وهو مخيم أنشأته السلطات السعودية التي لا تزال ترفض منحهم حق اللجوء إليها. وفي لبنان، كان ما يقرب من نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي يقدر بمئات الآلاف لا يزالون يعيشون في المخيمات المزدحمة

ماذا نفعل؟ إذا أعدنا بناء البيت فقد يهدمونه مرة أخرى. ثم أنه لا يوجد أسمنت في غزة، ولا توجد مواد للبناء.

رجل فلسطيني، في مقابلة مع مندوبي منظمة العفو الدولية في غزة، يناير/ كانون الثاني 2009

التي تنتشر في طول البلاد وعرضها، بعد انقضاء ستين عاماً على وصولهم أو وصول أسلافهم إليها أول مرة. وقد شرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيق أوضاع أشدهم تعرضاً للخطر، أي الذين يقيمون دون أوراق رسمية ويعجزون من ثم عن الزواج بصورة قانونية وعن تسجيل مواليدهم، ولكن بعض العقبات القانونية وغيرها ما زالت قائمة، وهي تحول دون تمتع الفلسطينيين بحقوقهم في الصحة والعمل والمأوى الملائم.

وكانت السلطات في بلدان شتى تنتهك القانون الدولي بإرغام اللاجئين وغيرهم على العودة إلى بلدان يتعرضون فيها لخطر التعذيب أو الإعدام. فقد أعادت السلطات اليمنية مئات من طالبي اللجوء من حيث جاءوا، وأعادت ما لا يقل عن ثمانية أشخاص إلى المملكة العربية السعودية، على الرغم مما تردد من مخاوف على سلامتهم. وفي يناير/كانون الثاني، أعلنت الحكومة الليبية أنها تعتزم ترحيل جميع «المهاجرين بصورة غير قانونية»، وفي وقت لاحق رحلت بشكل جماعي أعداداً كبيرة من مواطني غانا ونيجيريا وبلدان أخرى. وفي يونيو/حزيران، أفادت الأنباء أن الحكومة كانت قد حاولت ترحيل أكثر من 200 شخص من إريتريا، إذ أوهمتهم أنهم سوف يُرسلون إلى إيطاليا جوّاً، وإن كان المقصد الحقيقي هو إعادتهم لبلدهم، بعد أن فر كثيرون منهم هرباً من التجنيد العسكري هناك.

وارتكبت السلطات المصرية انتهاكات أخرى. فإلى جانب عمليات الترحيل الجماعي، أي إعادة ما لا يقل عن 1200 من طالبي اللجوء بصورة فورية إلى إريتريا، أطلق حرس الحدود النار فقتلوا ما لا يقل عن 28 شخصاً أثناء محاولتهم العبور من مصر إلى إسرائيل طلباً للحماية هناك. كما اعتُقل مئات آخرون وأودعوا السجون بعد محاكمتهم أمام محاكم عسكرية. ولم تكن السلطات الإسرائيلية أقل تشدداً، إذ قامت بترحيل عشرات من طالبي اللجوء والمهاجرين فأعادتهم إلى مصر بعد نجاحهم في عبور الحدود، على الرغم من تردد مخاوف بأن بعضهم سوف يُعادون إلى السودان أو إريتريا أو بلدان أخرى قد يواجهون فيها التعذيب أو الإعدام.

وفي المغرب والصحراء الغربية، اعتقلت السلطات وأبعدت آلافاً من المشتبه في أنهم مهاجرون بصورة غير قانونية، وورد أن بعضهم تعرض للقوة المفرطة أو سواها من ضروب سوء المعاملة، وأن البعض الآخر قد أُلقي به دون ما يكفي من الغذاء والماء في مناطق وعرة موحشة قريبة من الحدود الجنوبية للبلد. وأحكمت الحكومة الجزائرية رقابتها على المهاجرين، فجهزت لنفسها سلطات قانونية جديدة تسمح بالطرد الفوري للأجانب الذين ترى أنهم دخلوا البلد بصورة غير قانونية.

الإقصاء والتمييز والحرمان

تعرضت جماعات معينة في بلدان كثيرة للحرمان من التمتع بحقوقها الإنسانية على قدم المساواة مع باقي السكان، وكانت بعض هذه الجماعات تضم الأجانب واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين بصورة قانونية أو غير قانونية، وهو ما أدى إلى تفاقم إحساسهم بانعدام الأمن، حسبما يتضح من الأمثلة السالفة الذكر. وكانت جماعات أخرى تضم أفراد الأقليات العرقية أو الدينية أو غيرها، وهم الذين اعتبروا موصومين بسبب عقائدهم أو هويتهم.

ففي الخليج، ظلت الحكومة القطرية ترفض منح الجنسية لأفراد قبيلة آل مرة،

نظرة عامة على مناطق العالم

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إذ كان بعضهم ضالعاً في محاولة انقلاب فاشلة عام 1996، وأصبح محظوراً عليهم بسبب ذلك التمتع بحقوق الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتوظف. وفي عُمان، استمر تهميش أفراد قبيلتين هما آل توية وآل خليفين، وعرقلت الحكومة حصولهم على وثائق هوية رسمية، وتسوية الشؤون العائلية مثل الطلاق أو الميراث، وتسجيل أنشطتهم التجارية، بناء على قرار أصدرته الحكومة عام 2006، ويقضي بتخفيض منزلتهم إلى منزلة الخدم.

وفي إيران، واصلت الحكومة حظر استعمال لغات الأقليات في المدارس، والانقضاض على نشطاء الأقليات، مثل عرب الأهواز، والإيرانيين الآذاريين، والأكراد، والتركمانيين، والبلوشيين، الذين يناضلون في سبيل مزيد من الإقرار بحقوقهم، كما واصلت الحظر التعسفي المفروض على الأقليات المشتبه بها فيما يتعلق بالوظائف الحكومية. وفي سوريا، تعرضت الأقلية الكردية، التي تشكل نسبة قد تصل إلى 10 بالمئة من عدد السكان، لاستمرار القمع، إذ كان عشرات الآلاف من الأكراد السوريين محرومين في الواقع من التمتع بجنسية أية دولة، ومن ثم ظلوا محرومين من التمتع على قدم المساواة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ولم تكن العقائد الدينية الشخصية المخالفة للدولة تلقى التسامح والقبول في بلدان كثيرة، وكان ممارسو شعائرها يُحرمون من المشاركة الكاملة في المجتمع، أو يعاقبون عقوبة جسدية. ففي الجزائر، كان الذين تحولوا من الإسلام إلى اعتناق المسيحية الإنجيلية يتعرضون للاضطهاد، على الرغم من أن الدستور يكفل حرية الضمير. وفي مصر، ورد أن من يتحولون من الإسلام إلى المسيحية والبهائيين لا يزالون يواجهون صعوبات عملية في الحصول على بطاقات رسمية تقر عقيدتهم، على الرغم من الأحكام التي أصدرتها المحكمة الإدارية. وفي إيران، واصلت السلطات مضايقة البهائيين وأفراد الأقليات الدينية الأخرى واضطهادهم، إذ اعتقلت بعض رجال الدين السُنَّة، وحكمت على أحد زعماء الطرق الصوفية بالسجن خمس سنوات والجلد بتهمة «نشر الأكاذيب».

وفي دول الخليج، كان العمال الوافدون من شبه القارة الهندية وغيرها من المناطق الآسيوية يمثلون عماد اقتصادها القائم على الثروة النفطية، إذ يقدمون الأيدي العاملة والمهارات اللازمة لأنشطة البناء والصناعات الخدمية. ولكن مثل هؤلاء العاملين بعقود كانوا في أحيان كثيرة يُلزَمون بالإقامة والعمل في ظروف بالغة السوء، محرومين من أية حماية حكومية من الاستغلال والإيذاء. فإذا أبدوا الاحتجاج على هذه الظروف، على نحو ما حدث في الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، كان رد السلطات اعتقالهم وترحيلهم.

وظلت الميول المثلية الجنسية من الموضوعات المحظورة في بلدان المنطقة، وكان الأشخاص الذين يُشتبه في أنهم مثليين يُستهدفون في بلدان كثيرة. ففي مصر، تعرض بعض المشتبه في ضلوعهم في علاقات جنسية مثلية بالتراضي للاعتداء أثناء احتجازهم، كما أُجبروا على الخضوع لفحوص الشرج اختبارات حمل الفيروس المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وذلك على غير رغبتهم. كما كُبل بعضهم بالسلاسل في الفراش في المستشفى قبل إصدار الأحكام بحبسهم بتهمة الفجور. وفي المغرب، حكم بالسجن على ستة رجال بتهمة «ممارسة علاقات جنسية مثلية» بعد أن وُجهت إليهم علناً تهمة حضور «حفل زواج بين رجلين» في عام 2007.

أرجوكم لا تتركونا فريسةً بين أنياب الظلم والقوة الغاشمة. أنا أخاف على نفسي، وعلى أطفالي، وأخاف بشكل خاص على زوجي، الذي يقبع في المعتقل.

من رسالة بعثت بها سيدة في السعودية إلى منظمة العفو الدولية، أغسطس/ آب 2008

وفي سبتمبر/أيلول، أدى انهيار كتلة صخرية إلى قتل ما يربو على 100 من سكان منطقة عشوائية في القاهرة، وهو ما سلط الأضواء على هشاشة الحياة التي يعيشها فقراء المدن المحرومون في شتى أرجاء المنطقة. وكان يمكن التنبؤ، فيما يبدو، بوقوع هذه المأساة، إذ كانت المياه التي تتسرب من جانب هضبة قريبة تنذر باحتمال حدوث كارثة، ولكن السلطات لم تتخذ أية إجراءات حتى فات الوقت. وعلى امتداد المنطقة كلها كانت تعيش جماعات أخرى من فقراء المدن والريف الذين حُكم عليهم فيما يبدو بمكابدة دورة الحرمان، من المسكن الملائم أو الرعاية الصحية أو العمل، وسلب القدرة على فعل أي شيء، إذ لا يشاركون مشاركة تذكر، أو لا يشاركون على الإطلاق، في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. وهم قطعاً لا رأي لهم في وسائل حماية أنفسهم من التردي في فقر أشد.

وفي الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، كان الفلسطينيون الذين يعانون الفقر يتعرضون للتشريد باعتباره سياسة متعمدة، إذ قامت القوات الإسرائيلية بهدم كثير من المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، استناداً إلى أنها بُنيت دون تصريح بالبناء، في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل بصفة عامة إصدار هذه التصاريح للفلسطينيين، وتُجْلى الكثير من منازلهم. وفي وادي الأردن، أتت القوات الإسرائيلية بجرافات لهدم مساكن القرويين وحظائر مواشيهم فحرمتهم من مصادر رزقهم، وفي أماكن أخرى قطعت سبل وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية بسبب إنشاء السور/الجدار. وكان الفلسطينيون يُمْنعون لدى نقاط التفتيش الكثيرة والمتاريس التي أقامها الجيش الإسرائيلي من الانتقال للعمل أو الدراسة أو حتى للعلاج في المستشفيات. أما في قطاع غزة، فقد أدى العدوان الإسرائيلي الذي بدأ يوم 27 ديسمبر/كانون الأول واستمر ثلاثة أسابيع إلى تدمير ما يزيد على 20 ألف منزل فلسطيني أو إلحاق أضرار بالغة بها، فضلاً عن تخريب مدارس وأماكن عمل وقتل مئات المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، استمر توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وتنميتها، وهو ما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي.

تكميم الأفواه

على امتداد المنطقة كلها كان الذين يجاهرون بالدفاع عن حقوقهم أو حقوق الآخرين يخاطرون بالتعرض للاضطهاد من جانب الشرطة السرية التي تتمتع بسلطات هائلة، والتي كان سادتها السياسيون كثيراً ما يسمحون لها بانتهاك القانون والبقاء بمنجاة من العقاب. ولم تكن الحكومات بصفة عامة تسمح بالمعارضة، وكانت فيما يبدو تخشى الانتقاد والتحدي والفضح العلني للفساد وغيره من الأفعال المشينة.

وكانت سلطات الدولة في شتى أرجاء المنطقة تستند إلى ضرورة توفير «الأمن» من «الإرهاب» كوسيلة لبذر بذور الخوف وانعدام الأمن والقمع. وشنت جماعات مسلحة اعتداءات تتسم بالعنف في عدة بلدان، من بينها سوريا والجزائر والعراق ولبنان واليمن، ولكن الحكومات كانت تستخدم من قوانين مكافحة الإرهاب ما يتسم عمداً بالغموض والتعميم في حالات كثيرة من الحملات على معارضيها السياسيين وفي كتمان أي صوت يحاول أن يعلو بما هو مشروع من الانتقاد والمعارضة. وكانت غطرسة السلطة التي يتمتع بها جهاز المخابرات، وهو الاسم

نظرة عامة على مناطق العالم

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الذي يُطلق على أجهزة الأمن والاستخبارات، تسود المنطقة كلها. وكان أفراد هذه الشرطة السرية يرفعون بلاغاتهم مباشرة إلى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة، وكان مسموحاً لهم بسلطة إلقاء القبض والاحتجاز والتحقيق مع المشتبه فيهم، بل وباستخدام التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة في أحيان كثيرة وهم بمنأى عن العقاب. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أنباء موثوقة عن وقوع التعذيب في عدة بلدان، من بينها الأردن وإيران والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وسوريا والعراق ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. كما وردت أنباء أخرى عن تعذيب الفلسطينيين الذين اعتقلتهم القوات الإسرائيلية، وكذلك عن احتجاز وتعذيب الفلسطينيين بمنجاة من العقاب على أيدي قوات الأمن التابعة لمنظمتي «فتح» و«حماس» المتنافستين، حيث تسيطر أولاهما على الضفة الغربية والثانية على غزة.

وكان أحد الأغراض الرئيسية للتعذيب هو الحصول على اعترافات تتيح رفع الدعاوى القضائية أمام محاكم يسهل انقيادها لسياسة الدولة، إذ كان القضاة فيها يغضون عن التحقق من كيفية الحصول على الأدلة إما بدافع الخوف أو عدم الرغبة في ذلك وحسب. وكانت محاكمات خصوم الحكومة في عدد من البلدان تُعقد في محاكم «خاصة» لا تتفق إجراءاتها مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ففي مصر، كان زعماء جماعة الإخوان المسلمين، وكلهم مدنيون، يُحاكمون أمام محكمة عسكرية لا تسمح بوجود مراقبين دوليين. وكان عدد آخر من المتهمين يُحاكمون أمام محكمة أُنشئت بموجب حالة الطوارئ التي طال أمدها في مصر. وفي ليبيا، اعتُقل 11 شخصاً بعد أن نظموا مسيرة احتجاج سلمية لإحياء ذكرى مقتل 10 متظاهرين على أيدي الشرطة، وأصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً بسجنهم مدداً وصل بعضها إلى 25 سنة، وإن كان قد أُفرج عن الجميع باستثناء اثنين قبل نهاية العام. وفي سوريا، كان ما لا يقل عن 300 شخص يواجهون المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا التي ذاع جَوْرها، أو غيرها من المحاكم التي لا توفر لهم محاكمة عادلة، كما صدر الحكم بحبس 12 من دعاة الديموقراطية بتهم مثل «إضعاف الشعور القومي». واشتكى هؤلاء قائلين إنهم تعرضوا للضرب في فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة بغرض إرغامهم على توقيع «اعترافات»، ولكن المحكمة التي نظرت القضية لم تتخذ أية خطوات للتحقيق في هذه الشكوى. وفي حالات أخرى، قضت إحدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة بأن بعض السجناء كانوا محتجزين احتجازاً تعسفياً بعد أن أُدينوا في محاكمات جائرة لقيامهم بما يعتبر ممارسة مشروعة لحقهم في حرية التعبير، ولكن السلطات السورية لم تتخذ أي إجراء في هذا الصدد. واعتقلت السلطات السعودية مئات الأشخاص لأسباب أمنية، ومن بينهم عدد ممن أعربوا سلمياً عن انتقادهم للحكومة، وكان الآلاف ممن اعتقلوا في الأعوام السابقة لا يزالون مسجونين في سرية شبه تامة. وفي أكتوبر / تشرين الأول، أعلنت الحكومة أنها سوف تنشئ محكمة خاصة لمحاكمة ما يزيد على 900 شخص بتهمة ارتكاب جرائم إرهابية، ولكنها لم تفصح عن التفاصيل الخاصة بالمتهمين، ولا مواعيد محاكمتهم، وما إذا كان سيُسمح لهم بتوكيل محامين، أو إن كانت المحكمة سوف تسمح بحضور مراقبين دوليين.

وفي كل مكان في المنطقة، حتى في الدول التي تتمتع بانفتاح نسبي، كان الصحفيون والمحررون يعرفون أن عليهم أن يعملوا في حدود هوامش معينة من

أعتقد أن أحكام الجلد تبعث على الإحساس بالعار وتمثل وصمة مشينة لكل الإيرانيين الذين يؤمنون بالعدالة والمساواة. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الأحكام هي أحد مظاهر العنف الذي يُمارس ضد المرأة في مجتمعنا.

سوزان طهماسبي، من نشطاء «حملة المساواة بين الجنسين» في إيران، في معرض التعليق على العقوبات التي فُرضت على بعض المدافعات عن

الحرية حتى لا يعرضوا أنفسهم لخطر الإحالة للمحاكمة، أو إغلاق صحفهم، أو ما هو أسوأ. ففي مصر، صدر الحكم بحبس رئيس تحرير إحدى الصحف بسبب تعليقه على صحة رئيس الجمهورية. وفي الجزائر، رُفعت دعاوى قضائية على بعض الصحفيين بعد أن نشروا أنباء عما زُعم أنها حادثة فساد في الدوائر الرسمية، وتعرض أحد المحامين البارزين في مجال حقوق الإنسان للمضايقة بتهمة تلويث سمعة رجال القضاء. وفي ليبيا، ظل أحد المعارضين السياسيين رهن الاحتجاز منذ القبض عليه في عام 2004 بعد أن دعا إلى الإصلاح السياسي في مقابلة أُجريت معه في أحد أجهزة الإعلام. وفي المغرب، حيث لا يزال انتقاد النظام الملكي من المحظورات، تعرض بعض المدافعين عن حقوق الإنسان للاضطهاد بسبب مظاهرة احتجاج سلمية، كانت قد اعتُبرت مسيئة للملك، على الرغم من أن الملك أصدر عفواً ملكياً عنهم في وقت لاحق. كما حُكم بالسجن على طالب، يبلغ من العمر 18 عاماً، بعد أن كتب على أحد الجدران شعاراً يمتدح فيه فريق كرة القدم الذي يشجعه، ورأى المسؤولون أنه يتضمن مساساً بالنظام الملكي. وفي سوريا، حيث لا تبدي الحكومة أي تسامح تقريباً إزاء أية معارضة، كان من بين المستهدفين أصحاب المدونات في الإنترنت بتهمة «نشر أنباء كاذبة» أو «إضعاف الشعور القومي»، وذلك استناداً إلى قوانين شاملة تهدف إلى ردع حرية التعبير وقمعها. واتخذت حكومتا الكويت وعُمان بعض الخطوات لإحكام الضوابط على حرية التعبير من خلال الإنترنت، كما كانت السلطات في إيران وتونس وبعض الدول الأخرى تتدخل بصورة منتظمة لحجب مواقع الإنترنت التي تنتقدها، وقطع الاتصالات على الإنترنت بين المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والعالم الخارجي.

وكان رد السلطات في تونس ومصر على احتجاجات العمال بشأن الأحوال الاقتصادية هو قمعها بالقوة المفرطة والاعتقالات الجماعية. وعلى غرار ذلك قامت قوات الأمن المغربية بفض الحصار الذي كان قد ضُرب على ميناء سيدي إفني تعبيراً عن الاحتجاج، وشنت حملة اعتقالات على الذين اشتبهت في تنظيمهم لذلك الحصار.

وكان المدافعون عن حقوق الإنسان والمنادون بمزيد من الحقوق، للنساء والأقليات وسواهم، أو زيادة الحرية السياسية أو التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، يشغلون مواقع بارزة في خطوط المواجهة، في شتى أنحاء المنطقة. ومع ذلك، فما برح المدافعون عن حقوق الإنسان في معظم البلدان يواجهون عقبات كبرى. ففي تونس وسوريا، كانت المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان مضطرة إلى العمل وسط أجواء من التيه القانوني، إذ يقضي القانون بأن تحصل على تسجيل رسمي بينما ترفض السلطات الحكومية في الواقع الفعلي منحها هذا التسجيل. وفي إيران، أمرت الحكومة بإغلاق إحدى المنظمات البارزة لحقوق الإنسان، وكانت الأمم المتحدة قد شاركت في إنشائها مع شيرين عبادي الفائزة بجائزة نوبل للسلام. ومن المفارقات أن يصدر ذلك الأمر الحكومي والمنظمة توشك أن تستضيف احتفالاً بذكرى مرور 60 عاماً على صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

الخاتمة

كان من المؤلم أن يظل نمط انعدام المساءلة، عن أي من انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الناس بصورة يومية، قائماً في المنطقة. كما تزايد إحساس الأفراد

نظرة عامة على مناطق العالم

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بانعدام الأمن، إلى جانب استبعادهم من عمليات اتخاذ القرارات، وتجاهلهم أو تكميم أفواههم إذا حاولوا إسماع أصواتهم للآخرين، وهكذا شهدوا استمرار مصاعبهم على مدار عام 2008.

وظل الإفلات من العقاب من عُمد السياسات في عدد كبير من بلدان المنطقة. ففي المغرب/الصحراء الغربية، على سبيل المثال، بدا أن خطوات الكشف عن الحقيقة فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري التي وقعت إبان حكم الملك الحسن الثاني قد توقفت. وفي الجزائر، واصلت السلطات تعطيل أي تحقيق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة إبان الصراع الداخلي الذي دار في التسعينيات من القرن العشرين. وفي سوريا ولبنان وليبيا، لم تتخذ السلطات أية خطوات فعالة للتحقيق في انتهاكات الماضي الجسيمة أو معالجتها. ولم يكن من الغريب إذن أن حكومات تلك البلدان كانت من بين عدد من الحكومات التي لم تبد أي حماس للتحقيق فيما استجد من ادعاءات أو أحداث، مثل النبأ الذي يقول إن قوات الأمن السورية قتلت 17 سجيناً وأشخاصاً آخرين في سجن صيدنايا العسكري.

ولكن على الرغم من هذه المشاكل المنوعة، والتي كثيراً ما بدت مستعصية، فقد شهد العام المنصرم كثيراً من الأفراد، من الرجال والنساء بل والأطفال، الذين عملوا في شتى أرجاء المنطقة على الظفر بحقوقهم وحقوق غيرهم، وكان الكثيرون يبدون الصمود والجلد، حتى إزاء المخاطر الداهمة على حياتهم وأرزاقهم. ففي الجزائر، واصل أقرباء ضحايا الاختفاء القسري إبان «الحرب القذرة»، التي دارت رحاها هناك في التسعينيات من القرن الماضي، كفاحهم للكشف عن الحقيقة وإقامة العدل، مواجهين بذلك صلابة عناد الحكومة واستمرار مضايقتها لهم. وفي إيران، نجح عدد من النساء والرجال في جمع توقيعات مليون شخص على عريضة التماس تطالب بوضع حد للتمييز في القانون ضد المرأة، على الرغم من تكرار المضايقات والاعتقالات والاعتداءات التي يقوم بها المسؤولون الحكوميون الذين كانوا ينتهكون القانون. كما ناضل آخرون في سبيل وضع حد لإعدام المذنبين من صغار السن.

وكان المدافعون عن حقوق الإنسان في هذين البلدين وفي غيرهما في طليعة الداعين إلى التغيير، وإن بدت بوادر على أن بعض من يمسكون زمام السلطة السياسية قد أدركوا هم أيضاً ضرورة التغيير والإصلاح واتخاذ المزيد من الإجراءات لنُصرة حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، استغلت حكومة البحرين فرصة إجراء «المراجعة العالمية الدورية» في الأمم المتحدة لإعطاء إشارة الشروع في برنامج لإصلاح أحوال حقوق الإنسان، ومن شأنه، إذا نجح تنفيذه، أن يصبح مثالاً ناصعاً للبلدان المجاورة. وفي لبنان دعا، وزير العدل إلى سن قانون بإلغاء عقوبة الإعدام، وكانت الحكومة الجزائرية من بين المؤيدين الرئيسيين للدعوة إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام على مستوى العالم. وهكذا ظهرت في عام 2008 بوادر على بروز جيل جديد يتمتع بمزيد من الوعي بحقوقه، وبما لابد أن يكون متاحاً له من فرص، كما يشتد عزمه على تحقيقها. وقد تكون هذه الخطوات بطيئة ولكنها واثقة.

عندما ازددت تعمقاً في أنشطة حقوق الإنسان، أدركت أن نطاقها أوسع كثيراً من مجرد التعذيب، وإن كانت كلها تنبع من المبدأ الأساسي، الذي أكده أيضاً «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، وهو احترام الكرامة الإنسانية.

أحمد سيف الإسلام حمد، محام مصري ومن نشطاء حقوق الإنسان، وتعرض للتعذيب وأمضى حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين بسبب معتقداته السياسية، من مقابلة مع منظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2008

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009

عناوين منظمة العفو الدولية

09

فروع
منظمة العفو الدولية

Algeria ❖ Amnesty International,
10, rue Mouloud ZADI (face au 113 rue
Didouche Mourad),
Alger Centre, 16004 Alger
email: amnestyalgeria@hotmail.com
www.amnestyalgeria.org

Argentina ❖ Amnistía Internacional,
Uruguay 775, 4ºB,
C1015AB0 Ciudad de Buenos Aires
email: contacto@amnesty.org.ar
www.amnesty.org.ar

Australia ❖ Amnesty International,
Locked Bag 23, Broadway NSW 2007
email: supporter@amnesty.org.au
www.amnesty.org.au

Austria ❖ Amnesty International,
Moeringgasse 10,
A-1150 Vienna
email: info@amnesty.at
www.amnesty.at

Belgium ❖
Amnesty International **(Flemish-speaking)**,
Kerkstraat 156, 2060 Antwerpen
email: amnesty@aivl.be
www.aivl.be
Amnesty International **(francophone)**,
Rue Berckmans 9, 1060 Bruxelles
email: aibf@aibf.be
www.aibf.be

Benin ❖ Amnesty International,
Carré 865, Immeuble François Gomez,
Quartier Aidjedo (une rue après le Centre d'Accueil
en venant de la BIBE),
Cotonou
email: amnestybenin@yahoo.fr

Bermuda ❖ Amnesty International,
PO Box HM 2136, Hamilton HM JX
email: aibda@ibl.bm

Canada ❖
Amnesty International **(English-speaking)**,
312 Laurier Avenue East, Ottawa,
Ontario, K1N 1H9
email: info@amnesty.ca
www.amnesty.ca
Amnistie Internationale **(francophone)**,
6250 boulevard Monk, Montréal,
Québec, H4E 3H7
www.amnistie.ca

Chile ❖ Amnistía Internacional,
Oficina Nacional, Huelén 164 - Planta Baja,
750-0617 Providencia, Santiago
email: info@amnistia.cl
www.amnistia.cl

Côte d'Ivoire ❖ Amnesty International,
04 BP 895, Abidjan 04
email: amnesty.ci@aviso.ci

Denmark ❖ Amnesty International,
Gammeltorv 8, 5 - 1457 Copenhagen K.
email: amnesty@amnesty.dk
www.amnesty.dk

Faroe Islands ❖ Amnesty International,
Hoydalsvegur 6, FO-100 Tórshavn
email: amnesty@amnesty.fo
www.amnesty.fo

Finland ❖ Amnesty International,
Ruoholahdenkatu 24, D 00180 Helsinki
email: amnesty@amnesty.fi
www.amnesty.fi

France ❖ Amnesty International,
76 boulevard de la Villette, 75940 Paris, Cédex 19
email: info@amnesty.fr
www.amnesty.fr

Germany ❖ Amnesty International,
Heerstrasse 178, 53111 Bonn
email: info@amnesty.de
www.amnesty.de

Greece ❖ Amnesty International,
Sina 30, 106 72 Athens
email: info@amnesty.org.gr
www.amnesty.org.gr

Hong Kong ❖ Amnesty International,
Unit D, 3/F, Best-O-Best Commercial Centre,
32-36 Ferry Street, Kowloon
email: admin-hk@amnesty.org.hk
www.amnesty.org.hk

Iceland ❖ Amnesty International,
Þingholtsstræti 27, 101 Reykjavík
email: amnesty@amnesty.is
www.amnesty.is

Ireland ❖ Amnesty International,
1st Floor, Ballast House,
18-21 Westmoreland St, Dublin 2
email: info@amnesty.ie
www.amnesty.ie

Israel ❖ Amnesty International,
PO Box 14179, Tel Aviv 61141
email: info@amnesty.org.il
www.amnesty.org.il

عناوين منظمة العفو الدولية

Peru ❖ Amnistía Internacional,
Enrique Palacios 735-A, Miraflores, Lima 18
email: amnistia@amnestia.org.pe
www.amnistia.org.pe

Philippines ❖ Amnesty International,
18 A Marunong Street,
Barangay Central, Quezon City 1101
email: section@amnesty.org.ph
www.amnesty.org.ph

Poland ❖ Amnesty International,
ul. Piękna 66a, lokal 2, I piętro, 00-672, Warszawa
email: amnesty@amnesty.org.pl
www.amnesty.org.pl

Portugal ❖ Amnistia Internacional,
Av. Infante Santo, 42, 2°, 1350 - 179 Lisboa
email: aiportugal@amnistia-internacional.pt
www.amnistia-internacional.pt

Puerto Rico ❖ Amnistía Internacional,
Calle Robles 54, Suite 1, Río Piedras, 00925
email: amnistiapr@amnestypr.org
www.amnistiapr.org

Senegal ❖ Amnesty International,
303/GRD Sacré-coeur II, Résidence Arame SIGA,
BP 35269, Dakar Colobane
email: asenegal@sections.amnesty.org
www.amnesty.sn

Sierra Leone ❖ Amnesty International,
PMB 1021, 16 Pademba Road, Freetown
email: amnestysl@gmail.com

Slovenia ❖ Amnesty International,
Beethovnova 7, 1000 Ljubljana
email: amnesty@amnesty.si
www.amnesty.si

Spain ❖ Amnistía Internacional,
Fernando VI, 8, 1º izda, 28004 Madrid
email: info@es.amnesty.org
www.es.amnesty.org

Sweden ❖ Amnesty International,
PO Box 4719, 11692 Stockholm
email: info@amnesty.se
www.amnesty.se

Switzerland ❖ Amnesty International,
PO Box, CH-3001 Berne
email: info@amnesty.ch
www.amnesty.ch

Taiwan ❖ Amnesty International,
3F., No. 14, Lane 165, Sec. 1,
Sinsheng S. Rd, Da-an District,
Taipei City 106
email: amnesty.taiwan@gmail.com
www.amnesty.tw

Italy ❖ Amnesty International,
Via Giovanni Battista De Rossi, 10,
00161 Roma
email: info@amnesty.it
www.amnesty.it

Japan ❖ Amnesty International,
4F Kyodo Bldg., 2-2 Kandanishiki-cho,
Chiyoda-ku,
Tokyo 101-0054
email: info@amnesty.or.jp
www.amnesty.or.jp

Korea (Republic of) ❖ Amnesty International,
Gwanghwamun PO Box 2045, Jongno-gu,
110-620 Seoul,
email: info@amnesty.or.kr
www.amnesty.or.kr

Luxembourg ❖ Amnesty International,
Boîte Postale 1914, 1019 Luxembourg
email: info@amnesty.lu
www.amnesty.lu

Mauritius ❖ Amnesty International,
BP 69, Rose-Hill
email: amnestymtius@intnet.mu

Mexico ❖ Amnistía Internacional,
Tajín No. 389, Col. Narvarte, Del. Benito Juárez,
CP 03020 Mexico DF
email: contacto@amnistia.org.mx
www.amnistia.org.mx

Morocco ❖ Amnesty International,
281 avenue Mohamed V,
Apt. 23, Escalier A,
Rabat
email: amorocco@sections.amnesty.org

Nepal ❖ Amnesty International,
PO Box 135, Amnesty Marga,
Basantanagar,
Balaju, Kathmandu
email: info@amnestynepal.org
www.amnestynepal.org

Netherlands ❖ Amnesty International,
Keizersgracht 177, 1016 DR Amsterdam
email: amnesty@amnesty.nl
www.amnesty.nl

New Zealand ❖ Amnesty International,
PO Box 5300, Wellesley Street, Auckland
email: info@amnesty.org.nz
www.amnesty.org.nz

Norway ❖ Amnesty International,
Tordenskioldsgate 6B,
0106 Oslo
email: info@amnesty.no
www.amnesty.no

أريد أن
أساعد

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك.
(انظر الصفحات 72 إلى 73 لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

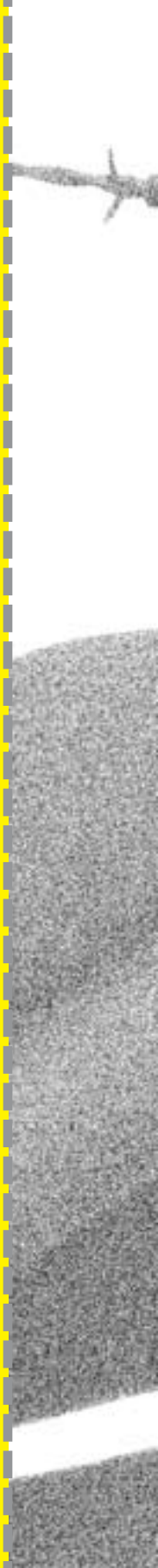

تصدر منظمة العفو الدولية مجموعة كبيرة من المواد، بما في ذلك تقارير عن الحملات، وتقارير تتناول موضوعات أو بلدان بعينها، وتقارير قانونية موجزة، وبحوث عن السياسات.

والعناوين التسعة الواردة هنا هي مجرد عينة من الإصدارات الحديثة للمنظمة. وللمزيد من المعلومات، يمكن زيارة موقع المنظمة على الإنترنت:

www.amnesty.org/ar

ويمكن طلب أي من هذه الإصدارات من فرع منظمة العفو الدولية (انظر الصفحات 72 إلى 73 لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم). وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى الاتصال بفريق التسويق والعرض (برنامج المطبوعات) في الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
الهاتف: 5507 /5814 7413 20 0044
البريد الإلكتروني: orderpubs@amnesty.org

© AP/PA Photo/Kevin Frayer

الدفاع عن حقوق الإنسان في عالم متغير

من هم المدافعون عن حقوق الإنسان؟ وما هي السبل المختلفة التي يدافعون من خلالها عن حقوق الإنسان؟ وما هي الضمانات الموجودة التي تحمي عملهم؟ يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة على هذه التساؤلات، مبيناً كيف تواصل مبادئ حقوق الإنسان نموها مع تطلع أجيال جديدة من المدافعين إلى تجاوز التفسير التقليدي لحقوق الإنسان.

الترقيم الدولي:
ISBN 978-0-86210-438-2
رقم الوثيقة: ACT 30/006/2008
المواصفات: كتاب بالألوان، 72 صفحة، مقاس 190 مليمتر x 245 مليمتر
السعر: 8.50 جنيه إسترليني
اللغات المتاحة: الإنجليزية، الروسية، العربية
رمز طلب المنتج: P2554

تحدي القمع: المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كثيراً ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتشويه صورتهم والحط من شأنهم، وللاضطهاد بل ولاعتداءات إجرامية بسبب أنشطتهم السلمية. وبالرغم من ذلك، يواصل المدافعون عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء المنطقة نضالهم في سبيل الحرية والعدالة، وكثيراً ما يواجهون في غمار ذلك صنوفاً شتى من القمع. ويعرض هذا التقرير الملهم تجاربهم الشخصية، وما حققوه من انتصارات وما عانوه من انتكاسات.

الترقيم الدولي:
ISBN 978-0-86210-446-7
رقم الوثيقة: MDE 01/001/2009
المواصفات: كتاب بالألوان، 94 صفحة، مقاس 190 مليمتر x 245 مليمتر
السعر: 20.00 جنيه إسترليني
اللغات المتاحة: الإنجليزية، العربية
رمز طلب المنتج: P2309

مواجهة الاختلاف: إطار للعمل من أجل مكافحة التمييز في أوروبا

يُعد التمييز واحداً من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها شيوعاً في أوروبا في الوقت الراهن، حيث يعاني من ويلاته ملايين البشر في شتى ربوع القارة. ويسرد هذا الكتاب تجارب أشخاص يعانون من التمييز، ولكنه يمثل في الوقت نفسه مقدمةً شاملةً للتمييز ولمعايير حقوق الإنسان ذات الصلة، والتي يمكن استخدامها للتصدي له.

الترقيم الدولي:
ISBN 978-0-86210-443-6
رقم الوثيقة: EUR 01/003/2009
المواصفات: كتاب بالألوان، 94 صفحة، مقاس 244 مليمتر x 170 مليمتر
السعر: 9.00 جنيه إسترليني
اللغات المتاحة: الإنجليزية، الروسية
رمز طلب المنتج: P2761

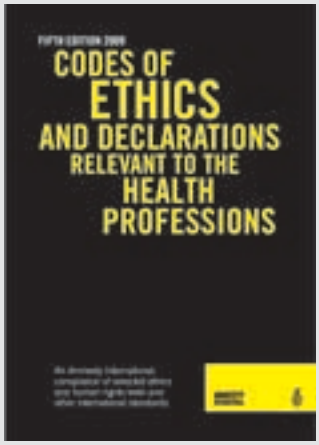

مدونات للأخلاقيات وإعلانات تتعلق بالعاملين في مجال الصحة

تضم الطبعة الخامسة من هذا المرجع القيِّم مجموعة من النصوص الأساسية للعاملين في المهن الصحية ممن يرغبون في التعرف على الوثائق الرئيسية لحقوق الإنسان. ويجمع هذا الكتاب عدداً من المدونات والإعلانات والبرامج والمواثيق الأخرى المتعلقة بأنشطة العاملين في مجال الصحة، مقدماً مجموعة كبيرة من النصوص التي تساعد على أن تكون الدعوة لحقوق الإنسان أمراً فعالاً ومبنياً على معرفة عميقة.

الترقيم الدولي:
ISBN 978-0-86210-443-6
رقم الوثيقة: ACT 75/001/2009
المواصفات: كتاب بالألوان، 480 صفحة،
مقاس 244 مليمتر x 170 مليمتر
السعر: 35.00 جنيه إسترليني
اللغات المتاحة: الإنجليزية
رمز طلب المنتج: P2665

دعونا نعيش في سلام! استهداف المدنيين في النزاع الداخلي المسلح في كولومبيا

يكشف هذا الكتاب مدى الخراب الذي ما زال يلحق بحياة الملايين من أبناء كولومبيا بسبب النزاع الدائر منذ حوالي 40 عاماً، حيث تقاعست الحكومات المتعاقبة عن إيجاد حل دائم للنزاع. وتمثل تجارب المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع لب هذا الكتاب، حيث يبين بجلاء مدى إصرارها وحرصها على مواصلة دفاعها عن حقوقها دون أن تنجرف إلى هاوية النزاع.

الترقيم الدولي:
ISBN 978-0-86210-442-9
رقم الوثيقة: AMR 23/023/2008
المواصفات: كتاب بالألوان، 94 صفحة،
مقاس 244 مليمتر x 170 مليمتر
السعر: 11.00 جنيه إسترليني
اللغات المتاحة: الإسبانية، الإنجليزية
رمز طلب المنتج: P2376

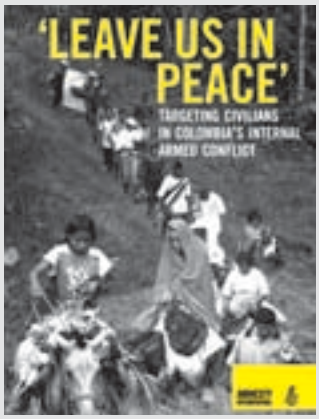

انفلات دموي: الاعتداءات على موظفي الإغاثة والمدافعين عن حقوق الإنسان في الصومال

اجتاحت مناطق وسط وجنوب الصومال موجة متصاعدة من الاعتداءات على موظفي الإغاثة الإنسانية ونشطاء السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان. ونتيجةً لذلك، يزداد تدهور أوضاع السكان في هذه المناطق، إذ اضطُرت كثير من المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني إلى وقف برامجها أو سحب موظفيها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك لضمان توفير الحماية للمدنيين ومحاسبة من يرتكبون الانتهاكات.

رقم الوثيقة: AFR 52/016/2008
المواصفات: 20 صفحة بالألوان،
مقاس A4
السعر: 4.20 جنيه إسترليني
اللغات المتاحة: الإنجليزية، الصومالية
رمز طلب المنتج: P2707

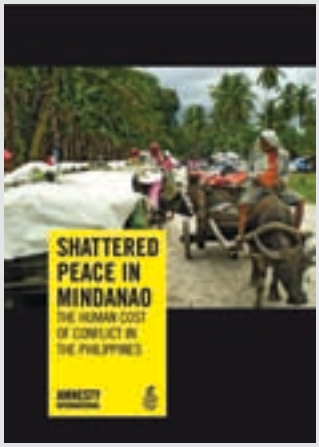

حطام السلام في ميندناو: الثمن الإنساني الباهظ للنزاع في الفلبين

في أغسطس/آب 2008، تصاعدت حدة النزاع المسلح في منطقة ميندناو بجنوب الفلبين إلى درجة تنذر باندلاع أزمة لحقوق الإنسان. ويعرض هذا التقرير أشكالاً شتى من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت وأجبرت نحو 600 ألف شخص على الفرار من وجه العنف.

رقم الوثيقة: ASA 35/008/2008
المواصفات: 39 صفحة، غلاف ملون، مقاس A4
السعر: يُرسل كملف PDF فقط
اللغات المتاحة: الإنجليزية
رمز طلب المنتج: P2763

جمع الحطام: تجارب النساء مع العنف في المدن في البرازيل

للمرأة في البرازيل تاريخ طويل من النضال في سبيل إقرار العدالة. ومع ذلك، فقلما يُوجه اهتمام كاف للتعرف على تأثير العنف على النساء أنفسهن. ويسوق هذا الكتاب قصصاً ظل كثير منها في طي الكتمان لنساء يناضلن لكي يعشن حياتهن بكرامة، وأخريات يسعين إلى التماس العدالة وسط مناخ مستمر من العنف على أيدي الشرطة والعصابات الإجرامية. وقد كان من شأن الحركة النسائية النشطة أن تؤثر على سياسات الحكومة الاتحادية، ولكن الحاجة لا تزال قائمةً لمزيد من الإصلاحات.

الترقيم الدولي:
ISBN 978-0-86210-432-0
رقم الوثيقة: AMR 19/001/2008
المواصفات: 80 صفحة بالألوان، مقاس 246 مليمتر x 189 مليمتر
السعر: 8.50 جنيه إسترليني
اللغات المتاحة: الإسبانية، الإنجليزية، البرتغالية
رمز طلب المنتج: P2430

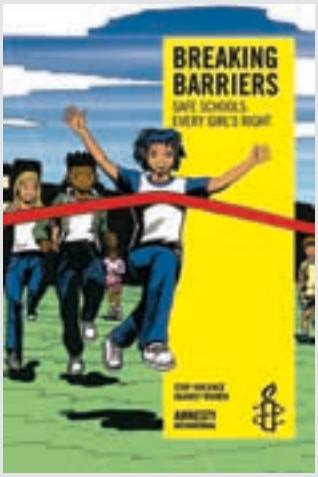

كسر الحواجز - المدارس الآمنة حق لكل فتاة

يتناول هذا النص الفكاهي المصور كيف يؤثر العنف على الحياة المدرسية للفتيات وسبل حصولهن على التعليم، وذلك من خلال نظرة فتاة صغيرة تلاحظ أشكال العنف في مدرستها. ويسعى النص إلى تعريف الفتيات بحقوقهن، ويقدم عدداً من التوصيات لكي تكون المدارس آمنة.

الترقيم الدولي:
ISBN 978-0-86210-4-405
رقم الوثيقة: ACT 77/011/2008
المواصفات: 20 صفحة بالألوان، مقاس 260 مليمتر x 170 مليمتر
السعر: 5.50 جنيه إسترليني
اللغة (اللغات) المتاحة: الإسبانية، الإنجليزية، الفرنسية
رمز طلب المنتج: P2610

© Lynsey Addario

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لأشخاص يناضلون من أجل إعلاء وتعزيز حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وتتطلع منظمة العفو الدولية إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وسعياً لتحقيق هذه الغاية تقوم منظمة العفو الدولية بأبحاث وأنشطة من أجل منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كافة، سواء المدنية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. فهذه الحقوق جميعها كلّ لا يتجزأ، من الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات إلى الحق في السلامة الجسدية والعقلية، ومن الحق في الحماية من التمييز إلى الحق في المأوى.

وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على أعضائها في مختلف أنحاء العالم وعلى تبرعات الجمهور. ولا تطلب المنظمة ولا تقبل أية أموال من الحكومات من أجل الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتعلق بإجراء تحقيقات أو القيام بحملات ضد انتهاكات حقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية.

ومنظمة العفو الدولية حركة ديمقراطية تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها. ويتولى المجلس الدولي، المؤلف من ممثلي جميع الفروع في مختلف البلدان والذي يُعقد مرة كل عامين، اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة التي تنتهجها. وأعضاء اللجنة التنفيذية الدولية المنتخبون من المجلس الدولي لمتابعة تنفيذ قراراته هم: سوليداد غارثيا مونوز (الأرجنتين، نائب رئيس اللجنة)؛ ديبورا سميث (كندا، الجزء الناطق بالإنجليزية)؛ بيترو أنتونيولي (إيطاليا)؛ ليليان غونساليفيز هو كانغ يو (هولندا)؛ فانوشي راجانايغام (نيوزيلندا)؛ كريستين بامب (السويد)؛ ليفنت كوركوت (تركيا)؛ بيتر باك (المملكة المتحدة، رئيس اللجنة)؛ عمران رفعت (الولايات المتحدة الأمريكية، عضو منتدب)؛ دافيد ستامبس (الولايات المتحدة الأمريكية، أمين الصندوق)؛ وجالنغ ج. س. تيمسترا (هولندا، عضو منتدب). والأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية هي أيرين خان (بنغلاديش).

صورة من الجو لبقايا قرية أبو سروج المحترقة في جنوب السودان، والتي قصفها الجيش السوداني يوم 8 فبراير/شباط في محاولة لاستعادة السيطرة على غرب دارفور. وقد أدت الهجمات على عدد من القرى إلى نزوح ما يقرب من 30 ألف شخص.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009
حالة حقوق الإنسان في العالم

يعرض تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2009 بالتفصيل حالة حقوق الإنسان في 157 بلداً وإقليماً في شتى أنحاء العالم خلال العام 2008. ويقدم هذا الكتيب الثري في معلوماته وما يثيره من قضايا (والذي يُنشر كتصدير للتقرير الأساسي) تحليلاً عميقاً للتحديات التي يواجهها قادة العالم اليوم فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وفي مقال بعنوان «ليست مجرد أزمة اقتصادية، بل هي أزمة لحقوق الإنسان»، تسلِّط أيرين خان الضوء على العلاقة بين الأزمة المالية الحالية وأوضاع حقوق الإنسان. وتستند الآراء التي تطرحها إلى التحليلات العميقة المفصلة ونتائج البحوث الواردة في القسم المعنون «نظرة عامة على مناطق العالم» (وهو أحد أقسام التقرير الأساسي)، والذي يتناول الأوضاع في المناطق الخمس الرئيسية في العالم ويستعرض عدداً كبيراً من الحالات التي تواجه فيها حقوق الإنسان تهديدات خطيرة على وجه الخصوص.

وتبين هذه التحليلات، بوجه عام، أن كل ما يتحقق من تحسن في حياة ملايين البشر يظلُّ، في أحسن الأحوال، هشاً وعرضةً للضياع عندما تتجاهل الحكومات أو تقمع أياً من الحقوق التي أرساها «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وبينما كان عام 2008 يطوي صفحتَه، شهد العالمُ موجةً إثر موجةٍ من الاحتجاجات والمظاهرات التي نظمها أولئك الذين أضناهم الجوع والحرمان والإقصاء. وكثيراً ما كانت هذه الاحتجاجات تُقابَل بأشد أشكال القمع والقوة المفرطة، وهو ما يدل على أن ثمة حكومات لا ترغب في الإنصات لأصوات شعوبها.

وتضم منظمة العفو الدولية صوتها إلى أصوات من يجاهرون برفض الظلم والتمييز، ومن يناضلون ببسالة من أجل مستقبل يتنسَّم فيه جميعُ البشر نسائمَ الحرية، وينعمون فيه بالمساواة في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية.

للاطلاع على التقرير الكامل، يمكن زيارة موقع المنظمة: www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية